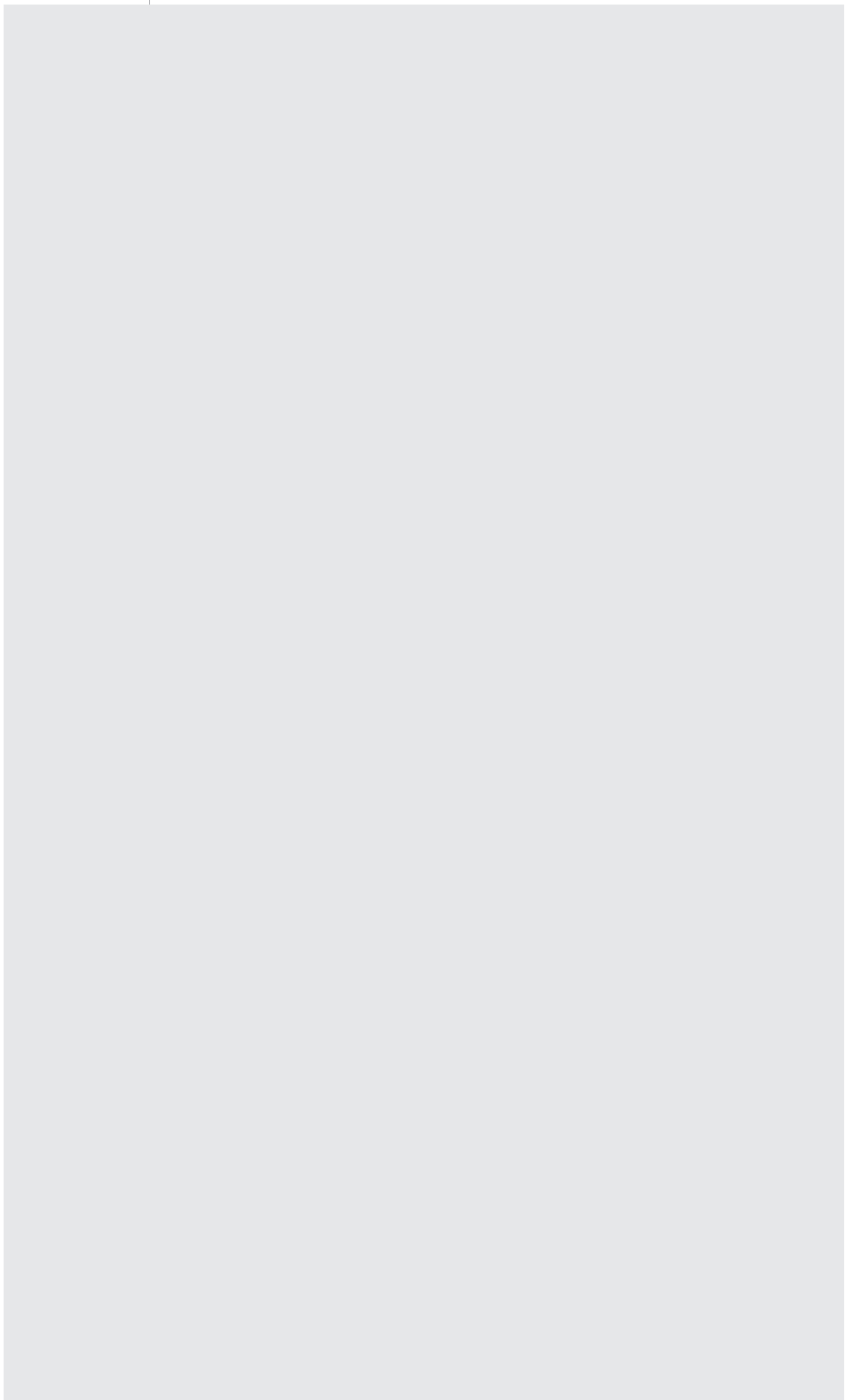




مَجْمَعَةُ الطَّرِيقِ



البروفيسور
الذي أساءوا فهمه !!





حقوق الطبع ©: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م **العالم** للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
جميع الحقوق محفوظة . غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الاصدار أو
خزنه في أي نظام تخزين المعلومات أو استرجاعه ، أو نقله على أية هيئة أو وسيلة
سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو
تسجيلاً أو غيرها ، دون الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق الطبع .

سلسلة **العالم** الفكرية

مجلة **العالم** .. شهرية تصدر عن مؤسسة **العالم** للصحافة

رئيس التحرير المشرف العام : أ. د. محمد بن حمود الطريقي

إدارة التحرير : وصفي الروسان

الإدارة الفنية : أحمد أبو عمر

التنفيذ الفني : شمس الدين عبدالله

الرقم الدولي المعياري : 1319-6545

رقم الايداع : 18/0157





مُحَمَّدٌ الطَّرِيقِيُّ

البروفيسور
الذي أساءوا فهمه !!







الإهداء

إلى مَنْ دافع عن حق الجنسية العربية في ذهبها الأسود . . . أقدم إلى روحه
الطاهرة الجنسية العربية المأزومة في واقعها بعيداً عن الذهب الأسود .
إلى مَنْ أسس وأصل وكان أول . . أقدم بعضاً مما أسست وأصلت وكنت أول .
إلى مَنْ أراه . . قدم فأخروه . . وأعطى فحرموه . . أقدم له ما تبقى من تعب
مسيرة قدّمنا فيها فأخرونا . . وأعطينا فحرمونا .
إلى مَنْ أتقي معه . . وبلتقي معي . . في المسؤولية الوطنية ، والهم المواطني
وخسارة التقدير . . قبل أن نلتقي بجينات والديّة والعمومة .
إلى نهايتك الموجعة ، ومسيرتي المؤلمة . . وإلى عطر من عطور الجزيرة العربية . .
أهدي هذا الكتاب
إلى العم الشيخ عبدالله الطريقي - يرحمه الله - هذا شيء من الوفاء . .
فاصعد فإن موطنك السماء .

محمد الطريقي





المحتويات

الإهداء	٥
تقديم	٩
الجنسية العربية .. والعبور إلى أزمة الواقع !!	
حقوق الإنسان .. مرجعيات وملكيات	١٥
في الكرامة المغيبة	٢٢
الديموقراطية العارية!	٢٥
اللجنة التاريخية	٢٨
تسليع الحقوق العربية!	٣٠
اغتيال الثروات العربية	٣٧
الاقتصاد الحقيقي	٤١
الأزمة الناسفة!!	٤٤
في خارطة الحكمة	٤٧
الثقافة .. حقوق ومواطنة	٥٤
الدعوة عامة	٥٩
في بناء الجنسية العربية	٦١
في وطني .. بعيداً عن الذهب الأسود!!	
الهوية السعودية	٦٥
النجاح العام	٧١
سياسامية الإعلام السعودي	٧٤
وقفة تأمل سعودية ١٠٠٪	٨٠





- أجنحة «المواطنة» السعودية ٨٣
الحقيقة في الوحدة الوطنية ٨٧
الحصانة السعودية ٩١
في القلق النفسي الوطني ٩٣
مبدعون مع وقف التنفيذ!! ١٠٢
من وحي الإهداء ١٠٨

أصحاء في مجتمع معوّق !!

- البرّد من حميم النار! ١١١
سنة في قلب التأهيل ١١٨
ذوو الإعلاّميات الخاصة! ١٢١
مئة كأنها واحدة! ١٢٤
من المهد إلى الأرض!! ١٢٧

القضية الفلسعدية !!

- في حضرة الإنجاز .. والحقوق ١٣١
حدّث في السعودية!! ١٣٤
التيقظ .. أول مطالب السعدوة ١٣٨

من على منصة التواصل والفواصل !!

- فاصلة ١٤١
في الخريف السلطوي ١٤٤
بلا فواصل .. مع كل التقدير ١٥٠







تقديم

لم يعد يرطني بواقعي الذي أعيش فيه غير علائق
ضبابية من أنظمتنا العربية على أشكالها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وهي
إفراز طبيعي لحالة التصادم التي خلقتها جينات مواطن
عربي مع أنظمة عربية الاسم غريبة الملامح، فلم أعد
أفهم الحرية كما يفهمونها، ولا الديمقراطية كما يطبقونها
ولا العدالة كما يوزونها، ولا الحقوق كما يُقروها وقد
يكونوا هم الذين لم يعودوا يفهموا هذه المصطلحات
كما أفهمها وأطبقها وأزنها وأقرها، وعلى عموم الحديث
قد أكون أنا المخطئ، وقد يكونون!!

عندما مارست الكتابة كفعل إيجابي في
أوضاعنا العربية وتمرسته في اللقاءات العربية أيضاً
في حالات شتات حقوق الإنسان، والاقتصاد العربي
المهدور، وتصيير الحقوق إلى أنظمة خيرية، وتنبأت
بعين بصيرة إلى ثرواتنا العربية في الخارج، التي تعاني





سمنة وتضحماً في حين تزداد أفواج المتسولين في داخل الخريطة العربية بتبعات الاقتصاد والسياسة، وعندما ثرنا للقرار الصحي العربي الذي أزهدت أنياب التقصير أرواح طفولتنا وشبابنا فيه، وحاولنا التأصيل لمنظومة الإنسانية العربية التي تتأرجح بلا واعٍ لآثرانها وضرورياته، وأخبرنا بلسان صدق وصافي نوايا عن الأدوار المطلوبة على المستوى الإقليمي لسياساتنا العربية... عندما مارسنا هذا الدور اصطدمننا بتوجهات وانعكاسات لصدى هذه الرؤى دون أن يكون هناك أي اعتبار لمنطوق الاعتراف بالواقع بمعنى أن الكثير ألقى باللائمة علينا متهمين إيانا بالتشاؤم تارة، وبالقسوة تارة أخرى، وحتى بالجهل تارة
ثالثة!!

اتهامات التشاؤم والقسوة والجهل عادت لتشكل السهام الطائشة في وجه كتاباتنا ونحن نمارس النقد الذاتي في إطار المكاشفة والوقوف في وجه الاستبداد المشخصن في إطارنا السعودي، خاصة بعدما وضعنا يدينا على الجرح في تحديد جهات القصور في الصف الثاني، لا خوفاً من الصف الأول أو نفاقاً له





وإنما هي الحقيقة التي كتبنا دائماً عنها أنها تطلبنا بلا
استعداد .

لقد كتبنا عن وجم الواقع برسائل لرأس الهرم واحتفلنا
بمسقط رأس ائمتائنا بيومنا الوطني السعودي ، ثم
عشنا لحظات مشروعة مع هموم المواطنين ودافعنا عن
تشريعاتنا الإنسانية المقدسة ، وتدخلنا في وقت علت
الأصوات فيه عن الوحدة الوطنية ولم نألوا أنفسنا دفاعاً
عن تاريخنا السعودي المشرف في حين تلوعنا حسرة
على خسارة المبدع السعودي من ناحية الإخفاق في
تكريمه ، ثم فرحنا بمعنى الفرح الوطني مكرمين
من كرمه ، وكتبنا فيما كتبنا عن مواقع قضايانا الخلافية
وطلبنا بكل التأكيد ردها إلى فارسها في حسمها
وحزمها .

وعلى ضفة ثالثة أبت المسيرة المضنية إلا وأن تفرض
نفسها في قضايا المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة
وعندما نظرنا فيها إلى كأس التأهيل ، صاح صائح
إلى النصف المليء في الكأس ، وزاود مزاود على
ذلك ، فوقعنا ضحية الجهل الذي نعت به ، وعندما
ثرنا لطلابنا على الأرض الرطبة في حقوق التأهيل





التعليمي، دافع حماة القصور عن قصورهم بالحجة العربية الممقوتة... «إنها حالة فردية»... «وحالة فردية» من هنا و«حالة فردية» من هناك، صرنا في مجتمع ومحيط ونظام كامل من «الحالات الفردية»!

وفي الواقع الاجتماعي تعدت نظرتنا الاستغلال باستحياء وراء كتاب الكواكبي «طبائع الاستبداد» الذي صار تسليية المظلومين في ناحية، وإشارة لحقد دفين مصدره التاريخ الاجتماعي في ناحية ثانية، ومثالاً لواقعنا العربي في ناحية ثالثة، فضلاً عن نواح كثيرة أخرى، قد يراها كثيرون ولا نراها نحن... وأصلنا لطبائع الاستحباب وإصلاح النفوس كونها الحركة الأولى في مفهوم الإصلاح الشامل، والدفاع الاجتماعي، وهذه النظرة بالذات جعلتنا مصدر خوف وقلق لمن لا يحسن التصرف في المنصب أو بعد المنصب حتى صار التعامل معنا ضرب من ضروب المغامرة!!

أما البيت الذي حاول البعض فك روابطه أو تاده عله يسقط منذ أكثر من عقد من الزمن، فقد بقي شامخاً لأن عموده ثابت راسخ، وعمود البيت هو عماده لم يغيره وتد فك، أو محاولة شرح في أطرافه، لكنه ورغم





صموده تهاوى ... لأنه بكل بساطة تعرض لحرب
غير متكافئة صمّت فيها الأذان لقضيته ... فلم
يعد في المملكة العربية السعودية واقع اسمه «المركز
المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة
التعويضية وبرامج تأهيل المعوقين» .

حاولنا بكل جهد تدويني أن نقف على أطلاله
لتعود معالم ، فإذا بمن نستجد بهم إما باكين معنا على
الأطلال ، وإما متورطين في الحرب ضده ، ولم يبق لنا
إلا وعي القيادة الذي نراهن عليه إلى أن يرث الله الأرض
ومن عليها .

المكاشفة لا تعني المعارضة ، والحقيقة لا تعني
التشاؤم ، والحوار لا يعني الخلاف ، والإصلاح لا يعني
الاصطدام ، والتقد لا يعني التهور ... هكذا جاءت
فكرة البروفيسور الذي أساءوا فهمه وهكذا
جاء فكره ... والليب تكفيه الإشارة ...
والحربها يفهم .







الجنسية العربية.. والعبور إلى أزمة الواقع !!

حقوق الإنسان .. مرجعيات وملكيات

إن الحديث عن مفهوم حقوق الإنسان، ومرجعياته والأدوار الموزعة على الفرد والمجتمع والدولة كنظام وسلطة، هو حديث التأصيل بين هذه المرجعيات من معاهدات واتفاقيات ومواثيق وعهود وإعلانات، وبين فوضى الأدوار التي غالبا ما تصطدم بمعيقات مصطنعة، تحول دون اتخاذ الجهة المعنية لدورها الحقيقي، وبالتالي يصبح مفهوم حقوق الإنسان مفهوما غائبا بين التقصير والغفلة، ومغيبا بين الإرادات السياسية والآليات السلطوية القائمة على مبادئ أولويات النظام لا أولويات المواطنة.. فنتوه جميعا في مطالبات تنتشلنا من الفقر والجوع والأذية و الاستبداد والإقصاء والتهميش، ونهرب مهجرين خوفا من اغتيال شخصيتنا.. ولكننا دائما نخطئ العنوان.. فنطلب الحرية من أنظمة سجيئة بقرار القوى العظمى ونطلب العدل من نخب وصلت إلى السلطة بناء على معايير غير عادلة، ونطلب الحقوق من أنظمة مسلوبة الإرادة والقرار، ونطلب حق المواطنة في شراكتنا في صنع القرار، من أنظمة مغلوبة على أمرها، وكأنها أداة تنفيذ لا أداة تشريع... إن نظرة تأمل واحدة في واقعنا العربي، وانجرار





أنظمتنا إلى التوجهات السياسية العالمية التي تنطق بمنطوق القوة، تجعلنا نصفق بحرارة وألم للمنطق القائل (إن فاقد الشيء لا يعطيه).

إن الأدوار التي تلعبها الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وموجهو الرأي العام، وأصحاب الفكر في قضايا « حقوق الإنسان » أدوار فاعلة بلا شك، إلا أنها تتسم – للأسف – بالفوضوية التي تقلص تأثيراتها وتجعلها نقطة نفور لا قبول في مجتمعات معينة، وخاصة تلك المجتمعات التي تعيش حالة من إرهاب الدولة، أو الإرهاب العالمي وحيث حاولت الأمم المتحدة تنظيم هذه الأدوار عبر المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية، إلا أن السقوط في متاهات فوضى الأدوار حتم على واقعنا العربي اختلالات كبيرة فبرزت جهات مشبوهة المنطلق على شكل مراكز أبحاث ودراسات، صارت تتبنى في ناحية ما فكر الدولة أو السلطة بدعم وتمويل كامل منها، أو تتبنى فكراً خارجياً تصطدم ثقافته المادية بالفكر الإنساني في درجة من أدنى درجات الجاسوسية، ولكن من أخطرها بلا نقاش، كما ولدت هذه الفوضى هيئات حكومية جافة غير مؤهلة بمسميات كبيرة للدفاع عن حقوق الإنسان، وكأن الدولة ليست طرفاً من أطراف الانتهاك لهذه الحقوق.... وهنا تضاربت الأدوار خاصة في النظرة إلى السلطة أو النظام أو الدولة من حيث: هل هي في ضفة حماية هذه الحقوق أم على ضفة منتهكها





وخاصة على الصعيد السياسي؟ مع إقرارنا بأن أعداء الداخل في كل بقعة عربية، يستمتنون فوضى الأدوار الحقوقية ويزيدون على الثوابت الوطنية، فشرخ يضرب المواطنة في العراق، وشرخ يضرب الحوار في لبنان، وشرخ يضرب الاستقرار في الصومال، وشرخ يضرب ملامح وجه العدو في فلسطين، وشرخ يضرب الوحدة في السودان، وشرخ أخرى هنا وهناك... ليبقى الأمل حادينا أن كل يد عابثة لا بد أن تقطع إرادة الإخلاص جذورها، وأولها اليد التي تعبت بأرقى إنجازات التاريخ العربي الحديث في الوحدة والتوحيد.

إن الواقع العالمي يقول أن مرجعيات حقوق الإنسان حيدت محاسبة الانتهاكات التي تقوم بها الدول لاعتبارات سياسية أو اقتصادية، وصارت على استحياء تام، تدعم من هنا وهناك منظمات المجتمع المدني عبر منظومة الأمم المتحدة ووفق اعتبارات ومعايير خاصة أيضا، شارعة بذلك بوابة التساؤلات الفارضة نفسها على الواقع التنموي والحقوقى العالمي بالمنظور العام، والعربي بالمنظور الخاص والتي تقول: هل التزمت الحكومات العربية بتقديم تقارير للجان المعنية حول مدى إيفاء تعهداتها المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان؟ وهل التبريرات الحكومية المقدمة تحت مسميات «السيادة الوطنية» و«المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية» و«أولوية النمو الاقتصادي» و«مكافحة الإرهاب» هي واقع قابل للتصديق لتعطيل آليات حقوق الإنسان؟ وهل





الممارسات الحكومية المتمثلة بثقل الأجهزة، والبيروقراطيات القاتلة، والإرادة المغيبة لاحترام حقوق الإنسان.. هي السبيل للتخلص من استحقاقات احترام كرامة الشعوب؟ وكم فرد أو جماعة أو منظمة أو هيئة.. تعاني من أساليب الإقصاء والتهميش، بل والردع العنيف أحيانا من حكوماتها، إذا ما طرحت قضايا تتعارض مع سلطة الأنظمة الحاكمة؟ وما هو حجم حقوق الإنسان الفعلي في ظل أنظمة تنتهج سياسات «عزلة الحرمان من الموارد» و«ترتيب المواقع حسب الثروة والممتلكات» و«الموقع الاجتماعي» و«الإقصاء القسري من الفعل السياسي» و«تطويع القاعدة القانونية لخدمة الهيمنة والتمييز» و«احتكار التنمية والمعرفة» و«اغتيال لغة الإبداع»؟ وما هو ترتيب الأدوار الحقيقي لضمان مفهوم العدل المرتكز على نشر ثقافة المساواة وبناء مجتمعات واعية؟ وما هي مكونات «المواطنة»، والواجبات التي يفرضها مفهوم «المواطن»، في غياب تكافؤ الفرص على كافة المستويات والتي ولدت مزيدا من الاختلالات الطائفية والعنصرية التي تعد الآفة الأولى من آفات انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل يمكن أن تترتب الأدوار وفق معطيات المرجعيات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، في ظل عدم احترام مبادئ المشاركة، والرفض التام لاستيعاب المختلف سياسياً وجنسياً ولغوياً وثقافياً وفكرياً؟ وأخيراً هل يمكن لنا أن نبني ثقافة حقوق الإنسان على هذه المرجعيات بانسجام تام مع الأدوار ونحن حتى اليوم





لا نملك إطاراً مرجعياً تربوياً يوضح المبادئ والأسس الخاصة
بهذه الثقافة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب منا الاعتراف
أن القوى العالمية تمارس مفاهيم التنمية والحقوق على
جغرافيتها وشعوبها فقط دون أي اعتبارات إنسانية خارج
هذه الحدود، وأن الفشل العربي لحق بالمنظومة التنموية
بأكملها، وأن الإرهاب النووي يحاصر مناطق العالم، والتقدم
العلمي والتكنولوجي صار آلة الحرب الأولى لدمار البشرية
والغزو الفكري والثقافي لمنظومة القيم الأخلاقية الإنسانية
وأن الأنظمة غير الواعية حولت حقوق شعوبها إلى قيود
بعد أن حجرت على الإبداع العلمي، واعتبرت هموم شعوبها
مناطة بقوانين طوارئ، أو خدمات تطوعية خيرية... وإن
شملت الدساتير والأنظمة ما يفيد غير ذلك... فإن الواقع
لا يتحدث إلا بذلك... و ليبقى السؤال المطروح دائماً:
هل الحق في التنمية هو أحد حقوق الإنسان، أم أن حقوق
الإنسان هي المنظومة المجتمعية التي تقود إلى التنمية؟

هذا السؤال الشائك لا تعطينا عليه الإجابات الوافية
إلا الأنظمة التي تستطيع التفريق وبامتياز بين تنمية الحق،
وحق التنمية، وفق ما يخدم مصالحها!! لأن التنمية بمفهومها
الشامل أصبحت خطراً على السلطة، فتصدت سطوات
الأنظمة لتمارس بحق معارضيها، ومن يخالفها الرأي، أو
يتجرأ في الطرح إلى حد المكاشفة، الاختفاء القسري أو





الاختفاء القسري الظاهري، بمعنى أن الشخصية موجودة كواقع جسدي، وعلى مرأى الناس، لكنها مجردة من كل أدواتها الروحية والفكرية والنفسية، عبر سطوة الإقصاء والتهميش فأغلب الانتهاكات الممارسة مصدرها الحكومات وإذا ما كان الحديث عن مساءلة المسؤولين فإنها لا يمكن أن تتم... لأن المسؤولين هم النخبة السلطوية في هذه الحكومات، و أما تطوير الحكم الرشيد والوفاء بالالتزامات الدولية في المواثيق، ودعم التحول الديمقراطي... فهي قضايا سياسية خالصة تطوعها الأنظمة بالطريقة التي تخدم السلطة المستدامة لا التنمية المستدامة، في ظل استعثار الحكومات بالدور الواحد، والرأي الأوحده.

وخلاصة القول أن المرجعيات الدولية أو الإقليمية أو المحلية، افتقرت للنقطة المفصلية المحورية في تقسيم الأدوار المناطة بكل جهة لتنفيذ هذه الاتفاقيات، وشرعت باستخدام مصطلح «الدول» ثم عرجت على ثقافة الفرد والجماعة والمنظمة على استحياء، رغم أن منظمات المجتمع المدني هي الأقدر - حتى من الحكومات - على بناء الكرامة المتأصلة لكافة حقوق الإنسان، وتدعيمها دون تجزئة، وحسن التعامل مع القانون، وتوطيد احترام الحريات الأساسية، واحترام الذات الإنسانية، وفهم طبيعة الكرامة الإنسانية، واحترام كرامة الآخرين، والدفاع عن حقوق الإنسان، وخاصة ذوي الحالات الخاصة من معوقين ومرضى وعجزة ومسنين وفقراء





ومهشمين وذوي اعتبارات خاصة، إضافة إلى إدراك إمكانية تحسين الحالات غير العادلة، وتحليل العوامل المسببة لانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الظلم في شتى مواقعهم والبؤر المنتجة له، خاصة وأن المدافعين عن حقوق الإنسان وحملة رسالتها هم أصحاب خلفيات اجتماعية ومهنية ومعرفية وسياسية متنوعة، وهذا التنوع يضفي قوة جديدة على أدوات العمل الجاد في هذا الإطار.

وعلى كل ما سبق فإن المرجعيات الإنسانية سواء ذات الطابع العام، أو الخاص، أو المجموعات التي تضم اتفاقيات منظمة لموضوعات معينة، أو مبادئ أو قواعد صادرة عن الأمم المتحدة، أو ذات المستوى الإقليمي، هي مرجعيات أحدثت فوضى الأدوار التنفيذية شرخا كبيرا بها، فأصابها الاضطراب الذي انعكس سلبا على المدافعين عن حقوق الإنسان من غير الحكومات، الأمر الذي أدى إلى استلاب الثقافة وضعف الانتماء لقضايا حقوق الإنسان، وبالتالي الخسارة التنموية الحضارية للبناء الإنساني.

إن الحقيقة الأخيرة الواجب إقرارها أن حقوق الإنسان ليست ملكيات حكومية أو فردية قابلة للمنح أو التنازل إنما هي ضرورات إنسانية كاملة، كفلتها الشريعة و الشرعية وقامت على أسسها الدساتير والأنظمة.. ولا بقاء لأي دولة أو نظام بلا دستور ديمقراطي... ولا دستور ديمقراطي بلا مرجعية أساسها حقوق الإنسان.



في الكرامة المغيبة

هذا جزء من مشهد عربي عام، قد لا يكون ملموساً لدى كل عين عربية، لأنه مرتبط بأفق ثقافي معين، ناهيك عما يحتاجه من تحليل وربط وتمحيص، فالعين العربية المجردة تلمح الظواهر المساوية العامة كظاهرة «التسول» ولا تربطها إلا بالحاجة، وهذا ليس ربطاً ساذجاً، إنما هو ربط عميق، ولكن من الخلل أن نحيد بعده السياسي، فقد عانيت بحرقه وألم من مثل هذه الظاهرة وأنا أطوف بلادنا العربية بجواز سفر أثقلته الأختام، وكنت أعتقد أن مجتمعاتنا العربية تعاني من ظاهرة ما في محيط معين، في حين تختفي هذه الظاهرة في محيط آخر، فإذا بالأمر عام، والظاهرة واحدة، والسلبيات ذاتها، والخسارة بنفس الحجم، والشعار واحد: «غياب كرامة الإنسان العربي»!!

التسول على إشارات المرور في شوارع المدن العربية التي زرت منها الكثير، كان وما زال يعني لي شيئاً واحداً وهو قصور الأنظمة العربية عن توفير أبسط مقومات العيش الكريم للشعوب الجائعة، التي تستجدي قوت يومها على الإشارة الحمراء، في صور ومظاهر خطيرة تمس الطفولة والشيوخ والمرأة والمعوقين.. وعزيز قوم ذل!!

قد يعتقد البعض - كما كنت أعتقد - أن الأمر متعلق بقصور هيئات الرعاية الاجتماعية في وطننا العربي، لا أكثر ولا أقل، أو أنه عيب نفسي في هؤلاء المتسولين، أو.. أو.. ولكنني وللحقيقة وبعد تمحيص وجدت أن هذه الظاهرة



ليست وليدة ظروف اقتصادية معينة، أو نتيجة طارئ اجتماعي معين، أو إفراز للتغيرات الفوضوية العالمية، ولكنها بلا شك نتيجة حتمية لتراكمات سياسية تهدف إلى التجويع الذي يقود إلى التركيع، وكلاهما (التجويع والتركيع) يقود إلى خسارة الكرامة الإنسانية للنفس العربية، التي تنشغل بقوت اليوم قبل أن تنشغل بتنمية الغد، وتفكر في مستقبل العشاء، قبل أن تفكر في مستقبل الأبناء.. وهكذا حتى الوصول إلى مرحلة الخضوع التام لكل الظروف القاسية، مع استلاب في الكرامة الإنسانية، ثم بعد ذلك يطالب مسؤولو النظام شعوبهم أن يكونوا شركاء في التنمية المستدامة.. أقصد المستدامة!!

التسول على إشارات المرور ليس هو القضية العربية بل هو ظاهرة من ظواهر القضية، وأدناه في سلم الخنوع للمواطن العربي الذي يترفع عن التسول على إشارة المرور لا يجد بأساً في أن يتسول على باب المسؤولين والمتنفذين وذوي السلطة.. والجميع هنا وهناك يتسولون لقمة العيش والرعاية الصحية، وحق الاعتراف بهم، بل ويتسولون مواطنتهم على أبواب البطانات التي تشبه إشارات المرور، غير أنها تختلف عنها بأن أبواب البطانات دائماً ذات إشارة حمراء ولا تسمح بالإشارة الخضراء إلا للمقربين والاتباع.. وهكذا يصبح التسول ظاهرة، ولكن القضية الأساس هي أن تتسول حقل!!





أعتقد أن الجميع يقرمعي أن ادعاءات الفقر العربي، ونقص الموارد أصبحت باطلة ومدحوضة أمام إيرادات النفط العالمية والضرائب الخيالية، واستحقاقات الدولة من المواطنين على أشكال جبايات مختلفة، وأن الحقيقة الكامنة وراء ظاهرة الفقر العربي، أصبحت في اعتراف صريح من الأنظمة عن أسباب غياب العدالة، وغياب التنمية الزراعية في الأراضي التي خلقت للزراعة، وغياب مقومات الدولة المستدامة كما هي التنمية المستدامة والمواطنة المستدامة، فبذور العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، وحقوق الرعاية الشاملة، متوفرة دائماً، وجاهزة للزراعة، على أن لا يزرعوها سماً!!

لنتفق أن ظاهرة الفقر العربي هي إفرزات سياسية خلفتها مركبات التمكين من السلطة، وإحكام قبضة النظام وأنها ظواهر في طريقها إلى الازدياد، وليس إلى الانقراض إلا إذا تنبّهت الأنظمة العربية أنها تتعامل مع مواطنين وليس متسولين!!.. وهذا هو مربط الفرس الذي تمكن منه النظام السعودي على مستوى القيادة الحكيمة، مع تحفظي على مستوى أداء الهيئات التنفيذية!

سألني مرة أحد الأصدقاء: هل يمكن القضاء على ظاهرة التسول باقتلاع الإشارات الضوئية من الشوارع العربية؟.. أجبته: يمكن القضاء عليها دون اقتلاع الإشارات الضوئية! فسألني: وكيف ذلك؟.. أجبت بحذر: باقتلاع الفساد من أطراف الأنظمة العربية!!.. ومن مأمّنه يؤتى الحذر.





الديموقراطية العارية !

عندما تجرأت أو تهورت - سمّها كما شئت - بطرح هذا الموضوع في أحد بلادنا العربية، أجنبي أحدهم بلغة الصحفي المتمرس أن هذه الظاهرة يمكن غض الطرف عنها في مقابل قليل من الحريات أو الديموقراطيات، ولا أخفي انزعاجي من هذا الصحفي الخاذق الذي غطى رأسه بالرداء فعرّيت قدميه! وكأنه يؤمن بالفقر مع الديموقراطية، والتسول مع الحرية، رغم أن الديموقراطية هدفها العدالة التي تكافح ظاهرة الفقر، والحرية مبتغاها تكافؤ الأحوال بلا متسول وذي منّة وفضل، وأما «الديموقراطية» فقد كنّا وما زلنا نتوق إليها بمفهومها المزيّن الذي طالما حمل إلينا مدلولات المفترض أنها سامية ونقية من شوائب الظلم والاستبداد والأحكام العرفية وغيرها من طرائق الحكم التي تستعبد الشعوب لصالح سيادة الأنظمة... ولكننا أصبنا بشيء من خيبة الأمل، بعد انهيار قداسة هذه الديموقراطية من قبل عرابيها المزيّفين في أكثر من تجربة عالمية، ليتحول المصطلح من طابعه المزيّن إلى طابعه المزيّف.

المنطقة العربية كانت أول المصطدمين بهذا التحول بعدما أتقنت الأنظمة رسم أشكال الديموقراطية المفرغة من مضامينها لتجر وبالأجديداً على شعوبها، بعدما أتقنت الأنظمة خطط الديموقراطية بالفوضى والحرية اللامسؤولة والتعايش اللاأخلاقي في مجتمعات قهرها الفقر، وأتعبها غياب العدالة، وأزهق كرامتها عدم تكافؤ الفرص، بل





وفقدت مقومات الدولة المؤسسية لتصبح أقرب إلى شريعة الغاب باسم الديمقراطية التي تمثلت بهذا الأسلوب .

الديموقراطية العربية حملت مفاهيم العيش الكريم وتكافؤ الفرص والعدالة والحقوق والمساواة والحريات على مستوى الشكل، ولكنها على مستوى المضمون طوعت هذه المفاهيم ليكون العيش الكريم للأنظمة والقائمين عليها وتكافؤ الفرص للمتنفذين في السلطة ليأخذ كل فرصته في نهب قوت الشعب ومحاصصة ثرواته الوطنية، والعدالة في توزيع المناصب بين أركان السلطة، بالوراثة السياسية تارة، وبالعدالة الولائية تارة أخرى، وبالوراثة التاريخية تارة ثالثة، والحقوق أصبحت لكيانها، حق تشريد من يعارض وتقييد من يعبر عن غير رضا، وتهجير من يتحسس آلام شعبه وهمومه، والمساواة في تقسيم الممتلكات الوطنية على أسس تضمن السلطة المستدامة، والحريات المطلقة بيد السلطة الممارسة وكل ما يعزز دعائمها، على حساب كل الأخلاقيات... وهنا بدأت مظاهر انقلاب السحر على الساحر لتصبح الشعوب المنهكة: « لا للديموقراطية » .

لا للديموقراطية التي أصبحت جريمة قبل أن تتكشف كأذوبة.. لا للديموقراطية التي فتحت أبواب الفقر والبطالة على مصراعها لتتخبط بها الشعوب... لا للديموقراطية التي تنفي المبادئ وتقوض الأخلاقيات... لا للديموقراطية التي لا تحمل إلا فرص الإهانة لكرامة الشعوب وانتهاك





حقوقها، وانتقاص فرصها للعيش الكريم... لا للديموقراطية التي تصطدم بكرامة إنسانها وتقوم على حساب مكتسباته الوطنية والمواطنة، لا للديموقراطية التي تدفع بعجلة التجهيل والتضليل ولا تقدم لشعبها إلا مزيداً من الغشاوات المظلمة... لا للديموقراطية التي تنتحر فيها العدالة على أسوار السلطة والأنظمة... لا للديموقراطية التي تقوم على تخدير الشعوب بشتى صنوف المخدرات المادية على اختلاف مسمياتها، والمخدرات المعنوية عبر الإعلام الضال والفضائيات الغرائزية... لا للديموقراطية حمل السلاح غير المقنن بين المواطنين بما فيهم الأطفال والذي لا يُشهر عادة إلا في وجه بعضنا البعض، لا للديموقراطية تسميم المواطنين بالمسرطنات الفاتحة للشهية!! لا للديموقراطية عمالة الأطفال التي تبدأ بكديّة على إشارات المرور العربية وتنتهي بأقصى أنواع الاستغلال الجسدي والنفسي لجيل المستقبل القادم.. لا للديموقراطية المرأة التي تبدأ بحقها في التعبير وتنتهي بحقها في التعري.. لا وألف لا للديموقراطية التي تطلبها السلطة من الشعوب، في حين تمنّ الشعوب من سلطتها فيها.

التحول الديموقراطي أو (الدمقرطة) بما ينذر بتقسيم المجتمعات إلى عصابات علوية تمارس الرشى واستغلال المناصب، وعصابات سفلية تمارس السلب والنهب.. هو تحول موبوء سيكون يوماً لعنة تاريخية جديدة على منطقتنا.





اللجنة التاريخية

هذه اللجنة التاريخية ليس أساسها الإملاء الغربي والاستيراد الأعمى لثقافة صانعة قرار العالم الأوحده الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل إن القرارات المصيرية التي تشكل مفهوم المسؤولية التاريخية هي أسس فاعلة فيما نخشاه فقراء بسيطة في حركة الأحداث في المنطقة تدعوك إلى المطالبة الجادة من صنّاع القرار وموجهي الرأي العام العربي لتفسير الطريقة التي تتعامل بها الأنظمة العربية مع هذه الأحداث والتي تتسم بتنازلات مصيرية وجرعات سياسية غير متأنية وقرارات لا تستند على شرعيات دستورية، أو أراضيات وقواعد شعبية .

من هنا فإن لسان حال الشعوب العربية بمنظوماتها الدستورية، وقواعدها الفكرية تطالب أنظمتها بحق مشاركتها في صنع القرار المصيري خاصة إذا ما تعلق الأمر بقرارات تعد إلى حد ما تاريخية، وستكون الأجيال القادمة أول من يدفع ضريبة تبعياتها، كما تذكر هذه الشعوب أنظمتها بالقول المأثور: « لا تدخل يدك في جحر الضب » ذلك أنه مليء بالعقارب التي عقدت حلفاً مع الضب يحمي كل منهما الآخر في وجه تلك اليد الممتدة .

إن التعاطي العربي مع فرضيات وإجبارات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو ضرب من مد اليد إلى جحر الضب (الأمريكي) الذي يقيم تحالفاً دائماً مع العقرب (الإسرائيلي) وبالتالي فإن صناعة الأحداث على طريقة الأنظمة العربية هو





تغيير لمسارات التاريخ والقضايا العربية المصيرية القائمة بفعل الاحتلال الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي، وهو إيذان بهجمة فكرية واقتصادية وثقافية على مجتمعاتنا العربية وشعبونا المقصية عن هذه القرارات التي تستأثر بها الأنظمة وفق مصالح الصالونات السياسية والسلطوية وتحت الضغوط الخارجية وعلى طريقة الهرولة نحو التسليم دون الوعي لمخاطر عزل القرار عن ثوابته الوطنية.

إن صناعة القرارات - حتى غير المصيرية - تتم في رحاب بيوت السياسة الغربية عبر قنوات تستند إلى الثوابت والمرجعيات التي أساسها الشعب، في حين أن أنظمتنا العربية تسير أحادية القرار وكأن الشعوب المغيبة ليست جزءاً من مفهوم الوطن وتاريخ الوطن، وهنا ما ينذر ببداية النهاية أو بداية كارثة عاصفية قد تدق الأبواب مع القرارات المعزولة عن المشاركة الشعبية.

إن الواجب معرفته لدى هذه الأنظمة أن الأجيال القادمة ليست مستوردة بل هي حاملة لإرث تاريخي في كل مناهجه العقائدية والسياسية والثقافية والفكرية وأن حالة تقنين التنازلات التي تقدمها الأنظمة المنفردة بالرأي والقرار ستصبح دستوراً لهذه الأجيال التي لن تغفر للإقصاء، ولن ترضى بالتعايش مع واقع سياسي وثقافي اقحمت به، بل والأكثر من ذلك أنها ستبقى تتساءل عن قيمة المكافأة الرخيصة التي قبضت نظير هذه التنازلات.





كنا أكثر من مرة قد تحدثنا عن ضرورة تأهيل الأنظمة ووضعنا أول خطوات التأهيل في إقناعها بضرورة شراكة شعوبها في صنع القرار، لتكون المسؤولية جماعية والتاريخ واحد، وأكدنا في أكثر من مقام ومقال أن دعوتنا هذه مصدرها انتماءنا الوطني وحرصنا على الحاكم قبل المحكوم وعلى كيان «الوطن للجميع» ومفاهيم المواطنة الحقة التي تطالبنا بها الأنظمة في كل لحظة وفي مختلف الميادين طائعين مطيعين راجين أن لا تكون أيدينا في جحر الضب!! ما يحدث في أزمات المنطقة يتطلب إحدى قرارين: أولهما أن تسير الأنظمة في مسار ديمقراطية الرأي وشورى القرار وفق المرجعيات الدستورية، فيتحمل الشعب معها وزر المسؤولية التاريخية في القرارات المصيرية، بل ويدافع عنها عن قناعة كاملة لأنه بكل بساطة شريك في القرار، وثانيهما: أن تستمر الأنظمة بقراراتها الفردية، فتكون الخسارة لها أولاً وللشعب ثانياً وللتاريخ العربي المشرف ثالثاً. وبين هذين القرارين ستحاسب الشعوب بأجيالها الأنظمة. وهذا الحساب لن يكون بحجم المهارات النافقة، إنما سيكون بحجم الخلود التاريخي.

تسليع الحقوق العربية !

إن المقلق في الواقع العربي أن أنظمتها تاجر سيء السمعة في إطار استيراد الحقوق، وكأنه يستوردها منتهية الصلاحية





أو فاسدة، وحتى إن استوردها في حالة جيدة، فهو يمارسها في التوزيع الداخلي على شعوبه بطريقة الاحتكار والدعم الحكومي لسلعة الحقوق، و تسليع الحقوق يعني جعلها منة على الشعوب مدعومة بأمر حكومي، وهنا يختلط الحابل بالنابل فتصبح الحقوق هبات خيرية، وتصبح الأنظمة جمعيات خيرية، وهذا ما لا يمكن أن يستوعبه الدماغ البشري العربي المخزن بثقل الأمية والفقر والهزائم المتكدسة .

و حيث أن الذاكرة المليئة بحاجة دائماً إلى تجديد، فإن هذا التجديد لا يكون إلا بالاستغناء عن بياناتها القديمة واستبدالها بالجديد، أو توسيع حجم الذاكرة بما يمكنها من استيعاب الجديد .

هذا الجديد الذي أتكلم عنه رغم أنني فرّغت له اتساعاً كبيراً في حجم ذاكرتي لاستيعابه، بل ووسعت مدركات هذه الذاكرة إلى أقصى حد إلا أنها رفضت استيعابه إطلاقاً بأي شكل من الأشكال، فكيف أصبحت الأنظمة العربية جمعيات خيرية بمؤسساتها الدستورية وأجهزتها التنفيذية؟

إن الحديث عن الدولة ككيان يعني بلا شك مسؤوليات توفير أساسيات العيش الكريم لأبناء هذه الدولة أو سمهم رعاياها، وهي أي الدولة بسلطاتها كاملة مسؤولة عن إكساب المواطن وتمتعه بحقوق المواطنة بمفهومها الملزم لأجهزة الدولة في ذلك، وأما هيئات أو مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وما شابه من هذه الأشكال





المؤسسية فإن إطار تكوينها لا يخرج عن دورين أساسيين لها: الأول: دور إسنادي يقوم بموازرة جهود الدولة والتدخل في أوقات الطوارئ وفق مقومات وتخصص كل هيئة، ولا يتم هذا الدور أو يكتب له النجاح، إلا بتوفر الأرض الخصبة والأساسيات التي يفترض أن تقدمها الدولة، والثاني: دور رقابي لمجموع أعمال أجهزة الدولة في توفير هذه الأساسيات والتدخل بالنقد البناء والضغط الآمنة (غير المسيسة) لضمان تحقيق أوفى صورة حقوقية للمواطنين وفق ما كفلته لهم الدساتير والأنظمة.

وعلى كل ما سبق فإن ما تتناوله وسائل الإعلام العربية وخاصة في الآونة الأخيرة من مكرمات ومن أصلها حقوق للمواطن العربي في كافة المجالات، هي نوع من إشهار تخلي الأنظمة العربية بأجهزتها عن مسؤولياتها، واعتبار الأساسيات المتوجبة عليها ذات طابع إسنادي للمواطن العاجز لتأخذ بذلك دور الجمعية الخيرية... رغم أن هذه الأساسيات هي الضامن الوحيد لهيبة الدولة!!

لقد تسنى لي قبل فترة الاطلاع على ملحق النسخة العربية من صحيفة (لوموند ديبلوماتيك) الفرنسية والتي نشرت ما مفاده تطوع جهات للقيام بأعمال خيرية في ظل غياب كامل للدولة، وسارعت وأنا أقرأ هذه المقالة إلى وضع خطين تحت الكثير من سطورها، الأمر الذي أدى إلى تشنج الذاكرة وإعادة برمجة كل معطياتها لدي لأقرأ عبارة واحدة





مفادها.. أن الأنظمة السياسية بدأت تتهرب من مسؤولياتها وهي تنظر بعين الرضا لصولات وجولات القطاع الخاص والمنظمات والهيئات غير الحكومية الهادفة للربح أو للذبح في تبنيتها للأداء التنموي وحمل عاتق المسؤولية التي تنازلت عنها الأنظمة برضا تام، مع صك ملكية بهذا التنازل، دون أي شعور بالذنب.. وكأنه فرض كفاية سقط عن عاتقها بقيام البعض المقزم قسراً بهذه المسؤوليات.

وحيث أنني لست بصدد الطعن بهذه الشركات أو المؤسسات التي ترعى هذه الأعمال أو الجمعيات أو الهياكل على اختلاف أشكالها، بل على العكس تماماً أشد على يدها لأنني بكل بساطة جزء منها، فإنني أدعوها لاجتماع عام بحضور شعوبنا المتعبة لقبول طلب التقاعد المبكر لأنظمتنا السياسية من مهامها وفي مقدمتها أنظمتنا العربية، وأؤكد أنظمتنا العربية لا انتقاصاً لقدرها - لا سمح الله - ولكن لأنني بكل بساطة لست فرنسياً!!

يعنيني وضعنا العربي بالدرجة الأولى، حيث البدائل المهجنة المصطنعة بفعل الساحة الفارغة.. وبمعنى آخر حين تعجز أنظمتنا العربية الصحية عن توفير متطلبات الأمن الصحي الشامل لشعوبها... تولد عشرات بل مئات الجمعيات التي تعنى بمرضى السرطان ومرضى العيون ومرضى الكلى ومرضى كل شيء... إلا مرضى القهر والاستبداد فلن ترخص هيئاتهم لأسباب سياسية!!





وعندما تعجز أنظمتنا عن توفير أبسط معطيات الرعاية الاجتماعية الشاملة تولد هيئات العناية بالمعوقين ورعاية المسنين والجمعيات الخيرية لمساندة الفقير، ومكافحة العجز ورعاية الأيتام والأرامل، وتوفير الإسكان وغير ذلك .

وعندما تعجز أنظمتنا عن توفير متطلبات الحياة الكريمة لشعوبها، تولد منظمات حقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات، وأصدقاء الشرطة والدفاع المدني وغيرها من المسميات التي لكثرتها أصبحت لنا الريادة في ذلك من مبدأ (التشكيل لأجل التفعيل بسبب التعطيل) .

نعم، عندما تكون أنظمتنا قد استراحت - وأراحت في بعض الأحيان - من مسؤولياتها وأطرت دورها والتزاماتها السياسية في إطار خيري تكون قد قررت التقاعد المبكر أو أكد على المبكر لأنها مازالت تملك الطاقة بفعل ثروتها الغنية بالمادة والإنسان، ولكنها آثرت أن تصب هذه الطاقة في جهود أخرى أكثر أهمية من رعاية وصيانة كرامة المواطن العربي؟!

وحتى لا أكون في موقع اتهام بالتحيز أو التجني فإني على سبيل المثال أطرح من واقعي السعودي الجميل نص المادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على: «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم» والمادة السابعة والعشرين والتي تنص على: «تكفل الدولة حق المواطن





وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الأعمال الخيرية» .

ما أجمل هذا التشريع، رحم الله من أمر به وغفر له، هذا التشريع مفرداته واضحة (تحرص - توفر- تكفل - تدعم - تشجع) وهي مفردات الرعاية الضامنة لكرامة العيش والحفاظ على كل متطلباته .

فإذا فعل هذا التشريع، فهذا يعني أن الأسرة في كامل مؤسسياتها الناضجة المنتجة، والقيم العربية والإسلامية القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والشورى وعدم التمييز ونبذ الفرقة قيم في أوج حضورها، كما يعني أيضاً أن كل ذي ملكة وقدرة هو محط الاهتمام والرعاية والدعم والمساندة والتشجيع، كما تعني.. أن المواطن مكفول من الدولة، فأبواب المستشفيات مشرعة له دون قيد أو شرط والعجزة في أرقى صور الاهتمام بهم ضمن منظومة الأسرة والمجتمع، وذوي الاحتياجات الخاصة مكفولي الرعاية في المأكل والمشرب والملبس والمسكن والتعليم والتنقل والعمل والمشاركة المجتمعية الفاعلة، وأن الأعمال الخيرية هي سبيل هذا التعاضد.. وبذلك نقول: «شكراً»... فدولتنا معنا .

ولكن الحقيقة ذاتها تفرض عليّ أن أعترف أن الوضع السعودي من هذه الناحية يكاد يكون من أفضل الأنظمة العربية والعالمية تشريعاً وتفعيلاً وأن القصور الذي يعتوره





مصدره القائمين على تنفيذ هذه التشريعات، وليست التشريعات، والمكلفين بتحويلها إلى واقع ملموس، فحين يجتهد البعض من هؤلاء المسؤولين بتغيير أفعال الرعاية الواردة في النظام الأساسي لتصبح (توقف - تصادر - تنقل - تحجب - تحجم - تغلق) يصبح الخلل مثاراً للحديث.. ولهذا الحديث بالذات عندي الكثير...!!

وعودة إلى أنظمتنا العربية التي منها من استقلال ومنها من أقيّل، ومنها من هو بتصرفات واجتهادات بعض عناصره يقود الدولة إلى نظام التقاعد المبكر، فإننا نؤكد أن هذا الطلب يعني رأسملة الرعاية الإنسانية وجعلها سوقاً تتجاذبه القوى القادرة على التحكم بعيداً عن أكذوبة الأخلاق الأمريكية التي تكشفت على العيان وخسرت لأجلها أقوى دول العالم احترام الجميع.

الطرح الممل المقوت القائل أن هذه المنظمات والهيئات ذات دور مكمل أصبح مفضوحاً لأنها ليست في ظل أنظمتنا تأخذ دور المكمل، فلا شيء في الأساس كي تكمل عليه، إنما هي بديل حقيقي لكل وزارة أو جهة حكومية معطلة بفعل القائمين عليها وهذا اعتراف آن الآوان أن نقر به.

وبالمجمل فإن القضية عالمية، وإني إن سنحت أنظمة دولتي المبنية على المكاشفة والوضوح والنقد والديمقراطية الإسلامية الحقّة أن أصرح بها، فإن كثيراً غيري عاجزين عن الاعتراف بهذه الحقيقة.





هذه الحقيقة كنت أعلنتها قبل مرة و أكثر من مرة، على
أسماع الملايين عبر وسائل الإعلام النظيفة وفي مقدمتها
السعودية، دون اضطهاد أو مساءلة، وأعلم أن غيري لا
يستطيع ذلك، لذا فإنني أدعوه معي للموافقة على طلب
الأنظمة بالتقاعد المبكر.

اختيال الثروات العربية

أعلم أن البعض سيدعي أن هذا الطلب نوع من الفلسفة
البلاغية وقد يفهم بعض المتنفذين أنه دعوة لـ «الخصخصة»
التي استفادوا منها كثيراً على حساب ملكية الشعب العامة
فيما سيتهمني البعض الثالث بأني أطالب بالوقوف في وجه
الأنظمة وإقصائها، وهذه تهمة لا عقاب لها إلا...!!
وبعيداً على سياسة الجريمة والعقاب!! فإن محور حديثنا
في الإملاءات الأمريكية أو «السياسة الأمريكية» على
سبيل التلطيف دون تغير المضمون، وعودة إلى نسق هذه
السياسة التي تفرض إملاءاتها فيستجاب لها، في حين
تحارب هي مصالح المستجيبين في الخارج باسم مكافحة
الفساد والوصاية على التنمية، وهي تعرف من أين تؤكل
الكثف، فالثروات العربية حسابات جامدة في البنوك الغربية
وفي مقدمتها البنوك السويسرية، وعندما تكون الثروة أداة
جامدة وآلة مفتوحة للسطو عليها، تكون معاقبة بأصحابها
الذين آثروا ارتكاب جريمتين الأولى: في جمع هذه الثروة





من دماء الشعوب، والثانية: حين يودعونها بيد أعداء الأمة قيد الاستيلاء لتحارب بها شعوبهم المقتولة أصلاً.. وهذا ما يسمى الضرب في الميت!!.

مبادرة استعادة الأصول المسروقة التي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة، انطلقت نحو البنوك السويسرية التي فكت عقدة الطابع المقدس لإدارة النقود فيها، وأعلنت موت برنامج الصيرفة السرية في البلاد من أجل تحقيق الحلم الغربي في السيطرة على ثروات العالم من خلال حجج الفساد المستندة إلى معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أطلقت في العام ٢٠٠٥م أي بعد ثلاثة أعوام من انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة وتمتعها بالعضوية الكاملة.

الحقيقة التي يتفادها منظرو هذه السياسات السطوية، أن الأمم المتحدة والبنك الدولي هما ولاياتان أمريكيتان تتحكم بهما السياسة الأمريكية، فتقرر هي من السارق؟ وماذا سرق؟ وكيف تتم استعادة المسروق؟ وإلى يد من يصل في نهاية المطاف؟! ولهذا فهي تجيش منظري السياسة المالية العالمية للحكم على فروع الأموال في سويسرا على اعتبار أنها إحدى ثلاثة: إما التحايل المالي، أو تهريب رؤوس الأموال، أو الأموال المرتبطة بالجريمة، وكأن البنوك السويسرية لا تحوي أموالاً خاصة صالحة.. وكأن كل مودع بها أو صاحب حساب هو إما متحايل أو مهرب أو مجرم.. وهذا الحكم يصلح كي يُسطب على هذه الأموال وبمباركة الجميع!!





إن التوجه الأمريكي القادم هو ورقة سياسية جديدة تقضي بمصادرة كافة ثروات من يعارضها الرأي أو يقف في وجه مخططاتها الصهيونية الأصل والمرجع، فكل دولة سيقف ساستها معارضين لأي توجه أمريكي هي دولة فاقدة للشرعية لأن ساستها إما متحايلون أو مهربون أو مجرمون!!

إن التركيز السياسي عبر الأبواق الإعلامية على أن هذا الفساد غالباً مصدره العالم الثالث، هو إشارة واضحة لواقع الحال ورؤية المستقبل السياسي العربي، فنحن من أهم المدعويين للرضوخ للمطالب الأمريكية دون أي تأوه أو تأفف، وإلا فإن ثرواتنا العربية النقدية سيتم السطو القانوني عليها باسم الشرعية السطوية.. أقصد الشرعية الدولية.

هذه الحقائق لا تعفي أصحاب الثروات العربية في البنوك السويسرية وغيرها من المسؤولية، فأصحابها هم الذين آثروا إيداعها هناك، على أن تكون مشاريع تنموية أو وقفية – لا تطالها يد عابث – في بلادهم التي تعاني الفقر والجوع والبطالة، وهم وجدوها هناك في مأمن، بدلا من أن تكون استثمارات لتنمية مستقبلية مستدامة في بلادهم ولشعوبهم بمحض إرادتهم لا رغماً عنهم – مع تحفظ كامل عن الخوض في مصادرها – فالبنك الدولي يدعي أنه يعيد هذه الأصول من الثروات إلى البلدان التي نهبت منها لخدمة قضايا التنمية وهكذا يصبح الثري العربي من أصحاب الودائع الخارجية رجل تنمية رغماً عن أنفه!!





أصحاب الثروات العربية في سويسرا بقصورهم الفارهة التي لم يغب عنها التراث العربي الذي توسط به بيت الشعر هذه القصور الممتدة على الحدود الفرنسية وفي كل بقعة من سويسرا بل وأوروبا، مدعوون للحذر من الخطر القادم من الخارج.. والداخل أيضا؛ فأعداء الداخل لن يضيعوا مثل هذه الفرصة لتزويد الناهب الأمريكي بالمعلومات التي تمكنه من الاستيلاء بدقة على هذه الثروات على قاعدة « كل ثري عربي: فاسد! ».

التنمية خيار عربي إسلامي، لذا وجب علينا أن نؤسس له وفق إرادتنا، لتكون هذه الثروات مشاريع تنموية في بلادنا العربية، ويخصص جزء منها لدعم القضايا الإنسانية كالفقر والإعاقة، حيث يعاد تأهيل هذه الثروات لتصبح قابلة للصفة الوطنية لا الدولية.. علّ هذا لا يبقى في بلادنا فقيراً أو محتاجاً ينتظر منّة البنك الدولي ليعطيه من ماله!!

هذه الكتابة ليست اعتراضاً على الثروات العربية وأثريائها، وليست من باب الطعن أو القدح، بل هي من باب الرؤية الإنسانية الخالصة لواقعنا العربي، وشعوبنا العربية التي عانى بعضها من نهب الداخل، وفي طريقها للنهب من الخارج.. والأمل معقود على فرصة التراجع لتعود هذه الأموال لمشاريعنا التنموية دون أن يعترضها حاسد أو حاقد أو طامع!!





الاقتصاد الحقيقي

وما دام الحديث في الثروات والأموال والاقتصاد العربي فإن الباب الواجب طرقة هنا، حالة هذا الاقتصاد والذي سبق لنا وأن وضعناه بين التسلط والتسول ذلك أن المفهوم العام للاقتصاد يرتبط بمعطيات الموارد والركائز التي تنبثق عن الفكر المدني والحضاري والتي تتقدمها معارف الإنسان، في حين يخطيء مَنْ يظن أن الاقتصاد وحساب الثروات المبني على التسلط أو التسول هو اقتصاد بمفهوم الاقتصاد، والأجود في التعبير عن هذا الاقتصاد التسلطي التسولي بالاحتصاد لا بالاقتصاد.

عندما أنظر حولي في الواقع العربي على مستوى الأفراد ومستوى التنظيمات بل والحكومات في بعض الأحيان أجد أن مواردها المالية وممتلكاته المادية لا تكاد تخرج عن مصدرين أساسيين لم يعرفهما الاقتصاد العالمي القائم على التصنيع والغزو التجاري، بل اختصاً بالمنطقة العربية وهما: التسلط، والتسول، فغالباً ما يتحقق جني الأرباح وتكدس الثروات من خلال نظام التسلط العام لا المحدود، وأعني عدم اقتصار التسلط على النظام السياسي، بل تعديه إلى الأنظمة الاجتماعية والثقافية والارتباطات التنظيمية والقبلية.

كما تتحقق هذه الثروات أيضاً من نظام التسول بشقيه الفوضوي العبثي الذي يعتمد على ركائز الإشارات الضوئية وأبواب المساجد والأسواق العامة، والتسول المقنن الذي





يعتمد على أساليب دعائية وإعلانية وإعلامية ترتبط عادة بغرائز العاطفة الإنسانية وتثيرها على أكثر من اتجاه .

كنت أتمنى ، كما يتمنى غيري الكثير، أن نحقق ركائز اقتصاد على المستوى الفردي من مشاريع تجارية أو صناعية تنموية دون حاجة إلى نظام التسول كي نثبت مواطنتنا، أو نؤمن قوت عيالنا و عيال مَن يشاركوننا هذا الأداء التنموي إلا أن واقع الحال لا يبشر بثبات رؤية اقتصادية عربية تبني نفسها لأفراد المجتمعات العربية في استثمارات معينة، مهما كانت سهولة الجهد المبذول فيها كأسواق الأسهم والبورصات، أو صعوبته كالمشاريع الفكرية التي لا تلقى عادة ممول أو داعم بسبب الانطباع الذي ساد لفترة ليست بالقصيرة في منطقتنا العربية على أن (الفكر والتفكير) من البضائع المحرمة قانونياً سواء كانت مستوردة، أو منتجة بأيدٍ وطنية!!

ولعل تركيزي على مستوى النمط التسولي دون التسلطي مصدره افتقاري، وافتقار غيري، لأدوات التسلط العام بأنواعها المختلفة، والتي عادة ما ترتبط بالتسلط الأخلاقي فتمارس الحكومات أخلاقيات الكذب بحق شعوبها، ويمارس المتنفذون أخلاقيات الاستبداد، فيما يمارس ذوو المناصب العلمية أخلاقيات الحسد ونكران الغير، وتمارس التنظيمات بأشكالها المختلفة أخلاقيات العنصرية والتلفيق، وهكذا تسير الخطوط وتأتي المكاسب المادية، فيصبح رجال الاقتصاد





العربي من المتنفذين والمستبدين والحاسدين والعنصريين
والملفقين .. كما يمكن أن يكونوا من المتسولين!!

كل هذا وذاك ناهيك عن الفجوة الخارقة التي يحققها
الاقتصاد التسولي والتسلطي بين الطبقتين العليا والدنيا
ولا أعتدي بشكل من الأشكال على الحقيقة، إذا ما اعتبرت
ذلك السبب الأول والرئيس في غياب الطبقة الوسطى في
مجتمعاتنا العربية أو محوها، لأن هذين الطريقتين لا يفرزان
إلا متخوم أو جائع!!

هل يعقل أن تعيش المجتمعات العربية بمواردها وطاقتها
على هذا الإفراز السياسي والاجتماعي، ثم تسعى حكوماتها
جاهدة لتبوء مكانة في سلة الاقتصاد العالمي؟! .. وكأن
للاقتصاد تعريف خاص في منظومة التوجه العربي!!

وأخيراً أعلم وأدرك تحفظ الكثير على ما جاء في السطور
السابقة، وأعلم وأدرك أيضاً أن هذه السطور ستفتح الباب
على مصراعيه لمصطلحات الضد من العصامية، والإرث
الاقتصادي، والمغامرات التجارية، والوعي الاستباقي
وغيرها.. ولكنني بكل ذلك ألمح خفايا الاقتصاد بكل
مصطلحاته التي يجهلها الكثير، وأنا منهم، لذا ما علينا
سوى قراءة الحال، وإيجاد مرمى تناسقي للتحليل المستقل ..
فالاقتصاد الحقيقي الذي يقود إلى تنمية عادلة ومستدامة
ليس ثروة فقط.. بل معارف وخبرات وهما ما يفتقدهما
دائماً المتسلط والمتسول!!





الأزمة الناسفة !!

في أحيان كثيرة تراني أهرب من أزمة الكتابة إلى «الزلفي» حيث للحديث شجن آخر من ناحية الفروض الاجتماعية بلا املاءات خارجية!! ودائماً ما تراني اغتمم لحظات الرضا من الوالدة لأعوض فيها عن سخط من تقلق كتاباتي مضاجعهم .

لحظات الرضا هذه اغتممها من والدتي ملبياً ما استطعت من رغباتها والتي كان آخرها أن أقلها إلى الزلفي لتقضي ساعات رحبة بعيدة عن زحام الرياض... وكانت الطريق ممهدة برضاها على غير العادة، وقد آنست نفسي خلال الطريق بالاستماع إلى إذاعاتنا التي رغم التطور الهائل الذي تشهده المملكة من تحولات ديموقراطية بإرادة سعودية تتركز على المكاشفة والشفافية والحوار الصريح والاستماع إلى الآخر إلا أنها يبدو من الصعب عليها أن تتخلى عن نمطية عين الرضا عن كل ما يحدث، دون الالتفات إلى المهمة الإعلامية الأساسية لها، والتي تتمثل بطرح الإيجابيات والدعوة إلى تعزيزها، وطرح السلبيات مع الدعوة إلى تفاديها بعد تحليل معمق لأسبابها ودواعيها و مظاهرها ومواطنها... وهذا على كل حال داء إعلامي تعاني منه كل القنوات الإعلامية الرسمية في الوطن العربي على اختلاف أشكالها.

الوالدة حفظها الله بحسها الفطري شعرت بضيقي ويبدو أن الملل أيضاً جالسها.. لذا أعطتني شريطاً تسجيلياً لأحد الشعراء الشعبيين وطلبت مني أن يكون رفيق رحلتها...





وفِعلاً كان ما أرادت، ورحت أشنف الأذن بقصائده النبطية البسيطة المفعمة بالحكم والقيم والمعاناة الإنسانية التي ختمها بقصيدة عن زوجته التي مرضت ولم تحصل على الدواء المناسب في الوقت المناسب حتى فارقت الحياة بعد أن تركت خلفها أطفالاً معوقين ورحلت عنهم للدار الآخرة مؤمنة - ببساطة الأجيال الأولى - بقدر الله في مصير الموت عبر سرد عاطفي، بعدما فند شاعرنا أمراض الدنيا التي جعل على رأسها الظلم وانتقاص الحقوق، مذكراً بالآخرة وكأنك بهذه القصائد تستمع إلى إذاعة كاملة تطرح الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية بأسلوب أجود من تقنيات إذاعات العصر.

الاتصال الهاتفي الذي تلقيته أثناء رحلتي هذه من إحدى الأصوات العاملة في لبنان في مجال الإنقاذ الإنساني ضمن هيئة عالمية مختصة، أعادني لضجيج العصر، وأمراض العصر، بعدما وصل الحديث إلى معاناة أبناء لبنان خاصة من المعوقين والعجزة والمسنين، وإلى الأوضاع الملتهبة هناك في نهرها البارد وطرابلسها الشماء، وكان السؤال الذي يطرحه الصوت عليّ بالبحاح ممتزج بالدمع... لما يحدث كل هذا؟ ومن المستفيد؟

أحمد الله أن تجربتي أسعفتني في هذا الحوار، مؤكداً أن الحالات الإنسانية والحاجات الملحة المهمشة ليست حكرًا على لبنان، بل هي في كل بقعة عربية بين مريض يموت لعدم





توفر الدواء، أو لعدم إمكانيته دفع نفقات العلاج، وبين فقير بلا مأوى يموت أطفاله في العراء في أرض تملؤها القصور الفارهة، والخلل كل الخلل ليس في نقص غذاء أو دواء أو وضع اقتصادي، بل في عدالة تلبية هذه الحاجات، بعدما عزلت السلطة نفسها عن مصدر شرعيتها، ونأت الأنظمة بنفسها عن هموم واحتياجات شعوبها الحقيقية، فاختلطت الأوراق في ظل غياب الحوار الحقيقي، ومعايير العدالة الاجتماعية وأشجار الخوف والذل الوارفة الظلال على المواطن العربي بعد أن سد المتنفذون طرق الإصلاح في وجه دعائه واكتفوا بحوار الوهم القائم على محاوره لمتقاربين في رأي واحد وهو رأي النظام!!.

هذا الواقع هو مدعاة تفسير ما يحدث في كل مكان وكأن الأرهاب ومكافحته صار مطية البعض لمزيد من قوانين الطوارئ والاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعدما نَمَّه أعداء الخارج والداخل ليكون فكراً قائماً بأرضية خصبة تقوم على اليأس من الأنظمة... وأنظمتنا بكل أسف في سبات قضايا لا صلة لها لا من قريب ولا من بعيد بالمشكلة الحقيقية.

لنصدق النفس قبل أن نصدق الآخر، ولنبدأ بحل قضايانا الداخلية الملحة ونهيء الأرضية المضادة للفكر المسموم فالمواطن الذي يملك قوت يومه، ويحصل علاجه، وتؤمن له فرص التعليم، ولا يعاني من البطالة المصنوعة، ويملك حرية





التعبير، ويأخذ موقعه الحقيقي في منظومة تكافؤ الفرص وتُستوفى حقوقه المادية والمعنوية، ويشعر بالدرجة الأولى بعدالة شاملة في دولته... فإنه لن يرتدي حزاماً ناسفاً... بل على العكس تماماً سيرتدي حزام ولاء وإنتماء ينثور نسفاً في وجه الحاقدين والمدسوسين.

انتهت المكالمة وأمل أهل لبنان بنا كبير، هذا هو القول... أما ما وراء القول فالمستقبل القريب سيكشفه، والأجيال ستحدث عنه، والتاريخ سيحاسب عليه... ولا نامت عيون الجبناء.

في خارطة الحكمة

وبمناسبة الحديث عن الأزيمة الناسفة والإرهاب، فإني أجد نفسي دائماً بلا تردد أو وجل ملزماً بأن أكون يداً من الأيدي الضاربة للمفسدين في الأرض، وأن أطالب بمفصلية التنسيق مع الشقيقة اليمن، التي اكتوت معنا بنيران التائهين ولكن ليس ضمن منظومة «لا» الإعلامية، إنما ضمن إطار تفسير بيئة الإرهاب والكشف من مواطن الداء واحتساب أمر الدواء.

فإذا كان الإرهاب قد استطاع أن يفرز نمطا خاصا من التنسيق عبر الشبكة العنكبوتية ليضرب في كل ناحية وفق توجيه منظم، فما الذي يمنعنا من التنسيق في مواجهته ونحن نملك مؤسسات دولة لا مجرد تماهيات شخصية؟!.





لقد غدا من الاجماع أن نطلق صفة «العجز عن التناغم مع منظومة الوطن الواحد» على الإرهابيين وممارسي الإرهاب وأمام عجز المعالجات العربية وفي مقدمتها الإعلامية في التعامل مع هذه الظاهرة بعدما أضحت السطحية سمتها الرئيسية والجزئية أسلوبها المقيت، فإن الحاجة تلح اليوم خاصة أمام محترفي التخطيط والاتصال الإرهابي ومموليه... لمراجعة شاملة في سياساتنا وبالأخص في منطقة الجزيرة العربية مع هذه الظاهرة التي تتبنى فكر الاستدمار.

المراجعة المطلوبة تتطلب منا قبل كل شيء أن نتخلى عن الشماعات التقليدية التي نعلق عليها عادة أسباب الظاهرة كالفقر والبطالة والفراغ وغيرها، وأن نقر في أول خطوات الاعتراف بأن غياب العدالة بنسقتها السياسي والاجتماعي والاقتصادي هي الظاهرة الأولى والأحق بالدراسة في هذا الإطار، كما أن الخطوة الثانية من خطوات الاعتراف هي التأكيد أن الإرهاب القادم لضرب عمق الجزيرة العربية مصدره خزائن أعداء الداخل والخارج بهوية الحقد ومساحات الفكر الشاذ باعتبارها الأسلحة الفتاكة القادرة على ضرب هيكلنا الإسلامي وتركيبنا المجتمعي القائم على نسق الولاء الجماعي واستقرارنا الداخلي، خاصة وأن دول الجزيرة العربية تنتهج سياسة متزنة تقوم على مبادئ التناغم السياسي فلا عداوة ولا أعداء.

إذاً من أين نبدأ؟.. في هذا الاتجاه أوكد خصوصية «التنسيق» ومردوده الناجح بين المملكة العربية السعودية





والجمهورية اليمنية نحو تبني استراتيجية موحدة فى الوقاية من الإرهاب وكيفيات التعامل مع الإرهابيين ومستقبل تحويل الإرهابي الهادم المغرر به إلى منتج بانى قادر على تحمل مسؤولياته واتخاذ قراره تجاه وطنه قبل أن يكون تجاه أي شيء آخر.

بين طبيعة المعالجات ومساسها للنقاط المفصلية فى الطرح عبر التأكيد على أن علة هذه الظاهرة مكنها الأساس بيئة المجتمع الفارز للإرهاب، وبين ثقافة هذه المعالجات التى غيبت فيها الثقافة الفكرية لحساب الثقافة الإعلامية السطحية التى لا تملك أكثر من مفردة «لا» وبين أسلوب طرح المعالجة الذى ينبغى له أن يفارق الجفاف الذى يحيط به عادة.. يمكن لنا أن نتحدث عن استراتيجية سعودية يمنية تقوم على وجود مراكز أبحاث متخصصة فى وجه هذه الظاهرة، يقوم عليها مفكرو وعلماء الأمة وترعاها المنظومة المؤسسية للدولة بما يضمن نجاح فرص إيجاد أرضيات يمكن من خلالها البناء لحلولى جذرية فاعلة، ناهيك عن دور المنتديات الفكرية فى الإسهام فى الحوار، وتبادل الرأى، ومعرفة طريق تفكير الآخر.. وكل ذلك بإستهداف مباشر لفةة الشباب فى هذا الإطار.

أما مناهجنا التربوية سواء فى التعليم العام أو العالى، ودور مؤسسة الأسرة السعودية، ومؤسسة الأسرة اليمنية، الرقابى والتوجيهى، فهما الضامن لترسيخ مفاهيم الانتماء والاطلاع





على الثقافة المضادة بغية التمتع بحصانة لأجيالنا القادمة من هذا الفكر المسموم .

إذاً هناك فرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لاستثمار المفهوم الحقيقي للتنسيق في وجه ظاهرة الارهاب على أن نتناسى معايير التنافس السياسي أو نحيدها على أقل تقدير .. وهذا يمكن لنا التوصل إليه بالاعتراف بالأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير علاج « سعودي يميني » لها وفق قدرات وإمكانيات كل دولة .. فالإرهاب الذي يتصيد فرص الدمار، يرى في العلاقات السعودية اليمنية الرائدة والمتوافقة في وحدة المصير ربيعاً لا بد من إحراقه .. نعم فهكذا يفكر الحاسدون الحاقدون .. أما يستحق هذا الشأن أن نقف للحظة لمراجعة !؟

في ذات لحظة المراجعة وبما أن الحديث عن اليمن .. والحكمة يمانية، فإنني وأنا بهذا الصدد لا أفوت فرصة الحديث، خاصة بعدما تسنى لي الاطلاع على الواقع اليمني عن كثب، عن معضلة الإعاقة السياسية والتأهيل الكاذب الذي يعانيه اليمن في مسار انضمامه لدول مجلس التعاون الخليجي .

فانضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي قضية عربية أخذت من الأبعاد والمساحات ما هو أكبر من البساطة التي كان يُفترض أن تكون بها، بفضل عراقيل الأزمات السياسية التي مرت على المنطقة وغياب البعد الاستراتيجي





عن أنظار المعنيين في هذا الانضمام، لتصبح قضية تصارع البرود والجمود تارة وتتخذ أشكال المسار الطبيعي بشكل جزئي تارة أخرى وهذا الملمح هو الذي يدعونا كي نتصور هذا الانضمام بين الإعاقة السياسية والتأهيل الكاذب !!

خطوات اليمن لهذا الانضمام التي تمثلت بتوجيه القيادة السياسية في صنعاء لمواءمة القوانين اليمنية مع القوانين الخليجية، وبدء فتح مسارات الانضمام لمنطقة التجارة الخليجية الحرة وهيئة المقاييس والمواصفات الخليجية ومكتب براءات الاختراع، بل وتقدم اليمن رسمياً بطلب انضمام كامل إلى دول مجلس التعاون الخليجي الذي عرض على قادة القمة الخليجية في مسقط ٢٠٠٠م هي خطوات ذات مرجعية قائمة على حتمية تاريخية وجغرافية لليمن مع دول الخليج العربي، تتكسر طموحاتها على صخرة سياسية كبيرة تفرض مخاوف وهمية من انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كما تفرض وهم ضرورات التآني في اتخاذ قرار انضمام اليمن وتداعي حجج ضرورة تأهيل الاقتصاد اليمني ومؤثرات هذا الانضمام على دول الخليج.

أمام هذه الإعاقة السياسية لا بد لنا أن ندرك أن اليمن هو جزء جغرافي من دول الخليج بل وممثل حقيقي لعمقها الاستراتيجي وأحد أهم عناصر دعم الأمن والاستقرار في المنظومة الخليجية وداعم رئيسي إذا ما كان ضمن هذه المنظومة في ديمومة واستمرار العملية التنموية في كافة دول



الخليج، وهو الجسر الآمن للخليج العربي مع القارة الإفريقية من شتى النواحي وفي مقدمتها الناحية الاقتصادية، كما أن انفتاح اليمن على مساحات واسعة من سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر وخليج عدن يمثل بعداً استراتيجياً أشبه بالبعد الوقائي لقضايا تأمين طرق النفط الخليجي إلى العالم الذي يمثل الدخل القومي الرئيسي لدول الخليج كما أن الواقع ذاته يتطلب منا إدراكاً ثانياً وبعثاً أكبر إلى ما يشكله اليمن من ظهير آمن للمنظومة الخليجية والذي يتمثل بالحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية والحدود الغربية لسلطنة عُمان .

إن المعطيات السابقة تدحض بما لا يدع مجالاً للشك أكذوبة التأهيل المطلوب للاقتصاد اليمني، لا لأنه اقتصاد قوي الآن، بل لأن تأهيله لا يكون كمتطلب سابق للانضمام بل أن الانضمام هو بعينه أول خطوات هذا التأهيل، خاصة إذا ما علمنا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن تساوي كافة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في كافة دول الخليج مجتمعة، وأن التعداد السكاني الذي يمثل القوى والموارد البشرية يكاد يكون متناسباً .

وهنا وبعد أن نضع هذه الحقائق على المائدة الخليجية نتساءل بعدها عن نقص الغذاء، ونقص الموارد البشرية، وقبل كل هذا وذاك عن غياب تكتل سياسي قوي في المنطقة من شتى المناحي والأبعاد !!



الحقيقة السياسية القائمة التي تفرز اليمن كالدولة الوحيدة التي لا تطل على الخليج العربي، وتتمتع بنظام جمهوري ضمن المنظومة الخليجية لا تعني بأي شكل من الأشكال ترك اليمن في مغبة وضعه الاقتصادي الراهن ومرتعاً لمنظمات الإغاثة والعون الإنساني، لأن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم سيطرتها على المنطقة هي ذات التحديات على كل المنظومة، الأمر الذي يفرض وجود مثل هذا التكتل للوقوف في وجه هذه التحديات، وأما التدايعات الخليجية التي تظهر بين الحين والآخر من المخاوف الاقتصادية على مستوى العمالة، فإنها تدايعات مدحوضة إذا ما علمنا أن دول الخليج العربي تستضيف اليوم أكثر من مليون يمني من هذه العمالة، في حين أنها تستضيف أيضاً أعداداً مهولة نسبياً من العمالة غير العربية التي تقوم بتحويل ما يزيد عن العشرين مليار دولار من الاقتصاد الخليجي إلى الخارج وهي عمالة غير مؤهلة بعيداً عن النقاش في موضوع الكفاءات، لأنه أصلاً موضوع قائم داخل المنظومة الخليجية الحالية باليمن أو بدونه !! .

إذا كان البنك الدولي الذي تحسب له كل الدول ألف حساب بل والذي يتحكم في الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية لمعظم دول العالم يقول خبراهه بالآثر الإيجابي لأنضمام اليمن للمنظومة الخليجية من نواحي كثيرة، ألا يستدعي منا هذا الأمر أن نتتبع هذه الآراء ونأخذ منها ما قد يكون ذا أثر إيجابي



من هذه الناحية، أم أننا اعتدنا الأخذ برأي البنك الدولي فيما يعزز برامجنا على المستوى السياسي فقط؟

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوباً، الإيمان يمان، والحكمة يمانية».. و«الحكمة يمانية والدين يمانى».. فهل نحن مستعدون لاستقبال أهل اليمن ضمن منظومتنا الخليجية؟

اليمن دائم الحركة باتجاه دول الخليج العربي من أجل أن يكون ضمن هذه المنظومة التي تؤسس لأقوى كيان اقتصادي عربي وتبذر لآفاق وحدة والتقاء عربي على كافة المستويات فهل سيكون انضمام اليمن وقيام هذا التكتل القوي في كل شيء بداية للقوة العربية؟

أعتز بأبي سعودي، وأعتز لدوري التنموي في اليمن ولكنني أخط هذه الكتابة من منظور أمني عربي أنظر لكل نقاط الالتقاء العربية نظرة المتفائل الذي يحاول دائماً أن ينسى واقعنا العربي المأزوم، وخياراته الجامدة وتقايسه الإرادي، وتبدل أولوياته... وهذا ما يسعف به القول في شأن لحظة المراجعة هذه.

الثقافة.. حقوق ومواطنة

لحظة المراجعة هذه أيضاً ليست فقط في هذا الشأن بل هي عامة في كل شؤوننا العربية وفي مقدمتها «حقوق الإنسان» فقد كتبنا أكثر من مرة عن ثقافة حقوق الإنسان وكننا نحاول في كل مرة أن نلقي الضوء على مساحة من فضائها الرحب



وفي كل مرة وكتابة، نجد أننا مقصرين في لم شتات هذه الحقوق المبعثرة بين التشريعات والأنظمة والدرسات والقوانين من جهة وبين الانتهاك والتجاوز والتعديت من جهة أخرى... ويبدو أن المقال يطول في هذا الاتجاه لذا علينا مباشرة أن نضع اليد على الجرح ونتناسى ولو شيئاً من الآهات النازفة!!

منطقتنا العربية يغيب عنها اليوم الأداء الذاتي والغيري في مفهوم حقوق الإنسان، والأرض الخصبة للأسف لهذا الضياع عادة ما تكون حكوماتنا العربية والجهات المنبثقة منها بإرادات سياسية، فما معنى أن يُطالب الشعب بحفظ حقوق الدولة سياسياً واقتصادياً وحتى تنموياً والتمثل الدائم لمفهوم (هيئة الدولة) في حين تضيع حقوق الشعب جماعات وأفراد بين جهات الدولة بل ويُعدم بعضها تحت مقصلة الروتين أو على مشنقة البيروقراطية الحكومية!؟

مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً مرتبطاً بيد سلطة التنفيذ بحيث تقرر أي جهة كانت أن هذا الشأن الحقوقي من اختصاصها أو من عدمه، وليست جهات الحقوق الحكومية وشبه الحكومية الموزعة في جهات الدولة العربية الواحدة هي صاحبة القرار في طلب حق أو رفضه أو الاعتراف أصلاً بأن هذا المطلب هو حق أو غير حق... الحق حق عند أي جهة أو في أي مطلب.. من هنا فإن جدلية الذاتية والغيرية لا حضور لها في حقوق الإنسان بكافة قضاياها، وكما أن حرية





أي منّا تبدأ عندما تنتهي حرية الآخرين، فإن من حقنا أن لا تبدأ حرية الآخرين إلا عندما تنتهي حرية أي منّا!!
في تجربة حقوقية عايشتها في مسيرتي المضنية، شعرت بهذا الخلل الرهيب في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وأكثر ما أقلقني من هذه التجربة أنها تتعلق بالأشخاص المعوقين... وهنا لا بد من نقطة نظام هامة جداً تعترض على أن تكون قضايانا الإنسانية عرضة للإرادات الشخصية من الصف الثاني.. وهذه شهادة براءة للصف الأول من أنظمتنا العربية!!

ولكنني أؤكد أن البراءة مشروطة بمدى الانتباه إلى تجاوزات الصف الثاني ووضع حد لها مهما كانت هذه التجاوزات مقصودة بدافع التوجه السياسي أو التراكمي أو غير مقصودة بدافع الفوضى أو عدم المعرفة بالاختصاص.. ولعل عدم المعرفة هذه تعني بجملة أو بأخرى (طامة كبرى)!!
عندما لا تعي الجهات الحقوقية الحكومية أو المتحوكمة ماهية عملها، أو اختصاصها، أو تعاني من نقص في كفاءاتها أو تستسلم لاعتبارات السياسية والإرادات السلطوية لصفوة التنفيذيين، فهي جهات بلاشك لا تتعدى كونها عبئاً جديداً على النظام ذاته قبل أن تكون عبئاً لا يطاق على أبناء هذا النظام.

المأمول اليوم للتأصيل الحقيقي لثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية أن تكون ثقافة شاملة تتحقق في الذات





ويحصلها الغير، بأسلوب العدالة الكاملة وأن تكون على مستوى الوعي والإدراك اللذين يحققان مفهوم المشاركة بلا استثناءات... وهذا كله يتطلب إعادة بناء وتشكيل هذه الثقافة وبالتالي تجديد النظر في ماهية الجهات الحقوقية الإنسانية في المنطقة العربية... ولا ضير في استيراد هذه التجربة من حقيبة الغرب على أن تهذب وفق الأسس والثوابت العربية بمفهومها العقدي والاجتماعي الرزين.

حقوق الإنسان العربي... بين الذاتية والغيرية قضية مدعاة للنقاش قبل أن تصبح جهات حقوق الإنسان العربية الحكومية و«الغير حكومية» أجهزة أمنية جديدة تفرض طوق السلطة على أعناق الشعب... وهذه الكلمات لا تتعدى الدعوة إلى التغيير بمعنى التغيير الحقيقي لما يخدم الأمة شعوباً وأنظمة.

ففي حين تتوسع عيون المرصد العالمي لحقوق الإنسان على منطقتنا العربية، فإن ما تتجاذبه المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ذات الوجه الإنساني والقلب السياسي ليس بالضرورة أن يكون من الصواب بمكان في شتى الحالات أو الانتهاكات ولكن هذا لا يعني أيضاً أن منطقتنا العربية والخليجية بأي حال من الأحوال محصنة من هذه الانتهاكات.. وهذا حديث يطول.. تأتيك السياسة العربية فيه بالخبر اليقين!!
أما ما يثيرني في هذا الاتجاه هو حالة الإغفاء التي تمارسها بعض المؤسسات الحكومية تجاه مواطنيها، وأشدد أنها





مؤسسات وليست أنظمة، لأن النظام الذي لا يقيم وزناً لمواطنيه هو نظام استعباد واستبداد، وهذا للحق تبرأ منه منطقتنا العربية، ولكنها تعيش حالة الإغفاء السابقة بسبب ما تمنحه هذه الأنظمة لمؤسساتها من سلطة تُستغل للتهميش وانتقاص الحقوق، والإقصاء والضريرين فوق وتحت الحزام. هذا التصوير لمشهد غياب وتغييب الحقوق ليس جديداً لكن الجديد فيه تعامل هذه السلطات مع مَنْ يطالب بحقه تحت تُهم جاهزة تبدأ بإطالة اللسان وتنتهي بالتهور مع حكم جاهز بسحب ولائه.. . وكأن الولاء لرموز المؤسسات والقائمين عليها!!

المواطن العربي في ظل هذه السياسات اللاحقوية يعيش حالة من التراجع الولائي، لأنه بفقدان حقه من جهاز الدولة يسعى للحصول عليه من خلال ائتلاف طائفي أو حزبي أو قبلي، فتنتشر أقطاب جديدة على ساحة المواطنة تنذر بخراب يسهل بعده إعدام المواطنة على مقصلة أعداء الخارج. المعضلة الكبرى في هذا الاتجاه أيضاً أن السياسات المبنية على احترام (ما حول المواطن) لا (المواطن) تقود مواطننا إلى التخبط الذي لا يلام عليه والذي يصفه السلطويون بالتهور.. . وهم بالأساس سببه الرئيسي لأنهم يتعاملون مع صاحب الحقوق على أساس أنه يجهل ماذا يريد.. . تماماً كمن ذهب إلى سوق الخضار ليبتاع برتقالاً بلدياً فإذا ما سأل عن جودته أجابه صانع القرار في السوق أن التفاح الذي لديه





أمريكي ١٠٠٪.. وشتان بين البرتقال البلدي والتفاح الأمريكي!

في ترائنا قالوا: «الإنسان اللي ماله لسان ياكله الخنفسان» من هنا تجد مواطننا يتحدث صارخاً مطالباً بحقوقه خوفاً من أن تضيع وحرصاً على إيصالها قبل أن يقضم الخنفسان لسانه!!.. ولكن ما الذي دعاه إلى ذلك؟.. الإجابة في أوراق آلاف القضايا الحقوقية التي اصفرت على طاولات المسؤولين بين تسويق وربط خاطئ واستنتاج رديء!!

المطالبة بالحق جزء من ثقافة المواطنة، والإلحاح في المطالبة فيه جزء من ثقافة الانتماء، والإصرار على تحصيله جزء من ثقافة المسؤولية.. أما السياسات اللاحقوية فهي بلا شك هدم لكل هذه الثقافات، ليبقى السؤال ما قيمة الوطن بدون مواطنة وانتماء ومسؤولية؟!

هذه دعوة إلى التفكير في كل ما من شأنه أن يعزز ويعمق نسق الوطن للجميع.. بعد أن نسأل من هم الجميع؟ جميع صنّاع القرار؟! أم جميع المسؤولين؟! أم جميع المستفيدين من هباته الكئيب؟!.. والدعوة للتفكير عامة.. أما الدعوة للتغيير فهي دعوة خاصة.. وخاصة جداً.

الدعوة عامة

أعلم أن هذه الدعوة الخاصة لم تصل إلى الكثيرين، بل أن الكثيرين من القائمين على أنظمتنا العربية يعتبرون أنفسهم





غير معنيين بهذه الدعوة، وأما القارئ الكريم الذي يعد نفسه عنصراً محايداً يحاول التصفيق والتوفيق ليحتمي قوت عياله فإن سيغير موقفه حالما يعرف أن السياسات التخبطية العربية وصلت إلى القرار الصحي بإملاءات القوى العظمى وقد قلت أكثر من مرة أن أكثر من سبب يدعوني للتأكيد في أكثر من مقالة ومقام على الخطر الذي يحيط بمجتمعاتنا العربية من جراء القصور الذي يحوف أنظمتنا الصحية من تخبط إداري واستيراد طبي وتهجير للكفاءات الطبية والصحية العربية وحالة الفوضى الصحية السياسية التي عادة ما يختلط بها الداء بالدواء.

إذا استمر القرار الصحي في بلادنا العربية تابعاً للإرادة السياسية فهذا بلا شك هو استمرار قابل للتطور في تردي الأوضاع الصحية، خاصة إذا ما كان صناعة القرار الصحي بأمر من الخارج، كما هو صناعة القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي في أغلب الأحوال.

إذا كان القرار السياسي يخضع لمنطوق القوة العسكرية وكذا القرار الاقتصادي، فإن القرار الإعلامي بلا شك سيكون نتيجة حتمية لهذا الخضوع، باعتباره الموجه لهذه السياسات والذراع الناطق بلسانها، أما القرار الصحي فهو خارج عن هذه المنظومة، ولا يمكن ربطه بأي شكل من الأشكال بها.. إلا إذا كان الربط فاسداً.

إذا شاءت التركيبة السياسية هذا المنطق في القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي، فإنني أدق ناقوس الخطر من اقحام





القرار الصحي فيها، لأن المواطن العربي الذي يغفر زلات السياسة، وتبعات الاقتصاد، وفوضى الإعلام لن يغفر في يوم من الأيام القصور الصحي بصفته بطاقة تأمين المواطنة على كل أرض، وفي كل دولة.

إذاً لابد من تحييد القرار الصحي عن هذه المتاهات .. هذه دعوة خالصة للأنظمة العربية لتضمن أبسط أولويات الولاء بل والمطلوب إبقاء هذا القرار كخيار أساسي لضمان حقوق المواطنة واعتبارات الشعوب، حيث يستوعب المواطن فكرة أن يفقد أحد أفراد منظومته الأسرية في معركة لأجل الوطن لكنه لن يستوعب فقدان أي منهم في عجز وقصور صحي وبالتالي لن تذهب القضية أدراج الرياح.

في بناء الجنسية العربية

وبعد .. هكذا حاولت العبور إلى أزمة الواقع العربي وهكذا أساءوا فهمي، وعندما حاولت أخيراً التخلص من الكتابة في أزمة هذا الواقع، شدني ما كتبه الأخ «يوسف الكويليت» في مقالته المعنونة بـ «متى نبني دولة المعرفة» والمنتهية بعلامة استفهام فتعجب، وهي جزء من الكتابة المسؤولة التي يحترمها الجميع، وقد خاضها «الكويليت» بأسلوب شائق ابتداءً بدولة المعرفة، وانتهى بدولة المعرفة والحرية، لكن القسم الغائب - حسب اعتقادي - في هذا الطرح أن دولة المعرفة هي ذاتها تحتاج إلى الحرية كي تقدم





دعمائها، لذلك من الصعب جداً تصور دولة المعرفة في المنطقة العربية والمعنيون بقيامها مقيدون في سلاسل الأنظمة السياسية ومحاصرون من كل اتجاه .
.. نعم لقد عاودت الكتابة !!

هؤلاء المعنيون هم قسمان : الأول : صناع القرار وموجهو الرأي العام، والثاني : رجال الفكر والعلم والابداع أيضاً، وكلا القسمين مرهون بنظامه السياسي الذي يدعو إلى انفتاح في جانب، حيث إملاءات القوى العظمى، وإلى تحجر في جانب آخر، حيث سياسات القوى العظمى .

صناع القرار وموجهو الرأي العام، يعانون من قيود المنصب والمسؤولية والانتفاع، واستثمار المراكز، ولتكسب المتحقق تنفذهم، في حين يعاني رجال الفكر والعلم والابداع من قيود التهميش والاقصاء واغتتيال الشخصية وحرب الاقتصاد المعيشي، وبالمجمل فدولة المعرفة تحتاج إلى صانع قرار ومفكر مبدع، وكلاهما في ورطة عربية، الأول جعلته يوجه قراره نحو ما يخدم قضايا الشخصية، والثاني جعلته ينتج كل تفكيره وإبداعه في كيفية التخلص من ضوائقه المادية والمعنوية، وفي الاتجاهين لن يكون الحاصل « دولة المعرفة » بل سيكون « معرفة الدولة » !!

بناء « دولة المعرفة » يحتاج إلى بناء « معرفة الدولة » فالدولة كيان مؤسسي يقوم على رأسه أفراد ذوو كفاءة يلتزمون بالتخطيط البنيوي وينفذون ذلك وفق إمكانات





الدولة المتاحة وحسبما تقتضيه أولويات التنمية المستدامة وضمن أنظمة قابلة للتطوير، وتشريعات قابلة للتنفيذ على قدمي العدل والمساواة، وبذراعي الكفاءة وتكافؤ الفرص.. هذه هي المعرفة الحقيقية للدولة، وعلينا أولاً أن نستعرف الدولة، قبل أن نستدول المعرفة.

إذا كانت دولنا العربية بأنظمتها السياسية والاقتصادية والمعرفية، ضمن هذا التعريف، فإن بناء «دولة المعرفة» قاب قوسين أو أدنى منّا، أما إذا كانت تهيم في وادٍ آخر، فعلينا أولاً تعديل أوضاعها لتصبح مؤهلة كدولة قادرة على بناء مدائن المعرفة فيها.

زمن الأمجاد العربي الغابر، بنى دولة المعرفة على هدي حكمة أبي بكر، وعدل عمر، وفكر عثمان، وعلم علي ثم أتباعهم من حملة راية الحكمة والعدل والفكر والعلم.. وهذه الأربعة بلا شك هي مقومات «دولة المعرفة والحرية».

إنني أؤكد حاجتنا في ظل ظروفنا الراهنة وفي أكثر من أي وقت مضى إلى بناء «دولة المعرفة والحرية» وهي تلتقي مع مفهوم «دولة التنمية المستدامة» في أكثر من اتجاه، وهذه الدولة لن تقام ما دام مفهوم العدالة الشاملة منتقص ولا يقوم على إعادة الحق لصاحبه، والاقتصاص من مغتصبة أو المعتدي عليه، بل يقوم على إحدى طرفي هذه المعادلة، فإعادة الحق لصاحبه فقط، هو ضوء أخضر للمعتدي الذي لم يتم القصاص منه ليحاول مرة أخرى، والاقتصاص من المعتدي





دون إعادة الحق إلى صاحبه، هو نوع من الانتقام الذي لا
يسمن ولا يغني من ظلم!!

فكما أن دولة المعرفة لا تقوم على استنساخ الماضي، فهي
أيضاً لا تقوم على استجلاب مستقبل مشرق لواقع مأزوم
أي أن الكتابة لبداية دولة المعرفة والحرية، تكون بالوقوف
على الحصار المر للواقع العربي، وإصلاحه الشامل، بالمستوى
السياسي بالدرجة الأولى، كي نتمكن من إعادة البوصلة
لاتجاهها الصحيح، والقضاء على بيئة صراع الكفاءات، وبناء
أرضية وطنية وقومية لبيئة المسؤولية.

المسؤولية التي هي سبيلنا الوحيد للخروج بالجنسية
العربية من أزمة الواقع.





في وطني .. بعيداً عن الذهب الأسود !!

الهوية السعودية

«الدفاع عن أي قضية، لا يحتاج بالضرورة مهاجمة من يسيئون إلى هذه القضية، ولكنه يحتاج بالضرورة معرفة أسباب إساءتهم، على أن تكون أسباباً منطقية بعيداً عن إنشائيات الحقد، والحسد، والغيرة... بل بمنطوق علمي واقعي، فخير ضربة توجهها لعدوك، أن تصلح نفسك».

الصحافة السعودية خاضت واقعاً على أيدي أعتى كتّابها دفاعاً عن قضايانا السعودية، وفي مقدمتها قضايا الإساءة لنا وخطت فرضيات كثيرة في هذا الاتجاه، لكنها افتقدت لفرضية «التنوير» أي تنوير المقابل بالجهد الإصلاحي الذي نتبناه لوقف مزيد من نزيف العدالة!!

لقد اكتفينا فيما كتبنا بنعت الظاهرة بأنها سلبية، وأن مهاجمينا ممنون من جهات مشبوهة، وأن ما يحدث ضرب من ضروب الرعونة، وأن أهدافهم قائمة على أساس مأجور موبوء.. ثم تعرضنا في بعض الأحيان إلى قضايا شخصية بحقهم، بل أن بعض صحفنا اعتبرت الإصغاء إليهم خطورة كامنة ووصل الحد إلى أكثر من ذلك.

ظاهرة «التجني» كما يسميها أكثر من كاتب في





صحافتنا السعودية ليست بتلك الخطورة إلا إذا فقدنا إيماننا بحصانة المواطن السعودي وحجم ثقافته، كما أنها ليست بتلك الخطورة إلا إذا كان موضوع الهجوم علينا واقعاً حقيقياً يشكل ظاهرة لا حالات فردية، ولكن الخطورة تكمن في ضعف دفاعنا عن قضايانا، والتلميح إلى شخصنة الكثير من هذه القضايا ومحاولة الظهور بين الفينة والأخرى بكتابات تجعلنا نشك في أنفسنا قبل أن نشك في أن المقصود من خارج محيطنا!!

إن التماهي بالكتابة في رموز وعبارات غالباً ما تنتهي بنقاط، يجعل قارئنا أكثر تفكيراً في مدار الشبهات التي توجه إليه وإلينا، وبالتالي نحن بذلك نعاقب أنفسنا على أننا محط تكسب، نظراً لسمعتنا الإنسانية من ناحية ودورنا القيادي السياسي من ناحية ثانية، وإنجازتنا الاقتصادية من ناحية ثالثة.

الرد على من يهاجموننا لا يكون باتهامهم، بل بكشف الوقائع المغلوطة، وإن كانت اتهاماتهم صحيحة إلى حد ما دون المبالغة الإعلامية الممقوتة، وخاصة العربية، يكون ردنا بالإصلاح، لا بغير الإصلاح.

لو اتهمنا على سبيل المثال لا الحصر، بإهدار الثروة الوطنية، فالأنجح أن يكون رد صحافتنا، ملحقاً خاصاً عن إنجازاتنا التنموية وتكالييفها، ومشاريعنا المستقبلية، ولو اتهمنا على سبيل مثال آخر لا حصراً، بأننا لا نقيم وزناً لحاجات المعوقين





- مثلاً - يكون رد صحافتنا بالمطالبة بتفعيل النظام الوطني لرعاية المعوقين وإقرار مجلسه، ولو حوربنا مثلاً على سبيل الاتهام بأن إعلامنا ميسس محاصر ومحصور في فئات معينة ولكتّاب معينين، يكون ردنا بفتح أبواب وسائل إعلامنا وفي مقدمتها صحافتنا لكل الإقلام السعودية الموافقة والناقدة والمعتزضة.. وهكذا يكون الرد بأسلوب أرقى من شتائم الردح الإعلامي!!

أما الاتهامات الباطلة فهذه لا تحتاج إلى أي رد - ولنا فيها تجربة سعودية - لأن عدم الرد عليها هو الرد الأمثل الذي يحقق أعلى مستويين من مستويات الدفاع، وهما: عدم المؤاخذة في فعل السفیه، وتأكيد الكمال - بحجمه البشري- لنا، والنقصان - بكل أحجامه - للجهة المسيئة. إذا أردت أن تقهر عدو قضيتك وهو يقف أمامك فانظر إلى أفق السماء، وإذا أردت قهره وهو يقف إلى جانبك فانظر إلى الأمام برؤيا زرقاء اليمامة، وإذا أردت قهره وهو خلفك لا تنظر إلى الخلف.. وهذا شأن الكبار، وإلا فما نفع قولنا: «القافلة تسير و...».

نعم، «يجب أن لا يرانا العالم من خلال النفط والسياسة والاقتصاد فقط».. وهذه ليست مقالتي، فهذا العنوان العريض الذي تصدر إحدى صفحات صحفنا المحلية، هو عنوان لا بد أنه شد الجميع كما شدني هنا في المملكة العربية السعودية، وعلى مستوى المؤسسات والأفراد، ذلك أن هذه النظرة التي نؤملها





من العالم تجاهنا هي حق لنا كسعوديين نملك إرثاً حضارياً وممتلكات إنسانية وعلمية وثقافية تتدفق أكثر من آبار النفط وقيماً أرفع من دهاليز السياسة وفوضى الاقتصاد!!

من هنا يحضرنا سؤال مشروع يقول : متى سيرانا العالم من غير نظرة الثلاثية الظالمة (النفط، السياسة، الاقتصاد) ؟ العالم الذي نتحدث عنه هو عالم تمايزت به دول عن أخرى وفق أكثر من منظور، تقدمها المنظور الاقتصادي والسياسي والعسكري، ولكنها لم تستطع أن توصل إلينا ما يوجب احترامنا لها إلا بعد أن أسست هذه القوى على قواعد تثبيت البيت الداخلي لها، فإذا اتهمنا أي دولة من هذه الدول المتقدمة بأن احترامها العالمي مصدره قوتها السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، فإننا سنجد مواطن هذه الدول أو المدافعين عنها، لأنه يعيش في ظل نظامها القائم على العدل والمساواة والإنصاف والرعاية المواطنة الكاملة في كافة المجالات، ويكتسب كل ممتلكاته داخل دولته بناء على نظرة المواطنة والإنسانية دون محاباة أو اغتيال لفكره أو كفاءته أو إنجازاته، ودون أن تكون فرص الاستثمار فيه من قبل دولته أو نظامه خاضعة لاعتبارات سياسية أو قبلية أو حزبية أو مناطقية!!

هذا يجعلك تنظر إلى هذه الدولة أو تلك من منظور امتلاكها لإرث إنساني متكامل في كافة الاتجاهات يبقى عيبه الأول والأكبر والأخطر غياب النظام الإسلامي فيه .





نحن - سعوديون وعرب - خصنا الله بالنظام الإسلامي والرؤية الإسلامية والفكر الإسلامي والحمية الإسلامية ففضل علينا سبحانه وتعالى بسد هذه الفجوة التي سقطت بها الشعوب غير المسلمة، ولكننا وللأسف لم نستطع تحقيق مفهومها ونظرتها ورؤيتها، وسقطنا في تبعات السلطة والشخصنة والانتماء للمسؤول قبل الإنتماء للوطن، وفقدنا بفعل النظرة الضيقة أسس الاستثمار الحقيقي في قدرات المواطن العربي وكفاءاته، فغدت الاعتبارات السياسية الداخلية، وسطوات المتنفذين وعلاقات الطوق البطاني هي معايير إثبات الكفاءة ونيل الفرص غير المتكافئة، مع فرض حظر تام على أي اجتهاد أو فكر أو رؤية تتعارض مع هذه المعايير، ولا أرى اعتداء على الحقيقة إذا ما قلت أنه في بعض الحالات يكون تقييم مواطنك الوحيد مدى قربك أو علاقاتك الأسرية أو تاريخك العائلي مع المتنفذين، ويكون هذا التقرب شهادة أرقى من كل من شهادتك العلمية وخبراتك العملية!!

كيف سيرانا العالم بعيداً عن أي ثلاثية .. هذا شأننا نحن وليس شأن العالم، فالعالم لن يرانا خارج أي إطار غير هذا الإطار، إذا استمرت الأقفال بإغلاق منجزاتنا، وإذا استمرت الفجوة الكبيرة بين تشريعاتنا وتطبيقاتها، وبين قوانيننا وكثرة استثناءاتها، وبين أسمائنا وألقابنا وواقعنا الحقيقي، فالعالم لن يبدي لنا النظرة التي نريدها إذا ما رأى أن مقوماتنا وممتلكاتنا



على صعيد الثروة والسلطة سخرها بعض المتنفذين لتكون بيدهم وتمتلك صفة (التحريم) على منظومة المجتمع!!
 التوجه إلى متحف (اللوفر) أمر هام لنقل رسالة هامة، ولكن الأهم أن نكون في بيتنا الداخلي مستعدون لاستقبال نظرة العالم لنا في كل نقطة جغرافية مؤهلة في وطننا أن تكون (لوفر) بحد ذاته.. ولعل نظرة واحدة أو رحلة بسيطة داخل مدن المملكة تكشف عن حقيقة ما نعاني منه من نقص حاد في فلسفة تقديم الخدمات لمن حولنا وحتى لأنفسنا، في ظل نهضة عمرانية تسلب الأبواب، لكنها توقع الحيرة في العقول عندما لا يكون فيها أوليات النظرة الحضارية.. تماماً كقصر عظيم مشيد ومزخرف بأبهى الحلي ولكن محتوياته من الداخل لا تتعدى الأثاث العفن!!.. ولنعترف أن (اللوفر) نفسه لم يكتسب قيمته من عمرانته بل من قيمة ما عُرض ويُعرض فيه!! وهذه حقيقة.

قد يوافقني الجميع أو البعض فيما ذهبت إليه في هذه النظرة، أو في بعضها، أو على أقل تقدير حولها، فهذا معنى أن نكون سعوديين قدوة في كل شيء، وأولها الحرية والمكاشفة التي نكتب بها، ونفكر من خلالها، ونحسن التعبير عنها دون اعتذار.

هكذا ستتغير نظرة العالم لنا - لا كسعوديين - فقط بل كعرب أيضاً مدركين أن احترام العالم لنا لا يكون لأسباب نفطية أو اقتصادية أو سياسية.. بل لأسباب إنسانية حقوقية.. وحسبنا أننا نعي ذلك.



النجاح العام

الأسباب الإنسانية والحقوقية هي أسباب النجاح العام بمعنى النجاح العام، وعمومية هذا النجاح تأتي بلا شك من عنصري التخطيط والإرادة، وهما ما اجتماعا حين جاء القرار الوطني السعودي بإنشاء «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية» فغدت الكتابة على ضفاف الحقيقة دون الغوص في أعماقها والاعتراف بواقعها المرير، هي ضرب من التجهيل وهي بلا ادعاء تصفية للكلمة الحرة الصادقة من المسيسة الملتفة... فعندما يكون الحديث عن أفق علمي ونظرة علمية ثابتة، تكون التدايعيات الخاسرة بما ليس في الواقع، هي التي تنذر بوبال قد يصل بنا إلى مرحلة الغفوة التامة، التي لا صحوة بعدها إلا بضربة على الرأس... من هنا فإن واجب الانتماء و أوله أن نعيش الواقع بحقيقته، وأن نستثمر الفكر الفذ ليكون نظاماً في دولة لا في صرح... وهذه مسؤولية نحملها لمواقع التنفيذ بهيكلها من صاحب المعالي إلى أواخر السلم البيروقراطي!!

التهنئة واجبة لنفسي ولأبناء الوطن وللأجيال السعودية أن حباها الله قائداً فذاً ملهماً يعيش حاضرها لأجل مستقبلها.. بماضي يراوح ربع قرن، وهو يفكر بها ولها في مستقبل آمن، ورخاء دائم، و حياة كريمة عادلة، توج عبقا من عبيرها بحجر الأساس الذي انطلقت منه مسيرة الخير في فيافي الإبداع والبحث العلمي من خلال «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية» والتي تعد نقطة تحول مفصلية في





تاريخ نهضة العلم، عبر الأفق السعودي والعربي والإسلامي والعالمي، وهي بلا شك أو تشكيك، إيدان بفاعلية العدالة العلمية واحترام ذوات الإبداع والمفكرين، وتقدير لعقولهم ومسايعهم العلمية الحثيثة، وهي في ذات الوقت اعتدال ذو قيمة عالمية في ميزان المساهمة العربية، والسعودية على وجه الخصوص، في المسيرة العلمية العالمية... ونقطة ارتكاز لا ينقصها إلا حسن التنفيذ، والإخلاص في التدبير، والانتماء الحق الصادق لفكرة هذا الصرح العلمي المتميز.

وأمام ما انهالت به وسائل إعلامنا، وصحفنا على وجه التحديد، بالتصفيق الإعلامي الأعمى، أو استباحة الكلمات اللغوية لمدلولات سياسة لا تخرج عن أطر الانتفاع الفردي أو ضمن محاباة تهدد ما أنجزه عهدنا الزاهر من شفافية ومكاشفة، أو من خلال تحيز بلا منطق، أو من خلال عنصرية جاهلية لا منظومة انتماء، فإن أقربنا للحقيقة ليس أقربنا للمدح، بل أقربنا إلى الصدق والصراحة، وهذه لا تنجو فيها مركب إلا برهان أصيل... والأصالة ليست بالتحالفات والتعصبات، بل بشمول العدالة... والعدالة فضاء التنمية المستدامة، لذا فإننا سنخسر الكثير بسبب صمتنا الموبوء عن الإشارة بالبنان لمواطن الخلل ومواقعه.

وهنا فإنني إذ أجد نفسي أول المهنتيين، لأجد ما من بد من المكاشفة والشفافية، وأسوقها في بلاد و الإصلاح وعلى صفحات وطنية، غير مأجور أو مدفوع من خارج الخارطة





السعودية، أن لي مخاوف مشروعة من تبدد الرؤية الحقيقية لهذا المشروع الحضاري التنموي على أعتاب البيروقراطيات وزوايا المحاصصة، والأهواء المشخصنة، والتي سبق لها جميعاً أن انتقصت حقوقي العلمية والإبداعية، وجمّدت مشاريعي البحثية، وسلبتني حق مواطنتي، وعطلت مسيرتي في بلد المسيرة!!

وإني إذ أنفي بكل وجه وعلى كل شكل، دعوة التشاؤم أو حتى المساس بالتفاؤل الذي ننتظره جميعاً، مفكرين وعلماء، أساتذة وطلاب، أبناء الحاضر وآباء المستقبل، وورثة مجد الماضي من هذه المسيرة الخيرة، لأجد أن من واجبي أن أدافع عن نقاء الفكر السعودي، وأن أحمي نواياه الصادقة المخلصة، من أن يمسها عن قصد أو بغير قصد، ما يشوب نقاءها أو يعتدي على طهارتها.

هذا الدفاع وهذه الحماية لا أجدها في التصفيق مع المصنفين، أو التعبير على مساحة محرمة على أفلام ومستباحة لأخرى في صحفنا الوطنية أو في وسائل إعلامنا المختلفة كما لا أجدها أيضاً في محاباة أو تحييز أو عنصريّة لطائفة تتمكن في جهة ما فتمكن من حولها، بل أجدها في تجربتي الشخصية كعالم أو باحث سعودي، جمّدت براءات اختراعه العالمية في وطن الإبداع، وعُزل بطريقة أو أخرى عن واجبه ومهامه العلمية باسم التقاعد المبكر، أو بدواعي التطوير التي قُرمّت إلى إغلاق وتشتيت... في حين أن التماساته المدعّمة





بالحقائق الموثقة، حُفظ ما حُفظ منها وضاع الباقي بلا رد
فاغتيلت هويته وشخصيته . . ولا عزاء للمظلومين!!
إن جامعة تحمل اسم خادم الحرمين الشريفين، وينظر
العالم لها على أنها سابقة علمية، من حقنا أن نحرص عليها
لنحميها من أعداء الداخل قبل الخارج، وأن نطرح هامات
الظلم بيد صاحب هذه المقولة الذي كان أول من عاهدنا
على ذلك .

في أرض « جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية » نتساءل:
« كم عالم وباحث سعودي مديون، منتهك الحقوق، مقيد
الحركة، منزوع القوة، محارب حتى استلاب الإرادة؟! أنا
شخصياً أعرف نفسي، ولا شك أن غيري يعرف غيري!! » .

سياسية الإعلام السعودي

إن شعوري بالمرارة يجعلني دائماً مغرورق العينين بالدموع
وأنا أدعو وأطالب وأناشد لا لأجل فرصة سلطة، بل لأجل
فرصة إنصاف، وهذا ما جعلني متمسك دائماً بمؤسستي
الإعلامية التي أنفَس فيها عن حرقة حرب المتنفذين في
السلطة على حالات الإبداع الوطني، كل الحالات، وليس
حالتي بالتحديد، وأواجه بحرب ضروس من بعض الجهات
الإعلامية الأخرى لا في ميدان التنافس الذي أنا بمؤسستي
الإعلامية بعيد عنه كل البعد نظراً لطبيعة التخصص
وإنما في ميدان تنفيذ سياسات التهميش، رغم أن الإعلام





السعودي بشكل عام يعاني من سوء فهم في بعض الأحيان للسياسات الحكومية، أو قد يكون له كل الفهم، في حين يرتادني أنا سوء الفهم هذا، وخاصة فيما أجهله من حركات «سياماعية» - المصطلح يربط السياسية بالاجتماعية - كما في «مزاين الإبل» و «النانو تكنولوجي» أو في «مزاين النانوتكنولوجي» بشكل عام وأكثر سوءاً للفهم!!

إن أي تنظيم سياسي أو اجتماعي هو طابع مألوف في المجتمعات المدنية، مهما حمل من المسميات أو الأوصاف وعليه فإن دعم الدولة أو مباركتها لأي من أشكال هذه التنظيمات، عادة ما يرتبط بإرادة سياسية تفضي إلى تحول سليم إذا ما أحسن استثماره، في حين تفضي إلى إشكالات عقيمة إذا ما تناثرت هيبة الدولة بين هذه التنظيمات!!

الإعلام السلاح الأخطر في كل معادلات التحولات السياسية والاجتماعية هو الذي يشكل صورة هذا التنظيم أو ذلك، وهو الذي يوجه الرأي العام عن قصد أو بغير قصد لتكوين النظرة الأولية للأحداث وارتباطاتها، من خلال أسلوب الطرح الإعلامي المتزن غير الضبابي، والذي عادة ما يخدم رسالة الإعلام، في حين أن عكس ذلك يؤدي إلى خلق نغرات منبوذة تنذر ببداية أزمة مشؤومة يجدر بنا الانتباه إليها.

لقد شكل الإعلام السعودي في الآونة الأخيرة منحنيات معقدة بهذا الاتجاه، حين أفرد مساحات واسعة لمزاين الإبل





وترك زوايا متناثرة للنانوتكنولوجي، وصدّر للعالم بذلك صورة ضبابية عن توجهات الدولة واهتمامات الرأي العام السعودي، في حين أغفل أن لكل موضوع شأنه، وأن الاعتراز بالتراث والتمسك بالتقاليد الخصوصية ليست بديلاً عن مسيرة العلم والنهضة التي تشهدها البلاد السعودية ويعيشها أبنائها، في حين يرتقها العالم بعين الحسد والبغضاء أعداء، وبعين التقدير والاعتراز أخوة وأصدقاء.

إن حالة التماهي التي تعيشها بعض وسائل إعلامنا في توثيق أحداث وتفضيلات «مزاين الإبل» وربطها بمعطيات قد تمس بشكل من الأشكال الوحدة الوطنية، تقود النظرة السلبية إلينا عن توجه عام، واهتمام عام، ودعم غير منقطع النظر، لحركة قد لا تتعدى السمة التراثية، في حين تهمش قضايا الفقر والتنمية والصحة والرعاية الإنسانية، ولا تأخذ بأي حدث من أحداثها ذلك الاهتمام المشهود الذي تلقاه الحركة التراثية بمسميات قبلية، نكن لها كل الاحترام والتقدير، ويشهد لها التاريخ السعودي والعربي، ولكننا نرفض لها الابتذال الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام، وذلك حرصاً على تاريخها المشرف.

لماذا لا تمنع وسائل إعلامنا بمثل هذا الاهتمام أمام ما تقدمه الحكومة السعودية بتوجيه ولاة الأمر، وهي تسعى على قدم وساق، للقضاء على بؤر الفقر، وتنشيط العجلة التنموية، وترسيخ الحقوق الأساسية للمواطن باعتباره أساس





الكيان السعودي، وفي حين تنفق الملايين على «مزاين الإبل» وتتعداها، يفتقر مواطن ما إلى علاج أو قوت يوم، ويسترحم معوق ومسكين ألف مرة ليتحصل على واحدة من حقوقه خاصة وأنه لا يعرف في الإبل وقد لا يراها إلا في لحمها من محسن يوم عيد الأضحى المبارك!!

«مزاين الإبل» وسم تاريخي تراثي لا أنكره، ولا يحق لأحد ذلك، ولكنه جزء بسيط من اهتماماتنا الاجتماعية في حين أن الأجزاء الكبرى المتبقية تغيب عن إعلامنا، رغم أن أساس القضية يبيح عكس ذلك، فالإبل التي تعيش في مزاينها أحلّ لنا ذبحها وسلخ جلدها وأكل لحمها من فضل الله، في حين لا يحلّ لنا أي من ذلك لمعوق أو فقير أو محتاج أو حتى مضطهد.

القيادة السعودية لا تريد منا هذه الأبواق، بل تريد منا حسن الانتماء إلى مواطنتنا، وهي التي تسعى لذلك دائماً وتفكر في مستقبل يتعدى الواقع بآلامه السياسية، وهذه ميزة القيادة الواعية عن غيرها، والمطلوب منا نحن أن نكون بحجم هذا الوعي، لأن المستقبل القادم هو مستقبل «النوتكنولوجي» لا مستقبل «النانوإبلي»!!

إننا في بلاد الإنسانية، والفضاء الرحب فيها يتسع لكل الاهتمامات، ولكن إيانا وأن تضيع منا الكبائر في الصغائر والجماعات في أشخاص، وعلينا أن نحتكم جميعاً للتوازن والتوازن في الطرح والاهتمام، وبغير ذلك فإننا سنخسر





الكثير .. ولا سبيل إلينا نحو النجاة الآمنة إلا التفكير الواعي ..
فلا نكن في الحق ومن الحق متوجسين .

إن هذا الضياع الإعلامي في هذا الموضوع أو في غيره هو
خلل كبير في كيان الإعلام كسلطة، بعدما أضحى مفهوم
السلطة الرابعة للإعلام، مفهوماً متداولاً بعد النجاحات
التي حققها الإعلام بكافة وسائله في مجال تعزيز إيجابيات
الرعاية الإنسانية بمفهومها الشامل، وتقليص سلبيات أداء
الأنظمة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدول، وصار
يأخذ دوراً رقابياً إلى حد ما في هذا الاتجاه .

هذا الدور الإعلامي السلطوي بدأت فكرته وانطلقت
متوجهة إلى مؤسسات الأنظمة، أو إلى مفهوم العمل المؤسسي
بشكل عام، لتفادي الوقوع في مأزق الحالات الفردية التي لا
تمثل في أسلوب الطرح الإعلامي مقومات « القضية »، ولعل
هذا التوجه هو الذي أكسب الإعلام خاصة في مجال البرامج
المباشرة المعنية بقضايا المواطن، ذلك الانتصار الذي لا يعترف
به الجميع !!

في إعلامنا الوطني السعودي تحرك الإعلام الديموقراطي
الشفاف بهذا الاتجاه، فظهرت البرامج التي تعنى بهموم
المواطنين، وتتلقى مطالبهم ومسائلهم، وتوصلها إلى المعني
أو صانع القرار، وهذا التوجه يعد نقلة رائعة تسجل في هذا
المضمار لمناصرة حقوق المواطن والاطلاع على أحواله .

الفجوة التي آلمتني في هذا الإطار، أن برامجنا (الإذاعية)





في هذا الاتجاه سقطت في فردية الحالات، ونأت بالمؤسسات والجهات المعنية جانباً، وأصبحت هذه البرامج حالة من حالات البكاء على الأطلال، والاستعطاف، وورثاء الحال وكأننا نعيش في نظام (شركة) لا نظام (دولة)!!

نجاح هذه البرامج وشعبيتها المطلوبة لا يتحقق ببكاء النساء على الهواء الإعلامي، ولا على قدرة المواطن البلاغية في وصف وضعه المرثي، وحالته البائسة، ومعاناته المريرة كما لا يتحقق بوصول أي منهم إلى حقه عبر تأمين علاج أو مساعدة... على العكس تماماً، فهذا يصورنا أمام العالم بدولة (اللامؤسسات) التي تتخذ من الإعلام وسيلة لمأسستها، وكأن البرنامج المزعوم هو قناة الاتصال المعنية بين السائل والمسؤول!!

السعودية هي دولة المؤسسات، وهي رائدة مأسسة القضايا الإنسانية والرعاية لمواطنيها، وكأننا ننتقص حقنا عبر هذا الأسلوب، في مثل هذا المكتسب، لذا وجبت التوعية ونادتنا المواطنة لنقول: «غيروا أسلوب الطرح إلى أسلوب مؤسسي»، ونحن بهذا نشجع مثل هذه البرامج التي تنقلنا من الرتبة الإعلامية إلى حيوية التفاعل.. فما هو المطلوب؟ المطلوب أن تتخذ هذه البرامج دورها السلطوي في معرفة حقيقة وأسباب معاناة المواطن المتصل، ومن هي الجهة المسؤولة عن التقصير، وإن كان لا بد من تحرك في هذا الإطار فليكن في محاسبة المقصرين وتصويب أدائهم، حتى لو طال هذا التصويب شيئاً من التشريعات والقوانين والأنظمة





المعمول بها، لأن هذا الدور يحل مشكلات آلاف الصامتين ولا يقتصر على المتصل بحالة فردية!

البعض يعتبر مثل هذه البرامج حالة ديموقراطية، وإنني إذ أؤيده في ذلك، فإنني أتخفظ تماماً على الديموقراطية التي تناصر الفردية على حساب الجماعة، وتحمل المعاناة باتصال هاتفي على حساب مؤسسات الدولة، وتنهى المشكلة بمساعدة فردية على حساب نظام رعوي مفترض لكل مواطن، خاصة وأن المتصلين غالباً لا يطالبون بفضلة عن حقوقهم، بل يطالبون بحقوقهم ذاتها.

وبالمثال لا الحصر، إذا اشتكى مواطن همه الصحي، فإن هذا لا يعني مكرمة بعلاج، بل يعني معرفة أسباب هذا الهم الصحي، ولما لم يتحصل أصلاً على حقه في العلاج والرعاية الصحية، ومن المسؤول، وكيف تحل هذه القضية على مستوى (كل المواطنين) لا (كل المواطن)!!.. وهكذا في كل همومنا وقضايانا.

شكراً لهذه البرامج، والشكر سيكون أكثر لو انتبهت للمؤسسية هموم وقضايا المواطن، وأصبحت برامج ذات اهتمام وطني بمعنى (المواطنة).. وهذا حديث محب ناصح.

وقفة تأمل سعودية ١٠٠٪

وأسأل نفسي دائماً: هل الكتابة على هذه المرجعية في «المواطنة» لا يتعدى التدبير البشري؟





الإجابة كانت بعد أن أغلق الهاتف معي أحد منسوبي إحدى الجهات التي خاطبت صانع القرار فيها من أجل تيسير بعض ما من شأنه إكمال مسيرتنا العلمية والبحثية لأجل ذوي الاحتياجات الخاصة، أو عطف بموقف وطني يجمع الإنسانية بحقوق المواطنة، والذي أخبرني أن صانع القرار لن يقدم شيئاً بهذا الخصوص - حسب تعبيره - ووجهني توجيهاً غريباً لا علاقة له بموضوع المعاملة لا من قريب ولا من بعيد ورغم ثقتي التامة أن صانع القرار لم يطلع على معاملتنا، وإنما هي اجتهادات من حوله ممن اعتدنا على قراراتهم الانفعالية التي سبق وأن ألحقت كبير الضرر بمؤسساتنا الوطنية على اختلاف أشكالها. . أقول بعدما أغلق الهاتف معي شعرت أن معيقات المسيرة تتخذ أشكالاً جديدة، وان المتنفذين يسطون اليوم باجتهاداتهم الخاطئة على القرار الوطني، ويؤولونه حسب الاعتبارات الشخصية و مرجعيات الأدوار، وأن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر شاملة في حقوق المواطنة، ومقدرات الإنجازات لأبناء الوطن. . وما هي إلا دقائق معدودة حتى جاءني رسالة على هاتفي الجوال من شخص لا أعرفه ولم أقابله، وكل الذي يربطني به مكاملة عابرة طلب إلي من خلالها تزويده ببعض إصداراتنا التنموية الإنسانية، وفعلت ذلك إيماناً مني برسالتنا الإنسانية.

الرسالة التي وصلت كان محتواها: « جاء في الحديث القدسي: « ما كان لك سيأتيك على ضعفك، وما ليس





لك لن تناله بقوتك، وعزتي وجلالي لأرزقن من لا حيلة له حتى يتحير أصحاب الحيل»، وكأن بهذا الشخص كان على اطلاع بحديثيات المكالمة، وتبعاتها و التي كانت قبل دقائق من رسالته، رغم أنه لا يعرف عنها شيئاً، ولا حتى يعيش في محيطنا الجغرافي، كي يدرك أن زمام السلطة بيد ذوي الأهواء خاوية من مفاهيم الضعف والقوة وان الحيل بمفهومها السلطوي أصبحت زاد الحاسد، بعدما عجز عن إقامة فكره السلطوي في بلاد العدل والمساواة، فحاربه القانون، وتصدت له شرعيات الدولة القائمة على العدل والمساواة واعتبارات المؤسسة والوقوف في وجه اغتيال الهوية... فما الذي دعاه إلى كتابة هذه الرسالة؟ وفي ذلك التوقيت؟ وهل هي محض صدفة؟ أم أن للأمر دلالات أخرى؟.

التوفيق دائماً يكون من الله سبحانه وتعالى، وهو الرقيب على كل شيء، يسير أمر هذا الكون بتدبير تعجز أمامه حيل أصحاب الحيل، ويقسم الأرزاق المكتوبة بعدالة إلهية تقودنا إلى القناعة والرضا، والشكر، والحمد، حيث لا يحمد على مكروه سواه!!

لقد أثارت هذه الرسالة التلفونية الكثير في نفسي وشعرت بعدها بارتياح تام، لأن قسمتني من الفرص الدنيوية آتية لا محالة، مهما اجتهد في أمرها مستبد، أو قرر فيها ذو رأي مشخص، ولكني لا أريد لهذه الرسالة أن تكون لي فقط، بل أريدها أن تصل إلى الجميع، وفي مقدمتهم





مَنْ يعتقدون أن أمر المواطن بيدهم، وأن مصير أي مسيرة قيد إحدى قراراتهم، وأن مقاعدهم السلطوية هي إرث لا يزول، وأن حيلهم هي التي تسيّر أمر الوطن والمواطن، وأن المنع والعطاء قرار تملكه أيديهم، وهي رسالة بلا شك إلى مَنْ اكتفوا بالفرص الدنيوية بغير عدة ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

حقاً إن التدبير البشري مهما وصل إلى أرقى سبله يبقى تدبيراً قاصراً أمام إرادة مدبر الكون، وحسبي أن تدبير البعض لمسيرتي بمعوق جديد، وبدلالة أخرى من دلالات التنفذ الأعمى، قابله تدبير رب الكون بكلمات أكبر من كل الحيل وهذا هو بيت القصيد في قصتي هذه التي أراها تطول وتتسع رحابة إذا ما كان الحديث عن تدبير المولى - عز وجل - وأراها تضيق وتتململ، بل وتختنق الكلمات فيها إذا ما كان الحديث عن تدبير بني البشر.. فما تكفي هذه السطور والكلمات لوقفه تأمل، وإعادة نظر، وتفكر في غير المزيد من اللهاث وراء احتكار السلطة، وإقصاء ذوي الرأي، وتهميش مَنْ لم يخدمه إرثه حسب معايير السلطة السائدة.

أجنحة «المواطنة» السعودية

قد يظن ظان، وقد ساء ظنه، كما أسيء فهمي في كثير من قضايانا المصيرية التي تعد في سلم أولويات الأنظمة السياسية العربية ثانويات خيرية، أنني أتنصل من سعوديتي





إذا ما أكثرنا النقد فيها ولأجلها، وله أن يعلم أن النجاح لا يبنى على الفشل، والدعوة الحقيقية ليس مصدرها التمني وإنما النجاح يبنى على ما يمكن تصويبه من الفشل، وهذا يأتي من الواقع، فالأمة السعودية أمة بشرية وليست كاملة وجل صاحب الكمال، ولكن مرد خوضي في غمار الشأن السعودي له عدة مسببات:

الأول: أنني سعودي شئت أم أبيت، ولا قيمة عندي لأي جنسية أخرى أحملها، خاصة إذا ما كانت غريبة الملامح، لذا تجدني في فرص الاكتساب لهذه الجنسيات كنت المتعفف إيماناً بسعوديتي.

وأما الثاني: فهو إرث تاريخي خاضه قبلي جيل تربطني به كهربائيات جينية، وفكر نفظ عربي.

وأما الثالث: فهو شعوري الدائم بأن فرصة التغيير والإصلاح قادمة من قيادتنا ومواطنينا وليست من القوى العظمى التي ردت خائبة من بلادنا إذا ما أرادت لنا أن نكون تبعية بلا فكر ولا نهج، كما أن هذا الإصلاح لن يكون قادماً من قوى عميلة، أو ضالة، أو من فضائية موبوءة تدس سمومها العربية في محيطنا النظيف.

وأما الرابع: فهو إيماني أن كياناً تخلى عن النعرات والعصبية الجاهلية، وانضم تحت راية التوحيد وفي حشود لواء نصرته الإسلام، وقبل بالعدالة مكان الظلم وبالمساواة مكان التمييز، وبالقوة مكان الضعف، وبالوحدة مكان الشتات..





لهو كيان يحق له أن يستذكر مسيرة تملأ جنباتها تضحيات
الخير من أجل كيان وطن يزهو بالنهضة تلو الأخرى .

نعم، لقد شكل الكيان السعودي إنطلاقة لمفهوم مؤسسة
الدولة الحديثة بعقريّة فذة ألهمها الله لقائد معارك الوحدة
والتوحيد المغفور له جلالة الملك المؤسس عبدالعزيز بن
عبدالرحمن آل سعود الذي قرأ مستقبل الفرقة في جماعة
والشتات في دولة، والتناحر في نظام، وقبض الله له جنوداً
مخلصين آمنوا بالله ثم بفكره، فساروا معه في تحقيق نهضة
الكيان التزاماً وأساساً، وهنا كانت بدايات الحق والحقيقة .

جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز - يرحمه الله - الذي
تسلم القيادة من أبيه كان بفتنة ذلك الوالد، فسار على نهج
التأسيس المؤسسي لنظام الدولة، وبدأ البناء الاستراتيجي .

أما المغفور له - بإذن الله - جلالة الملك فيصل بن
عبدالعزیز فقد ولي مرحلة النهوض العربي لدور المملكة
وأسس لهذا الدور من خلال مواقف يعربية شامخة تسجلها
صفحات التاريخ الأبيض بكل فخر واقتدار، بعدما حقق
بداية سياسية لعمق الهدف العربي المشترك وطبقه واقعاً
ملموساً .

المغفور له - بإذن الله - جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز
استلم رسالة الوحدة والتوحيد فكراً، فجسدها إنتماءً عبر
مراحل تطوير الأداء السعودي وخاصة في مجال النهضة
الشاملة، فمرت أيام الخير في عهده مليعة بالآفاق الرحبة





لاقتصاد قوي منتعش، يسير بخطى ثابتة نحو الاستقرار المدني لكيان النهضة السعودي .

وباستلام المغفور له - بإذن الله - خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز زمام القيادة، واصل مسيرة النهضة لكن بخطى أكبر أثراً وذات أبعاد مختلفة، فشهدت المملكة في عهده تحولاً نهضوياً رائداً، ومثلت قيادته بالمثل الأروع صورة الشجاعة أمام الأزمات المحلية والإقليمية والعالمية الخانقة، ونجحت السعودية في عهده الميمون أن تقدم أمودجاً مطوراً لكيان الدولة الشاملة في جميع مواقعها .

إن هذا التاريخ هو ضرورة من ضرورات استذكار فكر العيد الوطني للمملكة العربية السعودية، والذي يصل بنا إلى عهدنا الزاهر اليوم بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وهي القيادة التي تتمتع بخصوصية لم تتسنى لغيرها، من حيث أنها الأقدر استثماراً لفرص الواقع على الصعيد السياسي والاقتصادي، لما يخدم الشعب السعودي أولاً، ثم الشعب العربي ثانياً، ثم الشعب العالمي - إن صح التعبير - ثالثاً، فجاءت مواقف القيادة السعودية مواقف تستند إلى فكر الإنسانية وبعمق تقديرات العدل والحق والمساواة والمكاشفة والإصلاح، فسجلت هذه القيادة في زمن قياسي إنجازات رائدة ذات مدلولات طويلة الأمد، وكأننا بفكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن





عبدالعزیز، وبفکر سمو ولي عهدہ الامین الامیر سلطان بن عبدالعزیز، نختصر من مسافات الزمن المسوّف، نحو التحقیق الفعلي لإنجازات ومبادرات تحققت اليوم في هذا العهد الزاهر وفي شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة .

إن العيد الوطني في كل بقعة في العالم هو رمز لاستقلال من استعمار، أو إحياء لانتصار فكر قيادة ما، أو ارتباط تاريخي محدود بحركة سياسية ما، أما العيد الوطني في السعودية فهو رمز فكري لمبادئ وقيم وأسس حضارة ونهضة لدولة اتخذت قرارها من يدها وعززته بإيمانها بقلبها، وسُخرت أيدي الرجال بتوفيق من الله لقيام الكيان السعودي الذي يواصل مسيرة فكر باتجاه العدالة الإنسانية .

الحقيقة في الوحدة الوطنية

بعد هذا الحديث الذي جاء واجباً، لابد لي من الاعتراف أن محصلة هذه التجربة ولدت لدي اتجاهاً يقودني بحماسة إلى مفهوم «ثقافة المواطنة» . . وخسارة فهم هذه الثقافة بلا تجريح أو تعريض .

التجريح أو التعريض الذي أعنيه نابع من إيماني بمفهوم الالتزام بثقافة المواطنة التي تعد وسائل إعلامنا على اختلاف أشكالها حامل وزرها الأكبر، وخاصة صحافتنا التي تمتد على مكاتب المواطنين وفي بيوتهم كل صباح، وهي صحافة ذات مصداقية والتزام، إلا أنها تصر في أحداث معينة على تجنب





المساس بخيوط الحقيقة، خوفاً من أن تزعج هذه الحقيقة ذوي شأن، وأن تولد سخط متنفس فيقلب الهيكل التحريري بها وهذا ما يحدث تماماً عند الوقوف على خط التماس مع قضية «الوحدة الوطنية» المقدسة بتقدير الجميع، فصحافتنا الوطنية هي حامل إعلامي لقداسة الحقيقة، لذا فهي لا تحتل أية مزايدات ذات مكاسب شخصية، ولا تحتل في نفس الوقت مهاترات تؤدي بها إلى نكوص ما قبل النهضة!! وهذه كلها إرادات منبعها الالتزام، ولكن شتان ما بين الالتزام بالحقيقة والالتزام بإخفاء الحقيقة.

إن ما طرح على أكثر من صفحة، وفي أكثر من مقال وعبر أكثر من وسيلة إعلامية وطنية حول مقتضيات الوضع السعودي الداخلي بين الأفق المفتوح والمغلق في الحديث عن «الوحدة الوطنية» والعصبية القبلية ومظاهرها التي ربطها البعض بأشكال وهيئات وتجمعات ومزايين، هو حديث واع لا تنقصه البراهين، ولا الدلائل، بل ولا ينكر مخاطره عاقل... ولكن الطرح للأسف في بعض ما تم تناوله، كان كمن يحاول أن يحجب نور الشمس براحة يده، فظهرت التناقضات بين المكتوب والواقع الذي لا نبكيه، بل نحاول الانتماء إليه وهذا الانتماء لا يكون إلا بالحقيقة.

إن إفرزات العصبية القبلية ليست وليدة آراء ومقترحات شخصية تعود بنا إلى عزة الإثم في العصر الجاهلي، لكنها مظاهر وتكوينات فرضتها تعقيدات سياسية محرجة، بين





خوف الخارج وقلق الداخل، وهي بالتالي تراكمات فتحت مساحة التعبير وحرية الرأي لأفراد على حساب آخرين وصنعت من فكر الأقلام ديباجة خضراء لحصاد أصفر يخفي الواقع أو يجهره على أقل تقدير.

عندما تكون الحقيقة غير الذي نكتبه أو نقوله نحن، فهذا يعني أننا لا نرى لمستقبل أجيالنا إلا سراباً يزيدنا وهماً على عطش، حتى يهياً لي أن الوحدة الوطنية التي يكتب عنها بغير لسان الحقيقة، هي غير المقصودة في منطق المتعارف عليه، فهل الوحدة الوطنية ونبذ النعرات الإقليمية هي مدعاة أن تفرد الصحف صفحاتها لكتاب بعينهم، وتغفل ما يكتب بيد غيرهم؟ وهي هل مدعاة للملايين التي تنفق على مزاين الأضحيان وتحجب عن معوق بلا تأهيل، أو مريض بلا علاج، أو فقير بلا عشاء؟!

وأعود مرة ثانية لأتساءل : عما نكتب عنه؟ وعمّا يكتبون؟ وكلانا يعرف الحقيقة الرابضة وراء خسارتنا لصروح إنسانية، وتقزيمنا لإنجازاتنا حتى صرت وصار معي الكثير يرى أن المدح جلد للذات، وأن هجوم ومكائد أعداء الداخل علينا ليست إلا نوعاً من النقد الهادف البناء!

الوحدة الوطنية ليست آراء قابلة للنقاش في مصائر وضمائر الشعب، وليست مجالاً مفتوحاً ليعرض كل منا قدرته في سوق مفردات اللغة... إنها واقع لا بد أن يعاش في تكافؤ الفرص والعدالة ومحاربة الظلم، وإزالة الحواجز





والعوائق، وترتيب الأولويات على أسس ومعايير الكفاءة لا الإرث القبلي الذي تتبدل ولاءاته بتبدل السياسات نحوه!! سبعة وسبعون عاماً من التوحيد هي مثال وأنموذج لفكر أعمق من ميراث القبيلة وهو أمانة ومسؤولية على عاتق شعب كامل بكل أفراد وأجياله .

الإعلام السعودي هو جزء حقيقي من مسؤولية الأمانة لذا فإن دوره ليس تصنيفياً ولا تضليلياً بل هو الدور الأخطر من حيث نسق ارتباطه بالشعب في عالم القرية الصغيرة.. فضائيات وأنترنت ووسائل إعلام مختلفة، وأي خلل في هذا الدور يعني أننا لن نميز في ظل التحديات القادمة عصا موسى من عصا سحرة فرعون!!

القوة تكمن في الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة، والحقيقة هي الواقع المعاش.. لا تداولات الكتابة على أطلال الماضي وقصور الحاضر الفارهة... ولنعتزف في أول كتاباتنا القادمة أن الوحدة الوطنية لا تكون إلا بالعيش الآمن في النفس والمال والأخلاق... فهل من كاتب عن هذه الأساسيات؟.

إنني لا أدعي أنني الكاتب عنها، بل أنه كما هناك أقلاماً يجب كسرهما وتجفيف أحبارها، فإن هناك أقلاماً يجب مساندتها، لأننا لا نملك إلا الاحترام لها.

إن الوحدة الوطنية قادرة على استيعاب كل مضامين الحوار وتأخير الخلاف من خلال مؤسسات الدولة المختلفة.. وقلب القضية ليس اعتداء فكري من جهة على أخرى





بل هو اختلاف فكري يحمل كل طرف ولائه وبراهينه..
وإن كان الحكم أولاً وأخيراً لله وشرعه، فإنه سبحانه دعانا
لإعمال العقل في تدبر شؤون حياتنا، وما دام الإطار داخل
حدود الوطن.. فنحن بخير من الله.. نرد وجوه الحاقدين
الحاسدين.

الحصانة السعودية

من المهم جداً أن أؤكد أنني لست عالم دين أو عالم
تاريخ، بل يصنفونني - بحمد الله - خبير تأهيل، ومجمل
ما يحدث أكثر ما يحتاج إلى التأهيل، فنحن في المملكة
العربية السعودية نملك حصانة خاصة هي حصانة (التوحيد
والوحدة) وما يجري بحقنا من دسائس هو محاولة بائسة من
أعداء الخارج أو سمهم ما شئت للنيل من هذه الحصانة التي
دفع الآباء والأجداد ضريبتها من دمائهم الزكية الطاهرة.

كل أبناء الوطن نسيج واحد، والولاء السعودي قام منذ
معارك التوحيد على نهج واحد تحمله راية المملكة وعلمها
الرسمي لتعلن أن الولاء لله ثم ولي الأمر والوطن، وتراكمات
التاريخ السعودي المشرف عمقت في كل خطوة سياسية
 واجتماعية واقتصادية هذه الوحدة التي تجعل هذا الوطن
عصياً على المؤامرات ومكائد الكائدين.

حسبنا أن نرى ما استطاعت أن تحققه الفتنة من حولنا في
إخوة الشهادة الموحدين، ولعل (متوسط الذكاء) يدرك بكل





بساطة أن لا نفعاً واحداً سيتحقق لهذا الدين وهذه الأمة من العصبية بمختلف أشكالها وبالمقابل من طريقة التعامل معها بأسلوب فظ خلف فجة ضلالة وإرهاب مقيت، والذي جاء كرد فعل فتن الخارج التي حاولت أن تمس حصانتنا الوطنية.. لولا أن أيدنا الله بنصر من عنده على كل المارقين من حملة السلاح وحملة الفكر الموبوء.

إن (الثنائيات المصطنعة) التي حذرت منها أكثر من مرة في أكثر من كتابة ومقالة تعتبر أرضاً خصبة ليزرع (الثالث المرفوع) حشائشه الضارة فيها، فيوسّع الفجوة ويعمق الخلاف، ويشير زوبعة سرعان ما يتأثر بها الجهلة وأصحاب الهويات الفاسدة، فتراهم يراكمون الأحقاد الدفينة في حالة من (اللاوعي) لينشروها على أنظار العالم كحالة خلافية عظمى تلتقطها الأقلام والوسائل المأجورة لتدفع بها مزيداً نحو الهاوية.

هنا تظهر الحاجة الملحة للتأهيل، والتي أراها - ويراهها الكثيرون غيري - في فارس التأهيل الوطني (الثالث المشمول) القادر على احتواء الأزمة مهما كان حجمها بإرثه التاريخي وأمانته المسؤولة وفكره النيّر المظلل بالإيمان بالله أولاً ثم بوحدة الوطن وأمن البلاد، الذي ينظر الجميع إلى تدخله على أنه بتر ليد الثالث المرفوع الخبيثة الخفية وقطع لأوصال غذاء الفتنة أو محاولات التأويل الفاسد فهو الملتزم بضرب هامة الظلم، وإقامة العدل والمساواة وهو أوعى منا جميعاً





بأن كل هذا لا يكون على حساب طرف من أجل طرف أو بنصرة فريق على فريق، إنما يكون باستيعاب اختلافات الفرقاء، وتقريب وجهات النظر رافعاً أمام الجميع راية التوحيد والوحدة.. ولا سبيل لحماية حصانتنا إلا بهذه الطريقة.

الوعي المنتظر من هذا الفارس هو الأمل في استيعاب الجميع واحترام فكره ورأيه، وحل الأمور في إطار الوطن ووحدة الوطن مع الامتثال الواعي من الجميع لعلماء الأمة.. وكل هذا وذاك نؤكد أن تحقيقه لا بد أن يكون وفق تمسكنا بالشرع والحفاظ على وحدة الوطن بما لا ينافي الشرع أو العقيدة أو يخالف دستور البلاد.

في القلق النفسي الوطني

إنني وفي ظل أزماننا الخائفة حاولت الاعتذار عن الكتابة لكنني لم أستطع اتخاذ موقف المتفرج بعدما مرني أحدهم في مكتبي بالرياض شاكياً لي سوء حاله وحالة القلق الأسري التي هي أولى حالات القلق الوطني بعدما لم يجد مركز إيواء مناسب لابنته المعوقة في ظل اقتصار دور الرعاية الإنسانية في أغلب مناطقنا العربية على فكرة الإيواء المفرغ من التأهيل بل وغياب حق الإيواء أصلاً على قوائم الانتظار التي لم ولن تنتهي.

هذا من ناحية... بل وأخذ يسرد لي من نواح أخرى ما يعصف به كأمودج للمواطن مابين معاناته من داء السكري





ومعاناة والدته من الإعاقة البصرية بانتظار أمر العلاج... وبين ابنه الذي حصل الامتياز في الثانوية العامة لكنه قد لا يحصل قبولاً في جامعة، وبين ابنته التي تخرجت بتقدير امتياز من الجامعة مع مرتبة الشرف ولا زالت تنتظر فرج الوظيفة، وبين صاحب منزل عبوس مقلق بمطالبتة بسداد قيمة إيجاره النصف سنوي، وبين دفعات تتناقل في قيمة أقساط المركبة التي يمتلكها، وأخيراً رحلته مع سوق الأسهم التي تمر كالعاصفة الهوجاء التي لا تحمل إلا رياح الخسارة ومؤشرات النزول... وزاد الحديث شجن بألم ونحن نتبادل أطراف الحديث ليخبرني بأنه على وشك السفر لقضاء إجازة يسميها هو «إجازة هروب»... والهروب من كل منعصات النفس، حتى فاجأني عن نيته تقديم نفسه لمشروع زواج «المسفار» الذي أطلت علينا إحدى الصحف اليومية بنبأه... وليتها ما أطلت!!

في ظل هذه التدايعات أخذتني لحظة فكر وتأمل في قضية ابنته المعوقة إلى الوضع العربي الإنساني الراهن المبتلى بالمشرعين والمنظرين، والفاقد للمنفذين، والمرتبط بطريقة سلطوية بمقتضيات السياسة، فحق المعوق في العيش الكريم سياسة، وحقه في العلاج والتأهيل سياسة، حتى حقه في الحماية أضحي سياسة!!

وقادني وضع ابنه الذي جد فما وجد، إلى مستقبل الأجيال القادمة، المهزومة بأثر رجعي مصدره تركيب





اجتماعي معقد، متحاملة على حاضرها، وغير آبهة بماضيها وخائفة بالمعنى الحقيقي للخوف من مستقبلها... لنسأل في مثل هذه الحالة: إذا لم يحتضن الذراع النظامي هذه الأجيال في صورة الأمن المستقبلي لها، فأى ذراع ترى سيحتضنها وبأي صورة؟!

كما قادني التفكير الذي يجرع عليّ عادة الكثير من اللائمة إلى ابنته التي رغم تفوقها، حكم عليها بأن تكون مع قوائم الانتظار، وكان لا قيمة للإبداع، ولا حساب للتميز.. وبعد هذا وذاك نسأل: لما نخسر كل يوم خطوة إلى الأمام؟

أما «المسافر» أيها الصديق في المعاناة، فهو محاولة فاشلة جديدة للهروب من معادلات الحياة المتزنة التي تكسرت أعمدها على اجتهادات وفتاوى بين «مسيار» و «زواج مسافر» و «زواج فريند» ولنعترف أنه «مسمار» لا «مسافر» أو «مسيار» وأن غياب حرف الميم غياب مقصود لدواعٍ لاعلاقة لها باحتياجات الرجل الجنسية ولا احتياجات المرأة الإجرائية، وأن في هذا مزيد من النخر في مفتاح البيت الأسري «المرأة» التي تفقد كل يوم وطنها «الزوج» في غياب الوهم بأن نوعاً ما من (أنواع الزواج) سيحصد الكثير من المكاسب باتجاه محاسن العلاقة الأسرية وسيقضي على الكثير من مساوئها دون الالتفات إلى الأبعاد الشرعية والحقوقية والعاطفية.

«الدنيا متاع، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة..» هذا هو الهدى النبوي الشريف في معادلة مهمة جداً من معادلات





الحياة.. ولنعترف أن المرأة تكون لزوجها ما أرادها هو أن تكون له، ولا ذنب لها إن عميت عيونه فاخترها يوم الرقص لا يوم الحصاد!!

وبعدا هذا وكل ذلك، أما يكفيننا دق المسامير في نعش أخلاقياتنا ومبادئنا ونظمنا الأسرية، بل وفي نعش كرامة المرأة أنني كانت.. « لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر».. وهذا هدي آخر.

رحل هذا الضيف... وتركني وحيداً أفكر في أصل أزمتمنا... هل هي سياسية؟ أم اجتماعية؟ أم حضارية؟... ويبدو لي أنها أزمة عصية على التحديد... وبكل تأكيد هي أزمة لا ارتباط لها بأي شكل من الأشكال من النواحي العقدية أو النفطية! ولا خير فينا إذا لم نعترف بها لنأمن شروها في مستقبل يخيب أكثر من الواقع المعاش.

الواقع المعاش يأخذني دائماً إلى مزيد من الأزمات ولكن «هم الهموم» يتصدر تفكيري الحقوقي، إنه هم ذوي الاحتياجات الخاصة حيث حالة التدويب - كما يصفها البعض - التي يعيشها النظام الوطني لرعاية المعوقين في بلادنا، في حين يصفها آخرون بأنها حالة تميع، وآخرون يصفونها بحالة الشتات لنظام إنساني من أرقى أرصدة بلادنا يتعرض لحالة إجهاض بعدما عجزت المؤسسات الحكومية المعنية بجعله واقعاً يتلمسه المستضعفون.

لقد جاء الحديث بعدما هاتفني أحد الأصدقاء الزملاء





في مسيرة العمل لأجل المعوقين، وقضايا الإعاقة والتأهيل والذي قدم مسيرة وصلت إلى حدود ربع قرن في هذا المجال... وكان اتصاله مصدر سرور لي لمشاعره الطيبة تجاه المبذول في خدمة قضايا الإعاقة والتأهيل، ومصدر حزن لي وأنا أسمع في نبرات صوته اختناقات على الوضع القائم تكبتها حالة (تضخيم الإنجازات وتحقير القصور) التي تمر بها بلادنا تجاه قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي ضاع فيها النظام، وتاهت فيها المؤسسة بعدما أصبح الركن الركين لهؤلاء المستضعفين الصدقات والجمعيات الخيرية في أقصى حالة انتهاك لحق أصبح منّة!!

لقد قلت لهذا الصديق كما قلت أكثر من مرة، لأكثر من وسيلة إعلام وطنية، أن السؤال المطروح هو: ما دواعي تعطيل النظام الوطني لرعاية المعوقين حتى هذه اللحظة؟.. ولا أنكر أنني تفاجأت تماماً بإجابته (البيروطنية) أو سمها (البيروحكومية) والقائلة أن أمر تفعيل النظام يتطلب ميزانيات عالية، وتجهيز لوجستي، واستحقاقات من بنود المالية.. وما أدراك ما المالية!؟

لم أعرف للحقيقة كيف أصف هذا التبرير، ليس لي أو لجغرافيا الوطن، بل لمن يتساءلون من الخارج عن نظامنا هذا بحق المعوقين، الذي اعتبر إنجازاً لم يكتمل، ونصراً لم يحقق الغنائم... هل هي إجابة حكيمة؟ أم إجابة محكمة؟!.. وفي كلتا الحالتين هي غير مقنعة لمن ينظر إلى أرض الحرمين





الشريفيين عبر قداستها، ومملكة الإنسانية، وأنبيل رؤية إنسانية
لقيادة هذه الدولة .. كما ينظر البعض لبلاد النفط والرخاء
الاقتصادي والموازنات الهائلة!!

التلجيين وصياغة المشاريع الفردية لخدمة قضايا المعوقين
هي حالة إغراق جديدة في متاهات الفوضى، وابتعاد مقرر
عن مرمى الهدف.. وبالتالي هي أكثر الأدوات الهادمة
لتفعيل هذا النظام، الذي يرى البعض أن تطبيقه وقيامه
مرهون بالإرادة السياسية، في حين أرى أنه مرهون بالإرادة
السلطوية، لأن الإرادة السياسية قررت قيامه، في حين أن
أوصياء السلطة التنفيذية قرروا أن هناك حالة عشق دائمة
بين النظام الوطني لرعاية المعوقين وبين أدراجهم المقفلة في
مكاتبتهم.. وهي حالة عشق ستجر لعنات جديدة بحق
المعوقين!!

كوني معني بقضايا الإعاقة.. أفصد معاني بقضايا الإعاقة
من خلال تجربة تشابه تجربة النظام الوطني مع فارق النهاية
المساوية للنظام المجهض والتجربة المؤودة، فإن أول أولوياتي
أن أدعو هذا الصديق ليقفل من احتقانات الخوف التي
تتملكه.. فنحن في وطن الحق والحقيقة، وعهد المكاشفة
وحرية التعبير، التي تمكنك من حالات الصدق دائماً، بل
وتعزز قيادتك مبادرة الصدق فيك، ما دام الصدق لخدمة
مصلحة الوطن العليا.. خاصة وأننا في المملكة العربية
السعودية نعيش حالة وعي تنأى بنا عن المناغصة الموبوءة





التي تحمل أسماء و تعابير (ديموقراطية) لا (ديموقراطية) ومهاترات لم تزد الويل لأصحابها إلا وياً..

بقدر الانتماء، وبقدر الولاء، وبقدر محبتي لهذا الصديق، وبقدر تجربتي مع المستضعفين الذين يجدون ما يروي ظمأهم في هذه البلاد من خلال استجابة الولي على نسق الأسرة الواحدة.. أدعو المعنيين والمسؤولين في الدولة أن يتفادوا ما يجرح مصداقيتنا الإنسانية بل والسياسية وأن يمعنوا النظر في حقوق المعوقين، لا تسولاً ولا كدية، بل استحقات واجبة، فإن الجني الذي يخرج من القمقم ينتظر منا أن نكون خاسرين، فلنقلب قمقمه عليه وسحره على ساحره... وليكن النظام الوطني لرعاية المعوقين نهاية لبداية موفقة، لا بداية لنهاية ظالمة.

مسلسل البدايات والنهايات هذا، لم يكن في خاطري يوماً على السبيل الفلسفي، بل كان دائماً ينبع من رصد أزمة الانتماء الوطني التي تشاغلني كثيراً في حقائق نفسي الداخلية، والتي تضطرنني في أحيان كثيرة إلى الاستسلام لحالة الصراع الداخلي.. والتي يكون الانتصار غالباً فيها للقضية لا لنفسي!! وفي زيارة السفير الأمريكي لبلدتي بناءً على دعوة مني خير مثال لهذا الانتصار!

إنني عندما قرر السفير الأمريكي فورد فريكر تلبية دعوتي لزيارة مدينة الزلفي، لم يهدأ تفكيري للحظة في الطريقة المناسبة لاستثمار فرصة هذه الزيارة من أجل أن أقدم الصورة





الحقيقية لإسلام الاعتدال والتسامح، والصورة المشرفة للوجه العربي، والصورة الوضاعة للإنسان السعودي، وأضف إلى ذلك الصورة البائسة لوضعي الإبداعي الحرج!! كل يوم كنت آتي بفكرة ثم آتي بفكرة معدلة، وقد يصل التعديل إلى حد إلغاء الفكرة من الأساس، وقد جاء يوم الزيارة ولم أكن قد استطعت بعد تحقيق استراتيجية محددة.. وقد يعذرني البعض، أو تعذروني جميعاً لعجزني عن ذلك، فإذا كانت دول بأكملها وأنظمة عالمية لم تستطع خلال عقود من الزمن أن تبني استراتيجية محددة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف لي ذلك وأنا وحيد وليس أمامي إلا أيام؟!

وصل السفير، وفتح الله عليّ بما فتح في كلمة أمامه وأمام الحاضرين، وصفها البعض بأنها كلمة حذرة، في حين وصفها آخرون بأنها ذكية، وأنا لا أصفها إلا أنها كلمة سعودية!!

عرضنا للسفير حقيقة الإسلام الذي يواجه حرباً شعواء من الحركة الصهيونية عبر أثير أمريكي، وحقيقة العروبة التي شوهاها المستشرقون بدافع الكتابة المأجورة، وحقيقة الإنسان السعودي، الذي يتعرض لإرهاب أمريكي على أرض الولايات المتحدة الديمقراطية!! في حين عجزت عن طرح قضيتي الخاصة، لا خلافاً في قدرتي التعبيرية، بل خلافاً في قدرتي الجينية.





تذكرت «الروبيخ» الذي رحل وهو يوصيني بأني في وطن لا يضام فيه مواطن، وتذكرت مسيرة «عبدالله الطريقي» الذي عاش مخلصاً وتوزر مخلصاً، ورحل مخلصاً، فأدرت أن الحق الذي أطلبه من دولتي لا يأتي إلا من دولتي، وأن الأمل الذي أعيش عليه بإعادة مكتسباتي في هويتي الوطنية على المستوى العلمي والعملية، لا يأتي إلا من أهل الأمل، وهؤلاء ليسوا في قارة أخرى.. بل هم في دولتي.

لم أكن أنوي طرح قضيتي للسفير الأمريكي على سبيل الشاكي أو الباكي، لأن من يشكو قضيته خارج أسوار بيته، فهو لا يستحق أن يعيش في بيته، ومن يبكي حاله لغير أهل بيته فهو ليس منهم، وأنا منكم.. نعم منكم!!

كنت أريد طرح قضيتي على السفير الأمريكي بصفة النموذج والمثال، أنموذج التواصل بين الشعب والقيادة وكيفية طرح القضية بأسلوب المكاشفة وتبادل الطرح الهادف البناء، لأضعه بصورة الديموقراطية الوطنية بلا وجه إعلامي زائف!!

لقد كانت زيارة السفير رائعة بكل المقاييس فهو ضيف ونحن السعوديين خير من يكرم الضيف، وهو محاور حضارات جيد، ونحن السعوديين خير من يعتز بحضارتهم العربية والإسلامية، وهو من دعاة السلام، ونحن السعوديين دعاة إنسانية وسلام.. مهما اختلف معه ومع سياسة بلده تجاه قضايانا العربية، فإننا نؤمن أن خير وسيلة للانتصار





التاريخي هو تقبل الآخر وفي نبي الأمة صلى الله عليه وسلم خير قدوة .

لقد قالت القيادة السعودية « نعم » عندما وجبت، و « لا » عندما وجبت، وهذا مطلب السياسة، والحكومة الأمريكية تحترم في نظامنا هذا الوضوح، لذا تجد التميز في العلاقات الأمريكية السعودية .

أما أنا فإن كان لي الإمضاء للحقيقة، فأنا أمضي بـ « نعم » لنموذج عدالة عربي مسلم أصيل في أنظمتنا العربية اليوم يكشف صور تاريخنا المشرف، « نعم » لاجتثاث الفساد المستشري بين المتنفذين في أنظمتنا العربية، « نعم » للمصالحة الوطنية بين الأنظمة وشعوبها دون تدخل من الخارج، « نعم » لدائرة الحوار الوطني بلا تدخلات مشبوهة، « نعم » للاعتدال في كل شيء حتى في العدالة !!

أما « لا » فأنا أمضي بها فقط لإملاءات الخارج لأنها لن تحمل محاسن تجاربهم، بل ستحمل ما فسد منها، وشعوبنا في ظل وضعها المزري غير محصنة من وباء هذه الإملاءات .. و « لا » لكل « نعم » خائفة !!

مبدعون .. مع وقف التنفيذ !!

يقول لي بعض المقربين، أن القلق يبرز في كتاباتي، بشكل ملحوظ، وإن كان قلقاً غامضاً، وهنا أجبته بعد تنهيدة حرقه وألم بأن هذه الكتابات مصدر قلقها تاريخ التجربة





ورغم إني وعيت أن لا أحداً قد فهم مقصدي مما قلت، إلا أنني خلدت إلى فراشي في ذلك اليوم لأجتمع أنا وهمومي فألومها لأنها لا تفارقني، وإن فارقتني فسرعان ما تأتي إليّ وتعود بوجه جديد على شكل تهميش مرة، وإقصاء مقصود مرة أخرى وخسارة لرهان تكافؤ الفرص مرة ثالثة، في حين تلومني هي على اهتماماتي الجماعية وانشغالي بشأن الواقع على حساب صحيتي ووضعي المادي والأسري.. والطريف أنني أتهرب منها كل ليلة بالاستماع إلى المذيع على موجتنا الوطنية معزياً نفسي أنني بين اللحظة والأخرى سأسمع خبراً يفضي بقرار بعض الجهات الحكومية بمنح مؤسساتي الوطنية الإنسانية حقوقها، أو خبر يقول أن براءتي اختراعي العالمية التي حصلت على وسام الملك عبدالعزيز ستجد مكانها الملائم بعدما اختنقت من عرضها على طاولات المعارض العالمية، وملت التصفيق لها دون أن تكون واقعاً يخدم المعوقين والضعفاء.. فيرد الاعتبار لها ولي.

الاتصال الذي جاءني صباحاً، والذي عرفت من خلاله أن جامعة الملك سعود قررت تكريمي مع بعض الزملاء الرواد في هذه الجامعة الرائدة ضمن احتفالات تخريج الدفعة السادسة والأربعين كان الواقع الأجمل بعدما تلفظت الآه عشرات المرات.. جامعة الملك سعود!!

كم كان يؤلمني أن أجد التكريم دائماً مفتوحاً أمامي في الجامعات العربية والإقليمية بل والعالمية في حين أجدني دائماً





مغيباً عن جامعتي الحبيبة جامعة الملك سعود .
كم كان غائراً جداً الجرح الذي أصابني وأنا أفارقها
مرغماً بالتقاعد المبكر بعدما رُفض التفرغ العلمي لي لإكمال
مشاريعي البحثية والعلمية والخدمية لأجل المستضعفين في
كل مكان باسم مملكة الإنسانية .

كم كان صعباً أن يكون يوم الخامس والعشرين من
كل شهر ميلادي، يوماً قاسياً عليّ فهو موعد التزاماتي
الشهرية لأقساط مديونية تراكمت في وسط زحام اللامبالاة
والتهميش من قبل بعض الجهات، والتي لو صُرفت في إطارها
الحقوقي لكان يوم الخامس والعشرين من كل شهر هو أسعد
أيام حياتي !!

لقد تزاхمت هذه الأفكار في رأسي بعدما أوشك النسيان
أن يراودني عن جملة الأوليات التي تربطني بهذه الجامعة .
أول سعودي في مجال هندسة تقويم الأعضاء وتأهيل
المعوقين . . وأول عضو هيئة تدريس سعودي يحصّل درجة
الأستاذية (بروفيسور) في تخصصه على ملاك كلية العلوم
الطبية التطبيقية في الجامعة، بل وأول عضو هيئة تدريس
سعودي يعيّن في الكلية، وأول متخصص في هذا المجال
الدقيق في المملكة، وتمتد الأوليات إلى المنطقة بكاملها .
ولا شك أنها أوليّة بريادة أحمد الله عليها وأدين بفضلها
لربي ثم للمخلصين من أبناء الوطن قادة ومعلمين وأسرّة
وزملاء وأصدقاء، ولكن هذا (الأول) يعاني أنه ليس أولاً





في حفظ مكانته العلمية والعملية، وليس أولاً في استثمار قدراته من قبل المسؤولين الحاذقين الذين يرون الأولويات على شكل آخر!! وليس أولاً في حقه في العيش محفوظ الكرامة يملك مساحات الفرص المتكافئة ومساواة ليس بمن مثله بل بمن هم أدنى منه علماً وعملاً... والأصعب من ذلك أنهم بلا أوليات!!

الهم الذي يعايشني هو اعتبارات أن يكون الرواد في مواقعهم الحقيقية، بحيث تحيد تماماً الاعتبارات السياسية التي تخضع لمقادير الإرث التاريخي والتركيب الاجتماعي وحتى اعتبارات المناخ وأحوال الطقس في موقع ما عن آخر و تحيد الإرادات الشخصية للمتنفذين الذين يعتبرون مواقع صنع القرار تقوم على أسلوب المحاصصة في شتى المواقع وفي مقدمتها مواقعنا الجامعية.. وبعد كل هذا وذاك يسأل سائل: ما سبب تأخرنا في تصنيف الجامعات العالمية؟!

وعلى جانب تكريمي آخر فإن أولوية الحديث عن واقع الإبداع وقيمة المبدع في بلادنا هي أولوية ذات خصوصية استمدتها هذه البلاد الطاهرة من فكر وحدتها ونشأتها وأصبغتها بكل ما أمكن من الاعتبارات الحقيقية وعلى كافة المستويات التي جعلت المكاشفة وقوة الطرح الأرضية الخصب للإبداع.. ومن هنا تولد البداية الحقيقية لمفهوم فكر الإبداع.

هذا المنطلق هو الذي ظللني وأنا أحظى بتكريم كلية العلوم





الطبية التطبيقية وقسم التكنولوجيا الطبية الحيوية في جامعة الملك سعود بالرياض بعدما كُرمت بحفل خاص لي في هذا اللقاء مقدراً للجميع وفي مقدمتهم معالي مدير الجامعة رجل المبادرات التكرمية للمبدعين هذه اللفتة الكريمة، ومهيباً بجهود ومواقف سعادة عميد الكلية وسعادة رئيس القسم وكل من حضر التكريم وشرفني بهذا الحضور و حافظاً لهم كل ذكرى مشرفة في نفسي ومقدراً لهم عبء المسؤولية التي تركناها كرهاً لا طوعاً في هذه الجامعة والثقة تتملكني دائماً أن من بها هم بحجم المسؤولية.. صادقين.. مؤمنين.. مخلصين.

هذه اللحظة التي عشتها في ذلك التكريم، تعد من أكثر اللحظات الوطنية صدقاً، وهو الأمر الذي تطلب مني أن أقف أمام الحاضرين متحدثاً بلغة المكاشفة والوضوح، خاصة وأن الألم يعترضني - وهو ألم على قدر الانتماء- بأن تكرمني كليتي كلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود التي أنتمي إليها من خلال عضويتي لقسم التكنولوجيا الطبية الحيوية فيها لأكثر من عقدين من الزمن، وقد جاء التكريم بعد أن كُرمت على المستوى الجامعي وعلى مستوى الدولة بوسام الملك عبد العزيز، وعلى المستوى العربي من عدد من الجامعات العربية العريقة والمرموقة، وعلى المستويين الإقليمي والدولي في أكثر من محفل دولي، باعتراف عالمي موثق. هذا الألم مصدره أنني كنت ولا زلت أنشد الريادة دائماً للقسم الذي أنتمي إليه ولكليتي وكنت أتمنى لو لمستها





من القسم والكلية أولاً، لكن يبدو أن هذا قدر السياسات العربية التي تعتبر الإبداع والتميز مطلباً وظيفياً ورعايته ضمن مخصصات الراتب الشهري، وتقدير أبنائه ضمن دائرة موسعة من البيروقراطيات القاصمة لظهر الإبداع، والمبنيّة على اعتبارات بعيدة كل البعد عن حقائق الرعاية المؤسسية للمبدعين من علماء ومفكري الوطن والأمة .

إن تجربة الإبداع ورعاية المبدعين على مستوى الدول المتقدمة، تبدأ عادة من قاعدة الهرم، لتقدم المبدع وإبداعه للعالم، وتقدم للمبدع والتميز والمفكر والعالم كل معطيات النجاح، ومقومات التميز، فتنجح حضارة كاملة بذلك، تتميز بالعدالة والقوة .. ولكم أن تعرفوا قدر كل أمة بما تقدمه لمبدعيها وعلمائها ومفكريها وما يقدموه هم لها، في علاقة تبادلية أساسها تكافؤ الفرص، لا تصيّد لها حساب السياسة على حساب المفكر أو المبدع، ليبقى السؤال: ما سبب نجاح هذه التجربة الحضارية في دول العالم المتقدمة؟

الإجابة محددة، تكمن في أن سياسات هذه الدول لا تقوم على فكر الاستنساخ القبلي، ولا على فكر المنصب الوراثي ولا على فكر خصخصة المسؤولية على نخبة سلطوية تقرر ما تشاء متى تشاء... إنها تقوم على فكر العدالة التي تُعدّ شبحاً مرعباً لمريدي السلطة التاريخية.. وكأن السلطة هي التي تبني التاريخ، وليس التاريخ هو الذي يبني السلطة .
لم أكن أريد لكلماتي هذه أن تكون عبئاً جديداً على





زملائي أو مدعاة - لا سمح الله - لتقاعس أو تشاؤم ولكن لو جاء التكريم هذا من غير هذه الكلية والقسم الذي اعتبره قاعدتي العلمية والأكاديمية، لاكتفيت بالتصفيق وتوزيع الابتسامات، ونسج عبارات المجاملة والتبجيل.. لكن انتمائي لكليتي وقسمي هو الذي دعاني لذلك، كي أناشد من خلال تلك المناسبة كل المسؤولين وصنّاع القرار في بلادي، كي ينتبهوا لقضايا رعاية العلم والعلماء والمبدعين إذا ما أرادوا لهذا الوطن الرفعة، ولهذه الأمة الريادة.

من وحي الإهداء

وأخيراً كي أقفل هذا الباب الموجه فإني استذكر عندما كتب عبدالله الطريقي - يرحمه الله - أول وزير للبتروال في المملكة العربية السعودية مقالته قبل أكثر من نصف قرن في مجلة «اليمامة» تحت عنوان «إلى أين نحن مسوقون» كان يحاول أن يرفع الغشاوة المقيتة القاتلة عن أنظار المستقبل السعودي، وكان وقتها من الحكمة أن نستمع لما يقول هو وغيره من مفكري الأمة، ولا شك في هذا المقام أن القيادة السعودية الواعية هي التي مشت برأي مفكري الأمة، وقادت المملكة إلى أرقى المفاهيم المؤسسية للدولة، ونجح النظام السعودي بالانفراد عالمياً بأن يكون ذا خصوصية من حيث قيام «دولة المواطنة» التي تفتقدها الكثير من شعوب العالم. من هنا أقلقني جداً أن تمس فكرة هذه الدولة بطريقة





أقرب ما تكون إلى استنجاج الحقوق الفكرية والآراء البانية والفكر المبني على الولاء من قبل بعض من يعتقدون أن التصريح عن الرأي الآخر هو ضرب من ضروب «السوداوية» وكأن هذه الكلمة منديل يحمله هؤلاء ليمسحوا به وجوه من يخالفهم الرأي أو يقول الواقع، وخاصة إذا جاء هذا الطرح على لسان من يفترض أنه الأقدر على التمييز بين «الواقعية» و«السوداوية» لذا تراه على المستوى الاجتماعي المتواضع يمارس ما تخشاه أعتى الأنظمة من انتهاك لحقوق الغير وإقصاء وتهميش وفرض للرأي الأوحده، وكل ذلك في عباءة السلطة والنفوذ التي كسبها أصلاً لإعتبارات ذات استدلالات يفهمها القاصي والداني .

«السوداوية» التي يتبجح بها هؤلاء المتنفذون دون أن يدركوا معناها هي التي ستجر على هذه الأمة مزيداً من ويلات التقاعس والتخاذل وكأني بهم يحسدوننا على أننا برغم عدم جلوسنا على مقاعد السلطة نتمتع بنفس حقوقهم في التعبير وحرية الحوار في ظل قيادة واعية ترى المواطن مواطن في أي موقع كان وعلى أي محراث ومنجل .

«السوداوية» لا تكون في منظار العلماء والمفكرين والمبدعين الذين اعترف لهم النظام وحسدهم المتنفذون على هذا الاعتراف، بل تكون في تزييف الواقع وعدم الاعتراف بالحقائق وتهميش الآخر وإقصاء رأيه وفكره... وهي سوداوية السلطة أو التنفذ، أما ما يقول به مفكرو الأمة على سبيل النقد أو



التوجيه أو حتى التعبير فهو حق من حقوقهم لأنه لا يلتقي مع «السوداوية» بل هو بحد ذاته «الواقعية» وشتان بين الأمرين .

إن وصف جملة الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية في أي كيان وتشخيصها أمام النظام المطب لها، هو المستصوب إذا كنا من دعاة الإصلاح وعدو الإصلاح هو ذلك الذي يرى الأورام الخبيثة ويغطي عليها مدعياً أنها حميدة، وأن مجتمعه سليم ويترك السرطان ينتشر وينخر في جسد الأمة حتى تهزل... وعندها يعترف أن أمراضنا قاتلة بانتظار رصاصة الرحمة التي عادة ما يطلقها هو على نفسه!!

إن حالة النقاء التي يعيشها المجتمع السعودي هي إرث أمة من عهد التوحيد على يد المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - حتى اليوم وهي نتاج قاداتها الأفاضل من آل سعود الكرام ومفكراتها، ودماء شهدائها، وقدسية رسالتها، فلا يحق لأي كان أن يصيبها بحالة من الشلل عن قصد أو جهل أو غير علم .

هذه دعوة إلى الإصلاح، وكتابة في المكاشفة في مملكة الإصلاح وأمام قادة الحق والمكاشفة، وعلى سبيل النصح أدعو من يعتقدون أن نفوذهم قد تهدده «الواقعية» وقد يقيضه الرأي الحر، أن يتراجعوا عما هم عليه، وأن يسيروا بيد أبناء أمتهم بلا مناديل «السوداوية» لأن السعودية شعباً ونظاماً وقادة على قلب دين واحد، وفكر واحد، وأمانة واحدة... أوليس أول الإصلاح المكاشفة؟! وبالمكاشفة، هم أساءوا فهمي !!



أصحاء في مجتمع معوّق!!

البرّد من حميم النار!

كنت قد شاركت فريق البحث والعمل برفع شعار « كلنا معوقون .. كلنا أصحاء » على أمل مفهوم الدمج التأصيلي لفئة المعوقين، ولكنني أعترف اليوم بأني قد وقعت في خطأ لغوي قاسٍ عندما لم أقم بتشكيل كلمة « معوقون »!! كلنا « معوّقون » أم « معوّقون » .. هذه هي النادرة اللغوية التي أضحت حقيقةً مأساوية بعدما أصبحت أنظمتنا العربية تحوي « معوّقون » في تنفيذ التشريعات الخاصة بحقوق المعوقين والمعطلة بإرادة سياسية .

صرخت من ألم « المعوّقين » وشعرت أنني سأكون واحداً من « المعوّقين » إن لم أصرخ، وذلك في ظلال الواقع العربي الذي سادته فساد التنفيذ، وأصبح عنوانه التشريد الحقوقي الإنساني فالحديث عن حقوق الإنسان وحقوق المعوقين على الوجه الأخص، ينوح ويئن من الصخرة الصماء التي يصطدم بها، ويترنح أمام الإهمال المتعمد والنفي القسري لأبسط حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، في حين يلقي المدافعون عنها، وحملة رسالتها، تشويهاً يتراوح بين الإقامة الجبرية لفكرهم الإنساني، وبين اغتيال شخصياتهم لأنهم يطلبون





البرّد من حميم النار.. وهذا حال واقعنا العربي منظمات
وأنظمة.

لقد كتب معي التاريخ مسيرتي في هذا المجال، منطلقاً
من حق التأهيل الأساسي في تأمين احتياجات المعوقين وتوطين
تقنياتها، وتطويرها بسمة عربية ذات مستويات عالمية
ومروراً بالحقوق المدنية والرعاية لهذه الفئة في شتى مجالات
حقوق الصحة والتعليم والتوظيف وأنساق التأهيل الشامل
كما مرت هذه المسيرة بمراحل الدعوة والإعلام والاتصال
عبر مطبوعات وإصدارات متخصصة منتظمة ونحت نحو
الجانب التوعوي التثقيفي، ووصلت في حدودها المعرفية
إلى إصدار الموسوعات المتخصصة وذات الأبعاد الإنسانية
العامّة، وتابعت المسيرة هديها في الحضور والمشاركات
والإعداد والتنظيم للمؤتمرات العلمية والأدبية وورش العمل
المتخصصة، واطرد أمرها حتى وصلت إلى براءات اختراع
عالمية، واستمرت في استراتيجيات الحقوق الإنسانية بين
مجالس ومؤسسات ودور ومراكز ومنظمات، معرفة بحقوق
ذوي الاحتياجات الخاصة، وساعية لتشكيل آليات ضغط
ناجحة وملائمة في ذات الوقت من أجل تفعيل التشريعات
المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، مدركة التوجه العالمي
في تشكيلاتها المتعددة، عهود، ومواثيق، وأنظمة، وقوانين
ووثائق، واكتسبت على مدى عمر طويل وخبرات متراكمة
خصوصية في الطرح.. وكل هذا وذاك نجح عالمياً، وسقط





عربياً، ولكن لا عيب في الخيل، بل كل العيب في الخيال!!
إن جزءاً بسيطاً من هذه المسيرة في دول العالم المتقدمة مهّد
لأرضية خصبة لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم
المشروعة، وذلك بفضل تفاعل الأنظمة معها، والشعور
بمسؤولية المناصب الرعوية والجهات الحكومية المعنية، وبفضل
حضور أنظمة العدالة الإنسانية بكافة مستوياتها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية
والإعلامية والتنموية بصفة عامة، وبفضل استراتيجيات
التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على أساس
المساندة واعتبار الآخر وفق مقياس الحضارة الإنسانية.

وأما في منطقتنا العربية فلم تكف هذه المسيرة لتحقيق
إنجاز يُذكر أو يشار إليه بالبنان، إلا ما ندر، كما أن غياب
التفاعل المطلوب من الأنظمة، واعتبارات المناصب الرعوية
على أسس سلطوية وتفككك التدبير الإداري في الجهات
المعنية بتطبيق هذه الحقوق، وغياب العدالة الإنسانية بين
مناجات صراع السلطة سياسياً، والاستئثار بالثروات وفق
النظم الرأسمالية اقتصادياً، والحرب العنصرية التمييزية التي
تهدم وحدة كيان المواطنة اجتماعياً، وسياسات التجهيل
المبني على أفق الإعلام والإصدارات الموجهة ثقافياً، وعدم
اعتبار المنجزات الرائدة علمياً، وتجاهل الأسس التربوية
المنبثقة من أسس المعرفة تعليمياً، وتضليل الرأي العام العربي
إعلامياً بالمنجزات الوهمية، وقصور الأجهزة الحكومية على





مستوى التفعيل والرقابة والمتابعة تنموياً.. كل ذلك أدى إلى فشل أقرب إلى السقوط الإنساني لأن حقائق التشريعات ذات تفعيلات كاذبة!!

فما معنى أن يحفظ حق المعوق في الصحة تشريعاً وهو لا يجد مأوى أو ملاذ لتلبية احتياجه الصحي إلا باستثناءات لا تستند إلى إطار حقوقي؟! وما معنى أمية المعوق العربي التي تنفشي بين أجيال هذه الفئة، والتشريع الخاص بحق التعليم أصبح شعاراً زائفاً على طرقاتنا يقرؤه الزائر فيصفق، في حين يبكي عليه من يعلم كل الحقيقة لا نصفها؟!.. وهذا حال كل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن أي تجربة أو مدخلة نقاش يراد عرضها يجب أن تحمل كل الحقيقة، وأن تشخص الواقع بكل صدق ومكاشفة دون محاباة أو مواربة، ودون تمييز أو انطلاق من مرجعيات شعارات الأنظمة المتبدلة في حقوق الإنسان وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لا بد لكل تجربة أن تستعرض مراحل إخفاقتها وفشلها بالأسباب والمسببات والتداعيات قبل أن تستعرض منجزاتها التي عادة ما يُشهد بتواضعها في المنطقة العربية ليس بسبب إخفاق القائمين عليها، بل بسبب تغييب الأنظمة لأدوار هذه الجهات واتباع سياسة الحرمان معها إلا ضمن ظروف خاصة ترتبط بالاتجاه السلطوي لمتنفذين يقفون على رأس هذه الجهات.. وهنا - للأسف - تكثر الأمثلة.

إني في هذه السطور لست من دعاة جلد الذات ولا ممن





يستظلون باليأس أو التشاؤم، بل إنني أحاول أن أبنى هوية التجربة الإنسانية العربية على أسس صادقة غير موجهة سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً وغير قابلة للتغيير وفق الأهواء السلطوية، وذلك لا يكون إلا من خلال تشخيص الواقع الإنساني لذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة العربية سلباً وإيجاباً، وتعزيز ومتابعة تعزيز إيجابيات المرحلة وتقدير التجارب الناجحة والاعتراف بها وأتمذجتها وفق إطار متكامل قابل للتطبيق، وفق كل مستوى عربي داخل حدود الدولة، والاعتراف بالسلبيات وعدم التغطية عليها أو اختلاق الأعداء للجهات المسؤولة عنها وخاصة في الإطار الحكومي، ومعالجة الخلل بتحليل السلبيات على مستوى «الفعل السلبي» و«الفاعل السلبي»... وبمعنى آخر: «المعالجة والتأهيل للخطأ ومرتكب الخطأ» كما لا بد من إيجاد شراكة دائمة متكافئة بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية لضمان تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات وفق نظام الانسجام لا التلاحم، وإشراك الرقابة وفق المنظومة العالمية بخصوصية عربية دون توجيه خارجي، عبر تطوير آليات المشاركة العربية في القرار العالمي الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى الحقوق.

من هنا يمكن لنا أن نبدأ بناءً جديداً في هذا الإطار يعتمد على عناصر الشراكة مع مؤسسات الدولة والتي غالباً ما تحاول استخدام أسلوب العزلة لضمان أنساقها السياسية، خاصة





وأن القضايا الإنسانية وفي مقدمتها قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وما يتعلق بالتحديد في موضوع «الحقوق» أصبحت استراتيجية صالحة لإعلان الحرب باسم الديمقراطية على مصائرنا العربية، والتي لا تزيد الوضع القائم إلا سوءاً بمزيد من الإعاقات والتشريد الحقوقي الإنساني.

لعل دساتير وأنظمة منطقتنا العربية تعتبر على الصعيد النظري من أرقى الدساتير والأنظمة العالمية في شؤون الرعاية الإنسانية إن لم تكن أرقاها في حفظ وحماية الكيان الإنساني، وقد زادها زهواً على زهو ما ألحق بها من تشريعات وأنظمة خاصة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة سواء على المستوى المحلي لكل دولة أو على المستوى الوحدوي العربي ولكن متعلقات التنفيذ والتفعيل ومراقبتهما تجعل من هذه التشريعات ما هو أقرب إلى الأكذوبة بفعل تهميش القدرة وتمكين السلطة، والحجر على الكفاءات العربية القادرة على إنضاج الحالة الحقوقية العربية، والاستعاضة عنها من قبل الأنظمة باستدانة كفاءات من الخارج، لا نطعن في قدراتها، بل يحق لنا أن نشكك في انتماءاتها لتصبح التنمية المستدامة.. تنمية مستدانة.. ستسد حساباتها مع الفائدة من جيوب المستضعفين المهمشين بحسابات خاصة!!

وإن تسنى لي في هذه السطور أن أعرج على تجارب عربية في مجال حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة فإنني لا حق لي أن أنظر أبعد من مرمى تجربتي السعودية، وما تسنى لي





الاطلاع عليه في التجارب اليمنية، والسورية، واللبنانية والأردنية، والإماراتية، والعمانية، والقطرية، والبحرينية والتونسية، والمغربية، والمصرية، والسودانية، وغيرها، فضلاً عن التجارب العالمية، وهي - أي التجارب العربية - طالها الإخفاق في مقصد، ونالها الإنجاز في مقصد آخر، ولكني إذا ما كنت أمثل الصوت السعودي، فإني أنظر إلى تشريعات راقية وصناعة قرار من الطراز الإنساني الأول، كما أنظر بعين المكاشفة إلى سرعة تنفيذ ما تعطل من هذه التشريعات.. وكذا الحال في كل بقعة عربية.. إذا ما كان صوتي هذا صوت عربي.

إن التجارب العربية والنقاشات التي تعرض في كل لقاء حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة عادة ما تتجاهل مفصلية جهات التنفيذ وتلقي اللوم بكامل عبئه على رأس النظام، بل وتربطه بفشل السياسات، وإن كان في ذلك وجهة نظر، فإن الحقيقة الكاملة تحمل المسؤولية لجهات التنفيذ وخاصة الحكومية والتي تعاني في منطقتنا العربية - بكل أسف - من أمراض مزمنة كمرض البيروقراطية، وحساسية الوساطات، وسرطان اللامبالاة، وهي الجهات الأولى بالمحاسبة وبأن تكون هدف الآليات الضاغطة نحو تفعيل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

من مأمّن الحذر نجد ما من بد أن ننبه كل المعنيين من شرك الوقوع في المحذور العربي المعتاد المتمثل عادة بتوصيات بلا





تنفيذ، و مجاملات ممقوتة للأنظمة، و محاباة لرؤوس الأموال الداعمة، وقبل كل هذا وذاك أن نسقط في شرك الخوف على مستقبلنا من أن تطاله قساوة كلمة الحق، خاصة وأننا في عهد الحريات المسؤولة التي لا تتناول في التعبير، أو تدس السم في مستوردات الألفاظ والمفاهيم القادمة من الغرب بل على العكس تماماً، فالفضاء مفتوح، والآذان صاغية إذا ما أحسننا الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وكل المطلوب الحقيقة.. والحقيقة كاملة.

سنة في قلب التأهيل

«كلنا يعلم أن الصعود لا يكون دائماً إلى القمة، فقد يكون في مرات كثيرة أقرب إلى الهاوية، كأن يصعد أحدهم إلى أعلى المنبر ليعلن انهزامه، أو يصعد إلى أعلى مستويات ومراتب السلطة ليدخر نفوذها لما يخدم مصالحه الشخصية دون اعتبار للمصلحة العامة».

لقد دفعني لهذا الحديث تلك الدقائق الضيقة التي عشتها من ارتجال أحدهم، وهو يحاول الصعود إلى الهاوية، فبعد أن اتسعت لي رحاب قصر الإمارات في العاصمة الإماراتية (أبوظبي) وأنا أقف متحدثاً عن واقع الإعاقة والتأهيل في الوطن العربي بين تغييب الإرادة وضياع الملامح، شعرت استحسان الحاضرين وردود أفعالهم التي فجرت براكين الاحتقان من واقع المعاناة التي يعيشها ذوو الاحتياجات





الخاصة في الوطن العربي والمتعاملون معهم، والقائمون على شؤونهم، ولعل مرد فك هذا الاحتقان كان الواقعية التي يسرها الله وفتح بها عليّ وأنا أتحدث عن هذا الواقع الذي حملت الإرادة السياسية العربية مسؤوليته الأولى، بعدما فندت مراسم الإعلام المأجور الذي يرمم أوجاعنا بمزيد من الألم، وطالبت بتوحيد الرؤى العربية، والاتفاق على النهج العربي، والانسجام في الآليات العربية، والارتباط في الهدف العربي الواحد، من أجل النهوض بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة العربية، فتحضر الإرادة.. وتظهر الملامح. بعد كل هذا وذاك، لم يوفق أحد الإخوة المشاركين عندما تحدث بعدي في موضوع غاية في الاختصاص، ليتوقف فجأة أثناء حديثه، ويعلن أنه ليس مثلي في التشاؤم.. إنه متفائل وينظر إلى النصف الملائم من الكأس، في حين يرى هو أنني أنظر إلى النصف الفارغ من الكأس.

وبما أن الحديث يخرج عن سيناريوهات اختلاف وجهات النظر على المستوى الشخصي، ويتعدى ذلك نحو القضية العامة في واقع الإعاقة والتأهيل في الوطن العربي، لذا فإنني أجد من الضروري أن أضع القارئ العربي ببعض التأكيدات الواجبة:

التأكيد الأول: هو أنني لا أنظر إطلاقاً إلى النصف الفارغ من الكأس، والسبب في ذلك أنني لا أرى الكأس أصلاً!! أي أنه لا توجد استراتيجيات حقيقية لقضايا الإعاقة والتأهيل





في الوطن العربي تستحق التمحيص أو التمييز بين فارغ ومليء، وآسن ومتحرك .

التأكيد الثاني : أن النصف المليء الذي يراه أخي المحاضر الكريم لا يتعدى كونه صدى لأبواق إعلامية عاقرة، غير قادرة على إنجاب الحقيقة وملاحها، بل هي تدعي الحمل والإنجاب، ولكن لن تلد يوماً حقائق قابلة للتسليم .

التأكيد الثالث : أن خسارتنا لرهان الأولويات الإنسانية في عملنا العربي جعلنا نشعر بهزيمة داخلية، تسارع بعض الحكومات العربية إلى دفع هذه الهزيمة عنها بتشريعات معطلة، أو بقوانين وأنظمة قابلة للتجاوز .

التأكيد الرابع : أن الوعي العربي العام أصبح أكثر ازدهاراً في مختلف المناطق العربية، إما بسبب نهج الحكومات والأنظمة العربية أساليب المكاشفة الإعلامية والوضوح الذي ترسمه حريات التعبير، أو بسبب ثورة الاطلاع على خزائن الأنظمة والتجارب العالمية .

أما التأكيد الخامس : فهو أن حاجتنا إلى المكاشفة اليوم في كل قضايانا العربية، وفي مقدمتها قضايانا الإنسانية التي تحتاج إلى فك الارتباط المشوه مع القضايا السياسية، لم تعد خياراً بل أصبحت واجباً يتطلب مساهمة الجميع به، دون تفریط في المكتسبات أو تعد على الأصول والثوابت . . وفي هذه النقطة بالذات تستطيع يا أخي أنت وأنا وكل عربي أن ينظر إلى الكأس من الجهة التي يريد، مع التأكيد أن





المحابة هي نظر إلى النصف الفارغ، والمجاملة السياسية هي نظر إلى النصف الفارغ، وإغفال الواقع وغض الطرف عن أزمته الإنسانية هو نظر إلى النصف الفارغ.. أما إذا أردت النظر إلى النصف المليء من الكأس، فعليك الإيمان أولاً بأن النظام الذي تعيش في كنفه نظام حر، لا يرضيه التزلف، ولا تقنعه الأوهام، ثم بعد ذلك عليك أن تقول الحقيقة التي هي اشتقاق الحق، وعندها ستجد الكأس كله مليء.. وكل هذا وذاك إن كان هناك كأس أصلاً!!

وآخر التأكيدات وهو التأكيد السادس : أن كأس التأهيل العربي تحاصره الأنصاف الفارغة من جهة، والإعلام العاقر من جهة أخرى.. وهذا التأكيد أضعه ويضعه معي المعنيون بقضايا الإعاقة والتأهيل على مائدة القمم العربية، على أمل أن تحظى قضايا الإنسانية بأولوية واهتمام، ولو إلى حد نصف ما تحظى به القضايا السياسية.

إي، هذا هو الحديث بين «المعوقين» و «المعوقين»، وهو حديث يمكن قبول جانب «العوق» فيه إذا ما ارتبط بحالات فردية، أما ارتباطه بالنظام وسياسة النظام، فهذا الذي لا يقبله منطق ولا يستوعبه عقل.

ذوو الإعلاميات الخاصة!

النظام الإعلامي العربي كان وما زال - للأسف - جزء من سياسة هذه الأنظمة وهذا ما دعاني لأن أقف على منصة





مؤتمراً عمّاني لأتوقع من خلاله في حجم المعقول، مخرجات ذات فاعلية و خصوصية من المطالبات المترامية على أكثر من مستوى وفي أكثر من اتجاه، حول الإعلام ودوره في الترويج لحقوق الأشخاص المعوقين، بعدما أعسلت جملتها من الخبرات والتوصيات ما يفرض مساحة وافية في حيز الإعلام للترويج لهذه الحقوق، والتي أثقلت تقنياً في العهود والمواثيق والاتفاقيات والإعلانات، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولكن علينا الاعتراف في ذات الوقت أن هذا المعقول والمتوقع يصطدم عادة بعد ولادته مباشرة بعوائق التفعيل ذلك أن الإعلام المطلوب منه الترويج لهذه الحقوق، هو إعلام لا يخرج عن اتجاهين : إعلام مقنن مملوك للحكومات التي تسخره للسلطة والإسفاف المقنن في المجاملات الكاذبة والحقائق المزيفة، وإن كان للحقوق إجمالاً نصيب فيه فالطرح يكون لحقوق الطاعة والولاء، وأما الثاني فهو إعلام غير مقنن، مفتوح على الجانب المظلم من فضاء الغرب، مادي التوجه والحساب، وموقع منذ تأسيسه على مبدأ اللامبادئ وخلق اللاأخلاقيات، وهما إعلامان عاجزان عن استيعاب الهدف الإنساني الراقي المراد لهذه الفئة .

السؤال الذي أطرحه : ما هو الإعلام المراد له أن يتبنى قضايا حقوق المعوقين بصفة عامة في المنطقة العربية؟ .. هل





هو الإعلام المرئي التائه في وجوه السلطة، وإنجازات الحكومات العربية المتواضعة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المعوقين بصفة خاصة؟.. أم هو الإعلام المسموع الذي تقبض عليه الحكومات بيد من فولاذ، في حين يتسرب من ناحية أخرى إلى رسائل الجوالات بالمليارات، والتي بادخارها نقضي على فقر وأمية العالم العربي في أقل من عامين؟.. أم هو الإعلام المقروء الذي لا تغيب فيه العناوين الصاخبة والصور العارية، والمانشيتات الفاضحة، وعادة ما يبدأ بأفعال (قرر، وغادر، وقدم، وافتتح، وعاد...) وغيرها من الأفعال المشخصة؟

إن تجربتنا تقول أن بعض الحكومات العربية تحارب بشكل أو بآخر وبطرق مباشرة أو غير مباشرة الإعلام الحقوقي الإنساني، وتجند له آلاف المعوقات، ومثلها من المحبطات كي لا يصل صوته الفاضح لممارساتها اللاحقوية في كافة المجالات الإنسانية، وفي مقدمتها حقوق المعوقين.

إن المطلوب للخروج من هذا المأزق القديم الجديد في ذات الوقت هو العمل من أجل تشخيص الواقع العربي وخاصة في مجاله الإعلامي، والضغط عليه، لا دعوته، ليكون مشاركا فاعلاً في الترويج لكافة حقوق المعوقين، الكافلة لاندماج صحيح، ومعيشة ذات كرامة، لا تنهشها ذئاب الفقر والبطالة والأمية والعجز والعزلة، وباقي المفردات التي تخصصت بها بعض أو معظم أنظمتنا العربية، وكل هذا لا يكون إلا بالحقيقة





كاملة، لا نصف الحقيقة، و المعقول لا المقلد، وبقوة الضغط
لا برسائل المجاملة .. واللييب بالإشارة يفهم !!.

مئة كأنها واحدة !

وكي أهرب من سطوة قنوات الإعلام العربي، فإنني في إطار
حقوق هؤلاء المعوقين أحيل القارئ الكريم إلى افتتاحياتي في
مجلة «عالم الإعاقة» وفي مقدمتها خلاصة مسيرة مئة عدد
من هذا الإصدار الإنساني، والتي أجّلت فيها أمنيات الخروج
من البؤس الحقوقي العربي لذوي الاحتياجات الخاصة إلى المئة
الثانية بكل تفاؤل!! وقلت:

«في معوية «عالم الإعاقة» لا أعرف ماذا استذكر من مسيرة
مئة عدد بدأت فكرة لا تتعدى شعار «كلنا معوقون .. كلنا
أصحاء» وأصبحت دستوراً إعلامياً متكاملًا.

المفروض في مثل هذه المناسبة أن استعرض مسيرة هذه
المجلة ولكنني لن أسير بالمفروض، بل سأسير على عكسه
تماماً، فلا أتناول «مسيرة المجلة» بل «مجلة المسيرة»!!

نعم، ف«عالم الإعاقة» مجلة مسيرة في العمل الإنساني
مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي مسيرة كما فيها يسر
وإنجازات، فيها ما فيها من العسر والإحباطات، شأنها
شأن التاريخ الذي قد تجد في صفحة واحدة منه جملة
من الأحداث المفعمة بالإنجازات الخالدة، وجملة أخرى من
الأحداث المتعثرة بالمشبطات، حتى يصعب عليك الحكم على





من يدون لهم التاريخ!!

لقد حملت «عالم الإعاقة» ومنذ صدور عددها الأول أعباء الهم الإنساني لذوي الاحتياجات الخاصة، وطرقت كافة أبواب التواصل والاتصال الإنساني، وحققت من مردود هذا التواصل القدر الجيد على مستوى الاستجابة الفردية، في حين بقيت في ظلال القدر المتواضع على مستوى الاستجابة النظامية، الأمر الذي دعاها إلى طرق باب الحقوق الخاصة بهم، وتبنيها في أكثر من عدد و لأكثر من حق موثق في الجهود الدولية الخاصة بهم.

هل تعلمون ماذا كنّا نتمنى طيلة مئة عدد مضت؟

كنّا نتمنى لو أن كل أعدادنا كانت تاريخاً أبيضاً للإنجازات العربية بحق المعوقين، عوضاً أن تكون تاريخاً أسوداً في الإخفاق الإنساني وغياب هذه الحقوق وتغييبها بلا مبرر أو داع.

كنّا نتمنى لو كانت مفتوحة لإنجازات تفعيل العهود والمواثيق وآليات مراقبتها، عوضاً عما كان نشراً لصكوك جامدة، شأنها شأن حالات الإبداع العربي، غير مفعلة وإن.. فإنه تفعيل ناقص أو فاسد!!

كنّا نتمنى لو أن قضايا المعوقين كانت تصاغ قراراتها بدساتير وأنظمة ولوائح مؤسسية، بدلاً من أن تكون اجتهادات فردية تحمل في أحايين كثيرة أهداف شخصية ومصالح خاصة، تشرع لأجلها القوانين والأنظمة، لا لغاية





التطبيق، بل لغاية التجسير للوصول إلى المآرب الخاصة
بالمتنفذين وذوي السلطة!!

كنا نتمنى لو أن مئة عدد اكتظت بالاستجابة الإنسانية
لمطالب المعوقين والعجزة والقائمين على شؤونهم، بدلا من أن
تصبح الاستجابة حرباً ولعنة على المعوقين، فتغلق مراكزهم
العاملة، وتقطع ميزانياتهم، ويشوّه تاريخ القائمين على
شؤونهم، وتعد حرب ممنهجة لغايات حصاره!!

كنا نتمنى لو أن مئة عدد استطاعت أن تغير ولو شيئاً
بسيطاً من اتجاهات السياسة العربية بشكل عام، وبالنواحي
الإنسانية بشكل خاص، بل كنا نتمنى بالمجمل لو أن مئة
عدد كفلت حق مريض عاجز بالعلاج قبل أن يصبح معوقاً أو
ساهمت في تأهيل معوق قبل أن يصبح عاجزاً... وبالنهاية
ساهمت بتفعيل أي حق من حقوقه قبل أن يموت!!

هذا ما كنا نتمنى.. وذاك ما كان!!

بقيت هذه الأمنيات في محيط مفهومها، لا لأننا لم نحسن
التعبير أو التوصيف لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين
بل لأننا بكل بساطة قمنا بالعموم عكس اتجاه التيار، فلم تكن
لأعدادنا المئة أيدي تصفق لانتصارات أنظمتنا الإنسانية المزيفة
ولا لسان يجامل ويراوغ الحقيقة في وضعهم البائس، ولا قلب
فسدت نبضاته فأول الحقائق، كما لم تكن صفحات هذه
الأعداد إعلام الكلمة الذي يميل حيث الرياح تميل!!

«عالم الإعاقه» مئة عدد من مسيرة حملت رسالة إنسانية





ولدت حقاً لمستضعف، وتأهياً لمعوق، ورعاية لمسّن أو عاجز ..
ولدت رسالة نقية رغم أنها عاشت مخاض الولادة في أنظمة
عربية اختص المتنفذون بها في عمليات «الإجهاض»!!
متى سنكتب عن أمنيات هذه المئة وهي حقائق؟ .. ربما
في المئة الثانية!! وكل مئة والمستضعفين بخير».

نعم، وهم بخير.. لقد كانت وما زالت افتتاحيات «عالم
الإعاقّة» تأتي في أحيان استجابة لواقع مزرل لأحوال هؤلاء
المعوقين الذين بحثت أصواتنا ونحن ننادي بتفعيل حقوقهم،
حتى أن الاستجابة كانت في مرات معدودة لما ينشره الإعلام
حول وقائع هذا الواقع، والذي أذكر منه تفاعلي الذي أثار
الكثيرين بين مؤيد ومعارض مستشهداً بما نشرته إحدى
الصحف المحلية، وما كتبه الأخ عبد العزيز السويد من ناحية،
وبين واقع المكفوفين في الدمج التعليمي من ناحية ثانية، حيث
يحضر الحديث وبقوة عن فكر التأهيل الحقيقي الذي يرفض
مصطلحات الدمج الكاذبة، واستيراد الأنظمة الرعوية دون
مأسسة متطلباتها السابقة، وكأن حالنا تماماً كمن يستورد
السكان إلى أزقة مكتظة أكثر سكانها من نواام الأرصفة!!

من المهد إلى الأرض!!

لا شك أن حق التعليم لهذه الفئة من أولويات الرعاية
المطلوبة، وأن الدمج كفكرة إنسانية هو فكرة رائدة لكن
وجب علينا قبل الشروع بتنفيذ ذلك، إدراك أمرين:





الأول : أن التعليم كحق مكتسب لذوي الاحتياجات الخاصة - والمكفوفين من ضمنهم - لا يتأتى تنفيذه أو تفعيله بقرار مكتبي، يقضي بانتقال هذه الفئة من مدارسهم المتخصصة إلى المدارس العامة، أو إشراك الطالب الكفيف مباشرة في العملية التربوية والتعليمية دون مراعاة خصوصية وضعه واحتياجاته التربوية والتعليمية التي لا تتوفر عادة في المدارس العامة، وهذه المراعاة هي بحد ذاتها حق من حقوقه، وما حدث بهذه الطريقة هو إكساب حق على حساب حق آخر، أو هضم الحقين في حق منتقص!!
أما الثاني : فإن الدمج يتطلب تأهيل طرفي العملية التربوية والتعليمية .. بل وكذا في كل الحقوق، ونحن عادة - وما حدث مثال حقيقي - نسعى لتأهيل الطرف ذي الإعاقة الظاهرة، في حين لا نعتبر قيمة للطرف ذي الإعاقة الصامتة والمقصود به الطرف المستقبل لهذه الفئة من طلاب أسوياء ومعلمين، ومدارس، ووسائل تعليمية .. وغيرها.

عندما كتبنا أكثر من مرة وطالبنا بأكثر من صوت بتفعيل حقوق المعوقين، وخاصة عبر النظام الوطني لحقوق المعوقين المشهود له بالريادة العالمية، لم نكن نسعى لفكر التنفيذ الخالص، بل لآليات هذا الفكر، بمعنى أننا لا نطلب دمجاً تعليمياً عشوائياً وندعي تنفيذ حق التعليم، ولا رعاية صحية آتية لأعراض المرض الطارئة وندعي تنفيذ حق الصحة ولا وظيفة على مكاتب البطالة المقنعة وندعي تنفيذ حق





العمل... وهكذا، بل جاءت مطالباتنا، ومطالبات كل المتخصصين، بتوفير بيئة هذا التنفيذ أولاً، ثم التنفيذ في البيئة الملائمة، لأن مطلبنا هو تصيير المعوق الجاهل إلى متعلم لا فوضوي، والمريض إلى سليم لا مجروح، والعاطل إلى عامل لا عبء... بمعنى أن مطلبنا كان ولا يزال أن يقوم على تنفيذ هذه الأنظمة خبراء التأهيل لا مدراء التأهيل لأننا لا نريد عملية «ترقيع» بل عملية «تأهيل»... فما فائدة الدمج التعليمي الذي يحقق فيه المعوق إنجازاً إلى حد ما، في حين يكتسب بسبب سوء الإدارة إعاقات نفسية أكثر تعقيداً من إعاقته الأصلية؟!!

ما حدث في إحدى مدارس الدمام من تلقي الطلبة المكفوفين المدموجين في التعليم العام تعليمهم وهم جلوس على الأرض بلا مقاعد دراسية، ولا وسائل تعليمية، هو إفراز طبيعي للتفعيل الحقوقي غير المدروس، وهو يدل من جانب آخر على غياب عنصر الرقابة والمتابعة المفترضين في العملية التفعيلية لحقوق المعوقين، ليقوم الإعلام بهذا الدور، فيكسب المكاشفة، ويخسر المسؤولون عن الدمج المفترض الحقيقة!!

نعم.. يخسر المسؤولون عن الدمج الحقيقة..
بلاد التشريعات الراقية، لا يمكن أن يفسدها أو يعكر صفوها قصور ما، وما هذه السطور إلا همسة إعلامية في أذن المسؤولين...





.. حتى في الحديث الإنساني المتعاطف .. أساءوا فهمي ..
أو تراهم أساءوا في هذا الموضوع بالذات فهم أنفسهم !!





القضية الفلسطينية !!

في حضرة الإنجاز.. والحقوق

ما دام الحديث عن المعوقين فإن عنوان هذا الباب، ليس نحتياً بلاغياً، ولا هو خداعي... إني أعلم تماماً أن ذكر عبارة «القضية الفلس..» تبرمج الذهن سلفاً للقضية الفلسطينية نظراً لما لها من أهمية لا أريد أن أزاد في طرحها منذ وعد بلفور إلى أنابوليس، خاص وأنها أثقلت بالهزائم والمزاودات والشعارات، وأثقلت بلا شك ولا انتقاص بالتضحيات والمواقف المشرفة.

قضيتي في هذا الباب قضية سعودية ألصقت بها هذا التركيب مذكراً القارئ بقول المتنبي:
من يهن يسهل الهوان عليه

ما لجرح بميت إيلام

وكعادتي وبكل فخر أطلع إنجازاتنا على صفحات صحفنا المحلية، لأزود نفسي وأعززها بالمزيد من عوامل الثقة بالنفس بأن معاناتي في طريقها إلى الحل، وأن مخزوني من الإنجازات المتواضعة التي تسجل لوطني قبل أن تسجل لي يزداد ويكبر، الأمر الذي يجعلني أكثر ثقة وأنا أتحدث هنا وهناك عن مملكتي التي أحبها وأعتز بها وأنتمي إليها.





وهذه المرة لا أعلم لماذا استوقفني خبر إنجاز فصل التوائم السيامية الذي تحتضنه السعودية من ثلاث قارات، بين انتظار جراحة الفصل والمراجعة لسبعة توائم سيامية، بطريقة لم أعهد التأمل بها، ولعل مرد ذلك لأمرين : الأول: اعتزازي بهذه الإنجازات المنفردة لمملكتي وكفاءة العقول العلمية السعودية بتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - والثاني: هو شعوري بالحاجة الماسة إلى عملية فصل عاجلة بعدما اتضح لي أنني والقهر والتهميش وانتقاص الحقوق توأم متلاصق، بعدما عبثت بحقوقتي المختلفة وفي مقدمتها الإنسانية والعلمية والعملية أياد لا أظنها تشعر بقيمة معاناتي، لأنها لا تدرك أكثر من منظور سلطة القرار وسطوة التنفيذ .

إذا كانت السعودية الوطن الذي أعتز به، يحتضن اليوم سبعة توائم، فهل لي أن أكون ثامنهم، رغم أنني أحتاج لوحدي إلى سبع عمليات فصل جراحية حقوقية وبصفة عاجلة لا تشمل الإنتظار، أولها : فصلي عن القهر الذي أشعر به بعد ما أوقفت أبحاثي في المركز المشترك، وأغلقت أبواب هذا المركز البحثي الخدمي للمعوقين في رياض الخير، وشرد معوقه بلا مأوى أو معيل، وثانيها: فصلي عن التهميش المقصود الذي تقوم به بعض الجهات الحكومية بلا مبرر مقبول، أو عذر يخضع لأي أسس المنطق، وثالثها: فصلي عن انتقاص الحقوق التي تربض في الأوراق الرسمية





بانتظار نظرة عدل لإحقاقها ووصولها إليّ، ورابعها: فصلي عن المحابة التي أَدفع ضريبتها بين حق يُعطى لغيري، وأحرم منه، رغم أننا سواسية في استحقاقه، وخامسها: فصلي عن انتهاك الكرامة التي تتشكل صورتها لي من الصغار الذين يقفون في وجه مسيرة انطلاقتي الإنسانية، وسادسها: فصلي عن إرادة البطانة وحكمها السياسي الذي لا صلة له بإرادة القادة العظام الكبار، وسابعها: فصلي عن معطيات التعامل معي بأسلوب القبلية أو التاريخ الأسري المشرف في عيون الكبار والمرعب لقلوب الصغار!!

إن هذا الفصل الذي أطلبه يمكن أن يتم بعملية واحدة التوأم فيها أنا والظلم، والطبيب بها ملك الإنسانية وإمام العدل وإحقاق الحق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز - أدام الله وجوده - وأنا والحمد لله متأكد أنني سأجتاز الفحوصات التي تؤكد جاهزيتي للفصل، بما أملك من عمق الولاء، وكبير الانتماء، وانجازات لا مجال لذكرها لكنها شهادة للعيان، وباعتراف عالمي - والحمد لله - فهي أنا بين يديك يا جراح استئصال الظلم والتهميش والإقصاء، ويا بلسم العدل والحق توأم ثامن.. لكنه ليس كباقي التوائم.

سألت نفسي أكثر من مرة هل يحق لي الكتابة في هذا الشأن، وبهذا الأسلوب، ووجدت الإجابة على مختلف الجوانب وبكافة الاتجاهات (نعم)، فأنا لست في وطن تحكمه





سياسات النخبة السلطوية، ولا في وطن الكتابة فيه بأجر مدفوع، والامتناع عن الكتابة بأجر مضاعف أكثر!! ولست في وطن يختفي فيه الكاتب بعد النشر، ولا في وطن الحق فيه يقال وفق توجهات رأس النظام.. أنا سعودي في مملكة خادم الحرمين الشريفين وقادة كرام أحرار، لا يحبون التعامل إلا مع الأحرار، وهذا حال أمتي وشعبي.. لذا وجبت الكتابة.

أما إذا سألني سائل: هل هذه الكتابة.. كتابة في الشأن السعودي أم في الشأن العربي؟ أم في الشأن (السعربي)؟ فإنني أجيبه أنها كتابة في الشأن الإنساني.. لأن مقصدي فيها هم أباطرة التعطيل لقضايانا الإنسانية وقضيتي واحدة فقط من هذه القضايا.

قرأت في نفس الصحيفة أن البريد الإلكتروني هو الوسيلة الأسرع لطلب فصل التوائم، ولكنني رغم ذلك قررت الكتابة بقلم سعودي على أوراق سعودية.. لأن هذا هو شأن الكتابة في البيئة النظيفة غير الموبوءة.. وكلنا يعلم مدى التلوث البيئي الفكري الذي أصاب إعلامنا العربي.. وبعد أن تجرّى لي العملية أعدكم أنني سأكتب أكثر من هذا.. في قيمة الاستحقاق الإنساني.. وهذا وعد.. ووعد الحردين.

حَدَّث فِي السَّعُودِيَّة !!

أعتذر لإرهاق القارئ الكريم بمصطلحاتي: «الفلسعودية» و«السعربية» وأعود إلى آخر الوعد في نهاية الفقرة السابقة





الوعد بالكتابة عن قيمة الاستحقاق الإنساني!!

هذا الوعد الذي كنت أتمنى لو أنه تحقق، قوبل من غزاة
الظلام الذين سبقوني ليس بالكفاءة بل بالنفوذ والسلطة
والسطوة، بهدم يمسحوا فيه آثار الخطيئة، الأمر الذي دعاني
لانتفاضة يعربية سعودية مبرقاً لخادم الحرمين الشريفين الملك
عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بما يلي :

« عندما تعيش في وطن يُسلب فيه قوتك، فاعلم أنك
تعيش في وطن يعيش في حالة فقر، وعندما تعيش في وطن
يُسلب فيه أمنك، فأنت تعيش في وطن يعيش في حالة
حرب، وأذا كنت في وطن يُسلب فيه فكرك، فأنت تعيش
في وطن يعيش في حالة استبداد... أما أن تعيش في وطن
غني وآمن و حر وعادل وتُسلب فيه إنجازاتك وهويتك
وأمالك... فهذه التي لم يشهدها التاريخ بعد!!» .

المركز المشترك لبحوث الأطراف الاصطناعية والأجهزة
التعويضية وبرامج تأهيل المعوقين بالرياض، أصبح قصة
قديمة جديدة، قديمة في إنجازات المركز وسمعته العالمية
وطابعه الإنساني الرائد الذي قدم الخدمة المتنوعة لآلاف
المعوقين السعوديين والعرب والمسلمين، وجديدة في
تطورات سلبه واقتحامه بلا عُرف، ولا مسؤولية، متذرعين
بأمر المقام السامي الكريم الذي يتنزه عن أفعالهم ومآربهم،
وهو أمر كريم لا ينص على تشريد المعوقين، وتشتيت
معداتهم التقنية واقتحام مركزهم وإفراغه من محتوياته،





كما لا ينص على إعدام معنوي لأحد حملة وسام الملك
عبد العزيز!!

ما يفعلوه اليوم في المركز المشترك جريمة إنسانية وقانونية
تتم بطريقة مفرزة تقشعر لها الأبدان، أشبه ما تكون بلحظات
سطو مباغتة، يقتلع في كل غارة منها جزء من جسم المركز
الذي قرر أحد المسؤولين في حكومتنا الرشيدة أن ينقله من
مقره، ثم صير النقل إبادة!!

لقد بُحَّت أصواتنا ونحن نستغيث هنا وهناك، خوفاً من
تدويل القضية، أو كسبها لصالح أعداء الخارج، فامتنعنا عن
التصريح بمشكلة المركز خارج حدود الوطن، على أمل أن
نجد الحل هنا بالصفة (السعودية) وبانتظار الحل، جاءت
إحدى الجهات الحكومية لتحسم الانتظار، وتقطع الطريق
على عدالة الوطن وقادته ورجالاته بحجة أن الأمر طال، ولا
بد من توفير مصروفات هذه الجهة التي تدفع إيجاراً لمقر المركز
المشترك إلى حين حل القضية، وكأن هذا الإيجار هو سبب
كل أخطاء هذه الجهة وأخطرها، وأما قضايا خراطيم مستشفى
الأمراض العقلية، وفساد الأدوية، واستبدال واختفاء الأطفال
المواليد، فهي قضايا ثانوية...!! رغم أن الخراطيم تقتل بذرة
الإنسانية، والأدوية تقتل الإنسان نفسه، واستبدال واختفاء
المواليد يقتل عُرف النسب الأصلي، أما إيجار المركز فلا يقتل
أحداً، بل على العكس ينقذ من تفوت عليهم هذه الجهة
فرصة الحياة بعيش كريم.





إذا ما قلنا هذا الحديث، ورفضنا عشوائية نقل المركز وطالبنا بالنظام في دولة النظام قبولنا باتهامات التسوية والمماثلة، وإذا طالبنا بحقوقنا ومكتسباتنا التي هي منحة الوطن وولاية الأمر، قبولنا بالدسائس والمكائد والنعوت الجائرة، فماذا يحق الله نحن فاعلون؟!

قبل أن يسجل التاريخ ما يحدث، لنحاول تفادي هذا الأمر، وإنقاذ المركز المشترك من غزاة ظلام النهار، الذين يحاسبوننا على انتمائنا للوطن، ولنهجه الإنساني، ولنكن في لحظة صدق جميعاً مع هذه القضية، وكفى خطاباتنا بهذا الشأن حفظاً وتسوية، لقد آن الأوان ليقول المخلص كلمته بصدق، دون خوف أو قلق، وما داعيها ونحن في وطن قادته هم رموز العدالة والمكاشفة والحريات؟!

المؤسف أننا كلما طلبنا حكماً عادلاً بيننا وبينهم حولت أوراق القضية إليهم، فهم الخصم والحكم، ولكن الله معنا لا يضيع أجر مسعانا دفاعاً حتى آخر رفق عن حقوقنا ومكتسباتنا الوطنية، وعلى رأسها هذا المركز، الذي دخله المعوقون المستضعفون باكين ألماً، وخرجوا منه باكين فرحاً بتأهيل أو خدمة، داعين بكل خير للوطن وولاية الأمر. فمن المسؤول عن انقطاع الدعاء؟!

نعم، هنا في المملكة العربية السعودية، يحدث هذا وسيحدث أكثر من هذا ما دامت قرارات الوطن تفسر بأهواء شخصية، بلا رادع، ولا طرف ثالث يبت في القضية بقرار





وطني، يحسم الأمر سواء لنا أو علينا، المهم بالحق وفي الحق وهذا مطلب غير محال .

التيقظ.. أول مطالب السعودية

وأخيراً، فهل خسرت المعركة مع فئة المتنفذين؟ القضية ليست قضيتي على المستوى الشخصي فحسب بل قضية عامة، فالمفهوم العام لسلطة الدولة، وقانون الدولة وهيبة الدولة، ليس مفهوماً ديكتاتورياً بل مفهوم حقوقي يقوم على أن للدول سلطة وهيبة لا يمسها متنفذ، ولا يجرؤ عليها ذو سلطة، وذلك ضمن ميزان واحد لا يرجح كفة دون الأخرى إلا من منظور العدالة، وضمن سقف واحد لا يتعداه طرف... وهكذا يتأطر مفهوم دولة القانون .

هذا المفهوم الذي لمسه النظام السعودي منذ عهد التوحيد والتأسيس ووعي مفرداته، قرر لهذا النظام ديمومة مع رقي في التنفيذ، وإطار متكامل من تحقيق مفهوم العدالة، وبالتالي عصبي هذا النظام على كل مؤامرات الخارج، ودحضها ليس إعلاماً، بل واقعاً معاشاً، فخسر أعداء الخارج كل رهاناتهم على تقويض شرعية هذا النظام، وعادوا يجرون أذيال الخيبة بعدما اصطدمت مكائدهم بالمفهوم الحقيقي لشرعية الدولة السعودية، وميثاقها المؤطر ضمن أساسيات دولة القانون .

وعلى هذا يمكن لنا أن نسوق التجربة على أنظمتنا العربية، مع تفاوت لا ينكره عاقل في الحثيات، والمهم في هذا الطرح





أن شرعية دولة القانون بدأ أعداء الداخل يمارسون الحرب ضدها، ليعوضوا خسارة أعداء الخارج، وهم إن اختلفت أهدافهم عن أهداف أعداء الخارج، إلا أنهم ينخرون في جسد دولة القانون، بما هو أخطر وأشد فتكاً، خاصة وأن أهدافهم ذات الطابع الشخصي لا تتعدى تجسيد مفهوم السلطة والتنفيذ وفرض الرأي الأوحده، ومحاربة شركائهم في الفكر والهم الوطني، وقد قيضت لهم الظروف وبعض التراكمات اللامعادلة سلطتهم التي يتحدثون بها وطنهم قبل من يخالفهم الرأي، بل ويوطنون مآربهم الشخصية وانفعالاتهم تجاه الغير بحجج واهية يتقدمها دائماً أكذوبة (المصلحة العامة)!!

لقد دنس هؤلاء مفهوم دولة القانون، وضربوا بعرض الحائط توجهات قياداتهم في مفاهيم الاحتواء والشراكة في كافة المسائل الوطنية، وبدأوا وللأسف وباسم هيبة مراكزهم وسلطة وسطوة مواقعهم، يضربون باسم الدولة - والدولة براء - منجزات الحقوق، وحقوق المنجزات، بتعنت رهيب مصدره الشخصية، وكأنهم يحاولون إيقاد فتيل الفتنة، التي دائماً يحاول شرفاء الانتماء أن ينؤوا بأنفسهم عنها.. وكلنا يعرف أن الفتنة كالنار في الهشيم لا تبقي ولا تذر.

الرعونة التي يحاول ذوو السلطة والسطوة في محيطنا العربي أن يصنعوا منها نظاماً بديلاً للديكتاتورية، وقوانين الطوارئ، ستسقط أذعياءها في شر ذلك، لأنها قامت بالأساس على عدم احترام الآخر، وعلى تهميشه ومحاربهته





بكل أدوات السلطة من منظور قوة القرار، لا قوة صانع القرار، وهذا يعني بالتالي تهميش السلطات الشرعية في كل دولة، فلاتغدو حاجة لمحاكمة قانونية ليعلو حق أو يزهق باطل، أوليزهق حق ويعلو باطل!!

إن قلقنا الحقوقي على مصير ومكتسبات الأنظمة العربية قلق مشروع، مصدره حالة النفوذ الهائلة التي يتمتع بها بعض التنفيذيين وذو السلطة وأصحاب المراكز في إقرار ما يرونه مناسباً تجاه قضايا وطنية بل وإنسانية ملحة، وتغيير القرار السلطوي من فضاء التطوير إلى قمقم الإغلاق، أو غير ذلك، مما يؤذن بما سبق وأن حذرنا منه في أكثر من مقام أو مقال أن نغدو في إطار (دولة الرجال) لا (رجال الدولة)!!.

وآخر ما يقلقنا في هذا الإطار، أن تحركات هذه الفئة بدأت تتخذ منحى العبث، والعبث في كرامة المواطنين وحقوقهم ومكتسباتهم وإنجازاتهم، وهذه المرحلة هي مرحلة الخطر الحقيقي على دولة القانون، لذا وجدنا الكتابة من فضاء العروبة وبلغة «السعودة» كي تتقي أنظمتنا شر هؤلاء الذين ستكون كيانات الدولة وشرعياتها أول فرائسهم إذا ما استمر الحال... فهل من متيقظ؟!.

تخيّلوا.. هذا ما أساءوا فهمه!!





من على منة التواصل والفواصل !!

فاصلة

إلى من أساءوا فهمي أقول: «إني لم أقطع الطريق إلي إعادة التواصل حتى مع المتنفذين على أن يقبلوني ناصحاً لا معارضاً، وناقداً لا شاتماً، وقبل هذا وذاك صاحب حق لا طالب صدقة».

لقد سرت في مسار «التوازن» وهو مطلب في كل قضايانا، وحاولت أن أفسر لنفسي ثم لمن يعيشون معاناتي ثم للتاريخ الأسباب التي تدعو المتنفذين إلى عاجية النظرة، فاتجهت نحو مفهوم الاتصال الإنساني بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والذي يقوم على فكر احترام الآخر، والحفاظ على كرامته والبناء العلائقي معه على أسس التقدير للذات والشخصية وهذه المقومات جميعها احتفظت بها الكيانات الإنسانية على اختلاف أشكالها، أفراد ومؤسسات ودول، في حين تاهت جماعة على شكل أفراد في خسارة هذه المقومات بعدما انتقل هؤلاء الأفراد بفعل محرك سياسي أو اجتماعي من حال إلى حال آخر ألقاهم في غياهب المال والأرصدة ومخططات الأراضي التي استقطعوها بعشوائية المساحات





الشاسعة، ومتهات السلطنة، فشكّلوا طبقة مجتمعية جديدة، الأصحّ في تسميتها أن تدعى «طبقة الضياع» لأنّ أبناءها ضيعوا هويتهم، ومارسوا مقتضيات هوية أخرى، مدعين «العصامية».. وهي في الحقيقة عصامية مزيفة لأنّها نتاج هوية مزيفة أصلاً!!

أنا لست من المؤمنين بالتقسيم الطبقي، ولكن مفهوم الطبقة التي أتناولها في هذه السطور هو أقرب إلى مفهوم التمدد الاجتماعي الذي مرّ به بعض أفراد مجتمعنا، حيث علت سلطتهم بالتركيب القبلي أو بالنسب، فانطلقوا منها لتكوين ثروة خيالية، وشيدوا القصور، وبدأت اهتماماتهم تنصب في هذه البنية المالية، في حين تخلوا بالمقابل عن مفاهيم الاتصال والتواصل مع مجتمعاتهم، بل وهاهنا منهم الأسماء، وغابت عن عيونهم ذاكرة الوجوه، وأصبحوا يتعاملون مع العالم والجاهل من منظور واحد، ويطبقون الأمور بحسابات المال والمنّة، لا حسابات الرجال والحقوق واعتقدوا أنّهم بذلك سيكسبون مزيداً من الرصيد السلطوي والمالي.. وهذا إن تحقّق، فهم بهذا المكسب خسروا أيضاً أنفسهم ومن حولهم، لأنهم فقدوا قيمة «الانتماء» بعدم احترام المواطن الذي هو أساس المواطنة والوطن.

في لحظات معينة، أجد أبناء الطبقة الضائعة بحد ذاتهم ضحية لا مجرمين، لأنّ الجرم يقع بالدرجة الأولى على النظام السياسي والاجتماعي الذي أفرز مثل هذه الطبقة والذي





عزز تخليها عن قيم التواصل مع المجتمع من أجل التواصل مع السلطة، وتخليها عن كسب المواقف الأخوية الشجاعة، من أجل كسب مزيد من الممتلكات الشخصية، بل وأن النظام ذاته أفرز أخلاقيات هذه الطبقة التي ترى أن مساندة الحقوق عبء يجب التملص منه، وأن الشفاعة في الحق قضية يجب إغلاق ملفاتها، وأن الواجب الوطني منة، والواجب الاجتماعي صدقة، وهكذا إلى أن رفعت هذه الفئة شعار: «نحن لا نعرف قدر الرجال ولا نريد أن نعرفه»!! .

عندما يكون حال النظام السياسي والاجتماعي يدفع العلماء والمفكرين والشخصيات العامة إلى مثل هذه الفئة فإن القادم ينذر بأسى ننعى به علماء الأمة ومفكرها، لأنهم يزكون المعاناة على منة أبناء الطبقة الضائعة .

إنني وبعدما خسرت الرهان في أكثر من مقال على إصلاح أحوال المتنفذين في الأنظمة السياسية والاجتماعية، أراهن اليوم من جديد على إصلاح نفوس أبناء الطبقة الضائعة الذين يعيشون في قلاع العزلة، وينوون بأنفسهم عن واجباتهم الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية، وأولها احترام الآخر، ومعرفة قدره، والنظر بعين المساندة لقضاياه وحقوقه وأطالبهم بلغة الأخوة أن يدركوا أساسيات التواصل مع الغير بلا حرج أو تجريح، وأن يتحلوا بقدر ولو بسيط من الذكاء الذي يقودهم إلى الاستنتاج القائل: «ما الذي جعل هؤلاء المفكرين يحتاجون إلى شفاعة في حقوق لولا أنهم بعزة نفس





أكبر من الحقوق ذاتها؟!». .

الخروج من مرحلة الضياع لا يكون باعتذار، ولا بمئة أو صدقة تدفع حين ترى أخاك المفكر وراء القضبان مع ذوي الأسبقيات الإرهابية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً، إنما يكون بحسن التواصل والتدافع للسعي من أجل إنقاذ مفكري الأمة، فبإنقاذهم تنقذ الأمة كلها.

لا أدري، هل أبكي على أبناء هذه الطبقة، أم أبكي لهم أم أبكي منهم؟! .. وعلى كل الأحوال فأنا أتحسر بلا بكاء على مَنْ أعرفه منهم، وليبك كل مَنْ يعرفه، وهكذا قد يكون النحيب دواء الضياع، خاصة وأن الحقيقة الماثلة أمام عيان الجميع تقول: «المال والسلطة ومخططات الأراضي وادعاءات الانتماء المشوهة والعصامية المزيفة والانتفاع من استغلال التركيب السياسي والاجتماعي، كلها لا تغني عن الهوية» .. وكلنا يعلم ما قيمة الهوية .. ويعلم أيضاً أن طبقة أبناء الضياع في كل ثغر عربي .. هي طبقة بلا هوية.

في الخريف السلطوي

لا أنكر أنني أعدت الكثير من حساباتي بعدما كتبت ما كتبت، وقلت ما قلت، عن «أبناء الطبقة الضائعة» لأنني للحظة شعرت أن الضياع مرتبط بالسلطة ذاتها، سواء السلطة السياسية أو المالية أو الاجتماعية، لكنني في أول تجربة مع مَنْ تركتهم هذه السلطة، ولم يتركوها هم، وجدت أنني ما زلت





في نفس المحيط وعلى ذات الخريف!

ولعل مرد ذلك أن الأداء التنموي لأية شخصية ينبع عادة من إيمانها بثوابت وطنية وتنموية وإنسانية بصفة أكثر شمولية، لذا فهو يرتبط بالشخصية ارتباطاً وثيقاً في كافة أشكال سلوكياتها، ولا ينحصر هذا الأداء بمنصب أو مركز الشخصية وينتهي بانتهاء المنصب أو المسؤولية.. وهذا الفرق تماماً بين المسؤول الغربي والمسؤول العربي.

في فترة ما من عمر السياسة العربية، كان المسؤول العربي الذي يتولى أحد المناصب الحساسة، كعود الثقاب لا يمكن أن يشتغل مرتين، بمعنى أن الفرصة متاحة له مرة واحدة لاعتلاء إحدى كراسي السلطة، ولكن عصر السياسة العربي الحالي اتخذ شكلاً آخرًا من أشكال التعامل مع المسؤول العربي، وصار مباحاً له أن يحتل منصباً أو يشغله لأكثر من مرة، أو أن ينتقل في أكثر من منصب و مسؤولية، وهذا كله يعتمد في بعض الدول العربية على الكفاءة، في حين يعتمد في البعض الثاني على الخارطة الوطنية بمفهومها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويعتمد في البعض الثالث على معطيات أخرى!؟

وللحقيقية فهذه ليست قضيتنا مع الأنظمة العربية، بل قضيتنا مع المسؤول نفسه، الذي لا يؤدي وقاته التنموية الإنسانية المأمولة منه أثناء وجوده في المنصب، بحجة النظام والقوانين والموازنات، فإذا ما خرج من المنصب اتجهنا إليه





نؤمل منه وقفة باعتباره قد تحرر من هذه القيود، لنجده على حاله ولكن هذه المرة بحجج مختلفة... وكنا دائماً نعتقد أن امتناع هذا المسؤول، وهو في منصبه، عن هذه الوقفات طمعاً منه بالبقاء في المنصب، فإذا خرج زال الطمع، ولكن نفاجاً بهذا الامتناع منه حتى وهو يعيش معاناة التخلي عن خدماته، وقد يكون ذلك طمعاً في العودة أو الانتقال إلى منصب ومسؤولية جديدة، أو تخصيصاً وحمايةً للمكاسب المادية المتحققة له، والمنافع التي تحصلها وما يزال يجني ثمارها انتفاعاً من سنوات المنصب... وفي كل الأحوال، لا خاسر إلا المواطن العربي!؟

دائماً تفسد توقعاتنا مع هؤلاء المسؤولين، وقد يكون ذلك بسبب أننا نتوجه إليهم أصلاً على اعتبارهم شركاء لنا في الهم والمسؤولية والمواطنة، بعدما كانوا فرقاء لنا وهم في مناصبهم، لنكتشف دائماً أننا فرقاء لا شركاء!!

الأداء الذي يقدمه المسؤول في بلاد الغرب بعد خروجه من السلطة، يكون أكثر حساسية وتأثيراً وفاعلية، لذا فهو لا يجمد ولا يُجمد، لأنه من الأساس تولى السلطة والمسؤولية بناء على اختيار عادل، ومن منظور وطني، في حين يجمد المسؤول العربي نفسه ويعزل أداءه - إن وجد ليتعلق بأمل قد نجهله لكننا لا نظنه يخرج عما ذكرنا سابقاً..!

إننا وبكل صدق لا نلومه على ذلك بقدر ما نذكره أن الإجماع الوطني التنموي، وهو معادل رئيس للإجماع





الجماهيري، هو سبيله للحفاظ على كل آماله، وهذا لا يتحقق بالعزلة أو اختلاق الأعذار لامتناع ليس له تفسير عن أداء دوره ومواقفه على أي مستوى، كما أن تحققه يكون بفعل تأثير هذه الشخصية على السلطة، أما الحديث العام والطرق المألوفة والاستشارات الملقاة على الأرصفة لكل من يريدتها، والتي يلجأ إليها المسؤول بديلاً عن تأثيره المطلوب فهي لن تحقق للمفهوم الوطني رصيماً، ولن تضيف له أي جديد .

أبشر مسؤولينا العرب الذين غادروا مناصبهم، أنهم لم يعودوا كأعواد الثقاب لا يشتعلون إلا مرة واحدة، بل أصبحوا كالولاعة تشتعل أكثر من مرة إلى أن ينفذ وقودها وهذا الوقود هي الوقفات مع قضايا المواطن، والرصيد التنموي والشفاعات الحقة، والالتزام بمتطلبات وحقوق الوطن والمواطن.. ومع هذه البشرية نذكرهم بضرورة الوقود الذي لا ينفذ من العدل والمساندة والإجماع التنموي الوطني... هذا إن نفعت الذكرى .

إن الواقع المقلق الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية هو نتيجة حتمية لذلك القيد المفروض على ثقافتنا العربية على شكل عقد من الزينة تتجمل به بين الحين والآخر معتقدين أن اللجوء إلى الوسائل الإعلامية التعويضية هو خير سبيل لإخفاء قصور أطراننا أو المفقود منها في حقائق الإنجاز والتشهير!! هذا الحكم وإن تماهت به شيء من لغة الفلسفة إلا أنه





الوسيلة المثلى لإبراز الحقائق المهجورة عن قصد في ثقافتنا المجتمعية في موضوع «البروز» كفكرة، فعندما تتدافع إنجازات شخص ما في مجتمع عربي لتجعله بارزاً في موضوع ما أو شأن ما أو قضية ما، فإن هذا البروز هو استحقاق لهذا الشخص وإحدى ممتلكاته التي يعد المساس بها ضرب من ضروب «اغتيال الشخصية» وأما إذا أراد شخص ما أن يتشبث بفكرة البروز دون رصيد من الإنجازات، بل وأن يصبح بارزاً بفعل الطعن بإنجازات الآخرين، فهذا البروز يعد خيانة لأمانة الإنتماء إلى الأمة والمجتمع، وهو بهذه الفعلة لا يقوم بـ «اغتيال شخصية» بل «اغتيال وطن».

المصادفة الغربية في موضوع «البروز» أن الإنجازات التي يحصدها الشخص للوطن وأبناء الوطن تدفعه إلى «الشهرة» أما الإنجازات التي تحصد على أكتاف الوطن وعلى حساب أبنائه فهي تدفع صاحبها إلى «التشهير»... فالقادة العظام الذين جابوا الأرض فتوحات باسم الإسلام والسلام، والذين وحدوا كلمات الأمة في كلمة واحدة عبر رسالة التوحيد نالوا «الشهرة» كما أن الممارسات اللاأخلاقية التي استخدمت لأغراض الجاسوسية الخبيثة نالت «الشهرة» أيضاً، ولكن شتان بين «شهرة» و «شهرة»!!

الشهرة التي تتوحد في كلمة البروز هي التي يكون أصحابها ذوي شخصيات تلقائية يعملون بصمت فيتحدث عنهم الغير في العلن، وينجزون بجهود مضنية فيقدر الغير





لهم هذه الإنجازات، أما الشهرة التي مصدرها الفراغ الفكري والقصور الثقافي، فهي بلا شك شهرة الشخصيات المفروضة على المجتمع، والمجتمع الذي لا يلفظها هو مجتمع متخاذل يحارب الإنجازات الحقيقية، ويصفق للإنجازات الوهمية التي لا تتعدى الإطار الإعلامي والإعلاني الذي وضعت به .

من حق كل منا أن يكون على جانب من عدم الوفاق أو نوع من الاعتراض على ذوي الشهرة، وأن يفند الزائف من دواعي هذه الشهرة، وهذا الأمر يدخل في باب الشفافية والمكاشفة أما عدم الوفاق أو اتخاذ جانب من العداة لمن دفعت بهم إنجازاتهم وفي مقدمتها الوطنية إلى الشهرة والانطلاق بحيث تعتبر شخصياتهم شخصيات عامة اكتسبت هذا الإطار من واقع الإنجاز الحقيقي الموثق دون استعانة بجاه أو مال أو سلطة أو إعلام، فهو بلا شك أقرب ما يكون إلى الانفصال والانسلاخ عن قيم ومبادئ التنمية الإنسانية، وهذا الانقياد سيقود بلا شك إلى أقرب ما يكون بالخيانة الخاصة التي لا دافع لها إلا الإحساس بالفشل .

كلنا يدرك أن هناك دائماً أعداء للنجاح، يلبسون ثوب التخاذل العاري دون خجل أو استحياء، ويدفعون بنار الفتنة نحو الناجح، ثم يدفعونها أكثر نحو النجاح، ثم أكثر قليلاً نحو إنجازات النجاح، ثم نحو مفاهيم الإنجاز والنجاح ليدمروا بذلك فكر وطن بأكمله، فما معنى أن يكون هناك وطن بلا نجاح أو ناجحين وبلا إنجاز أو منجزين؟! .. إنه وطن





لا يتعدى خارطة الورق !!

المنجزون بهذا المعنى في مجتمعاتنا العربية، هم الناجحون كل في مجاله، والناجحون هم البارزون، والبارزون هم ثروة قومية قبل أن تكون وطنية، وهم لا يستحقون منا إلا كل تقدير ودعم، فإلى متى سيبقى المرتجفون يخافون من هذا النجاح؟!

فهل المتنفذون هم أعداء النجاح؟

بلا فواصل .. مع كل التقدير

الجواب غير متوقع : «لا»، وبالفعل فليسوا هم أعداء النجاح بل إنني أبرئهم براءة الذئب من دم يوسف في هذا الإطار، لأن أعداء النجاح، أقزام، وهؤلاء واجهات بطول وعرض!!.. وفي هذا تكون الكتابة مختلفة تماماً، فهي لن تتدخل في شؤون السياسة ولن تلعن حظ الاقتصاد العاثر، ولن تجيب على أي سؤال من أسئلة الوضع الفكري المتردي الراهن، إنها كتابة في طبائع الاستحباب وليس الاستبداد، وهي البداية التي تقدم لكل معاني العلائق الاجتماعية النفسية ذات الأثر على كل الأضداد والمتناقضات التي تحكم هذه العلاقات .

تأتي هذه الكتابة بعد ما عجل أحدهم بإخباري عن إساءة أحدهم لي وعن نيته تقنين هذه الإساءة وفق معطيات لا تخضع لمنطق مقبول، أو قاعدة متعارف عليها، وأصرّ





ذلك المخبر على معرفة ردي ومدى استعدادي لمواجهة هذه الإساءة، بل وأراد أن يعرف ما مخزوني من الألفاظ النابية والأفكار السوداء، والافتراءات الجاهزة والحقائق المقلوبة، التي يمكن أن أرد بها على كل رأي ضدي أو مسيء لي عن قصد أو غير قصد... وبالحقيقة أمله، فمخزوني لا يملك إلا سلاحاً واحداً هو سلاح المحبة وهو أفتك وأشد الأسلحة على الكريم واللئيم معاً!!

إن أي شخص يعطي رأيه في شخصي أو عملي أو أسلوب تعاملي مع قضيتي هو شخص بالبداية يستحق كل احترام وتقدير مني، مهما كان هذا الرأي، حتى لو وصل إلى حد الإساءة أو الإضرار بي، لأنه بكل بساطة هذا يعني لي نقاء سريرته، وصفاء صدره، وأنا لا أخشى على نفسي إلا من المتربصين المتلونين الذي يمتطون النفاق حياً إذا ما أقبلت الدنيا وكراهية إذا ما أدبرت.

في تجربتي، أن العلاقات تبنى على أسس الوضوح والمكاشفة، ثم تعزز على أسس المساندة والمواقف العظيمة ثم تتخذ طابعها على أسس تبادل الآراء والاجتهادات والتي تتخذ أشكال النقد الهادف تارة والنصح تارة أخرى، ويكون طابعها الأوحده هو المحبة، لذا فإنني لا أملك أن أزيّف تاريخي في أي علاقة كانت، أو أتناسى ما بها من كرم، واستذكر ما بها من لؤم، فقط أنا أحفظ تاريخ علاقتي بكل ما فيها، ولا يثيرني للرد إلا في مواطن الكرم، أما المواطن الأخرى فهي





للصغار.. وأنا كل علاقاتي مع الكبار.. والكبار في كل شيء.

سأبقى أعمق ما في نفسي من فلسفة المحبة، وإن كان أحدهم قد بادرني برأي فيه بعض القسوة، فالعيب ليس فيه أو منه، بل العيب مني لأنني على ما يبدو لم أفيه حقه من المحبة المرجوة التي يؤملها مني، لذا فليس له عندي إلا مزيد من المحبة من كل شكل وعلى كل جانب.

لابد لنا من التفريق بكل وضوح بين قدرة المرء على التعبير عن نفسه وعن معاناته، وبين قدرته على إنكار الجميل وعدم الاعتراف بالفضل، ومهما أراد أياً كان ممن يعرفونني جيداً أن يحكوا معدني من أي جانب، فلن يجدوا إلا الريح الطيب فكما أنك لا تجني من الشوك العنب، فأنت أيضاً لن تجني من العنب أي شوك، وأنا دائماً في كل هذه العلاقات أبحث عن الشهد الصافي وهو ما لا يمكن الحصول عليه إلا بتحمل شيء من إبر النحل!!

إن أردت أن تملك الكرم فأكرمه، وإن أردت أن تملك اللئيم فأكرمه أيضاً، لأن الكرم بإكرامك له ستجني إكرامه لك، واللئيم بإكرامك له ستجني تاهيلاً له، لأنه بالأصل مريض.. ولكن تأكد تماماً أن كل كرم دونه لؤم فاللؤم أولى به، وكل لؤم دونه كرم فالكرم أولى به، وأنا أنظر دائماً إلى كل كرم أنه كرم بلا لؤم، وأنظر إلى كل لؤم قد يوجه لي إلى أن دونه شيء من الكرم فأطمح بهذا الشيء.. وهذه هي





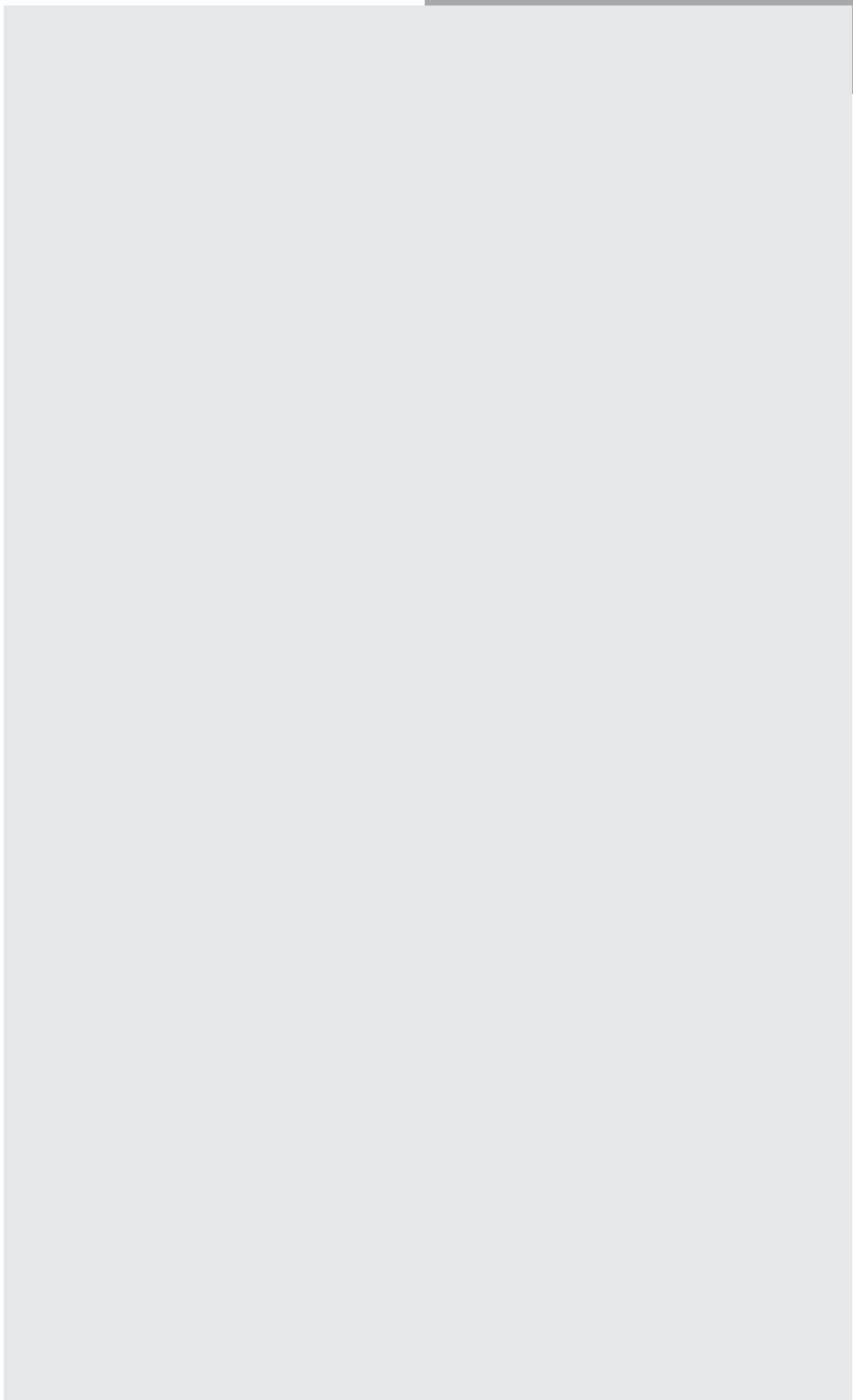
طبائع الاستحباب التي تجمع الكرم باللئيم .
لقد كان قدوتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقابل
اللؤم بالمحبة . . (إذهبوا فأنتم الطلقاء) وشواهد التاريخ مليئة
بالمواقف التي انتصرت بها المحبة على كل الأسلحة البشرية . .
بالمحبة فُتحت مكة المكرمة . . بالمحبة حُررت القدس . . وبالمحبة
صار الإسلام أكثر دين انتشاراً بين البشر .

بعد كل هذا وذاك أيقنى لي غير المحبة سلاح وعقيدة؟!
أبشرك يا أخي وأبشر الجميع، أن مفرداتي من الإنكار
والعذر ليست واهية ولا تصلح لأي رد فعل، وأن مفرداتي
من المحبة تتجاوز كل اللغات، لا لأنني مميز عن الغير، بل لأنني
لم ألقَ من الغير إلا كل محبة، حتى من مارس اللؤم معي
مارسه لمحبتته لي!! ولا تعجبوا من ذلك . . فما هذه نرجسية
إنها طبع واحد من طبائع الاستحباب، التي تدحض طبائع
الاستبداد في الشخص وفي السلطة التي يملكها . . وعلى
حسب نواياكم ترزقون .

ستبقى المحبة تحكم هذه العلاقات، وسأبقى أكتب عنها
وأعزز كل مفاخرها الجميلة، بل وأقدم مشاريع حضارية بها
فكراً ونشراً، مهما كان رأي الغير بها، فالدعاوي لا تقام
والمشائق لا تعلق، لمن يمارسون طبائع الاستحباب، بل لمن
يمارسون طبائع الاستبداد، وهذه كتابة في إصلاح النفوس . .
وستبقى مهما أساءوا فهمي، ومهما أسأت أنا التعبير!!

فهل أنت . . ممن أساءوا فهمي؟





مؤسسة **المالكم** للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب. ٩١٤٠٩ الرياض ١١٦٢٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨٠٢١٢ (١) ٩٦٦ + فاكس : ٤٧٨٠٣٧٤ (١) ٩٦٦ +
E. mail : alturaiki@hotmail.com